الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة د. الطاهر مولاي - سعيدة –

كلية الحقوق و العلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

عنون المذكرة:

التدخل الدولي في ليبيا وإنعكاساته على الأمن المغاربي

مذكرة لنيل شهادة الماستر

التخصص:دراسات مغاربية

من إعداد الطالبة:

- قاضي مختارية

تحت إشراف أ/الدكتور:

- بن عيسى أحمد

لجنة المناقشة:

- **بن زايد أحمد .....رئيسا**
- **بن عيسى أحمد .....مشرفا و مقررا**
- **موكيل عبد السلام .....عضوا ومناقشا**
- **عتيق الشيخ .....عضوا مناقشا**

السنة الجامعية 2015/2014

بسم الله الرحمن الرحيم

دعاء

اللهم بك نسترشد وبك منستعين

اللهم نسألك أن تملأ بنور الحق بصائرنا

اللهم لاتصبنا بالغرور إذا نجحنا

ولا باليأس إذا أخفقنا

اللهم إذا أعطيتنا نجاحا فلا تأخذ تواضعنا

اللهم إختم بالسعادة أمالنا

ربنا تقبل دعائنا .....أمين .

شكر وتقدير

إلى

الأستاذ المشرف الدكتور بن عيسى أحمد الذي تفضل بإشرافه على هذه المذكرة

ولم يبخل علي بتوجيهاته وإرشاداته ونصائحه وتشجيعاته ووقته .

لكم مني فائق الإحترام والشكر والعرفان ،ونتمنى لكم المزيد من التقدم ،وخدمة العلم

وطالبيه .

كما أوجه الشكر إلى أساتذة العلوم السياسية الذين لهم الفضل في تكويني الجامعي .

إلى كل من ساهم في إنجاز هذا البحث من قريب أوبعيد.

مختارية

إهداء

إلى التي رسمت بحنانها طريقي ولاتزال وكللت بدعائها سماء حياتي ولا تزال إلى التي وهبتني من أيات صبرها إلى الذرة الكامنة في قلبي أبدا.....

" الحبيبة أمي "

إلى من رفع راية الكفاح والتحدي دوما إلى الذي منحني صفوة جلده فستسهلت عظمة العلم وسعته إلى ذروة فخري وقوتي .....

" الغالي أبي "

إلى حبيب قلبي وسندي في الدنيا إلى توأم روحي .....

" زوجي محمد "

إلى الذي وهبني السعادة قبل أن يأتي إلى الذي أنتظره بشوق كبيـــــــــــــــر.....

" الكتكوت الذي في بطني "محمد إسلام "

إلى كل إخوتي محمد..... معمر.....نورية.....خاصة جمال.

مختارية

خطة الدراسة

خـطـــــــــة الـــــــــدراســـــــة

مقـــــدمـــــة:

الفصل الأول: المحددات المفاهمية للتدخل الدولي.

المبحث الأول: أساس التدخل الدولي في ليبيا إستراتجيا .

المطلب الأول: مفهوم التدخل الدولي..

الفرع الأول: تعريف التدخل الدولي في الفقه الدولي .

الفرع الثاني: تعريف التدخل الدولي في القانون الدولي.

المطلب الثاني: صوروأشكال التدخل الدولي .

الفرع الأول: من حيث الصور ..

الفرع الثاني: من حيث الشكل ..

الفرع الثالث: من منظورالعلاقات الدولية .

المبحث الثاني: البعدالجيوإستراليجي لليبيا .

المطلب الأول: جغرافية ليبيا كدولة .

الفرع الأول: الإطارالجغرافي والديمغرافي .

الفرع الثاني: الإطارالإقتصادي ومرتكزاته

المطلب الثاني: النظام السياسي في ليبيا

الفرع الأول: طبيعة النظام الليبي وتطوره.

الفرع الثاني: السياسة الخارجية الليبية

الفصل الثاني:الأزمة الليبية وأثرهاعلى أمن المنطقة المغاربية

المبحث الأول: الأزمة الليبية وتداعياتها العسكرية.

المطلب الأول: الأزمة الليبية وملامح التدخل الدولي.

الفرع الأول :مراحل الأزمة الليبية .

الفرع الثاني: الموقف الداخليا لليبي

الفرع الثالث: أسباب التدخل االدولي فيليبيا وموقف الولايات المتحدة

المطلب الثاني: التدخل العسكري الدولي في ليبيا.

الفرع الأول: مجلس الأمن وإستعمال الفصل السابع للتدخل "القرارين 1973/1970"

الفرع الثاني: الحلف الأطلسي وتدخله العسكري في ليبيا

الفرع الثالث: مدى مشروعية التدخل العسكري في ليبيا .

المبحث الثاني: أثرالأزمة الليبيةعلى أمن المنطقة المغاربية.

المطلب الأول: الأمن المغاربي والتهديدات الإقليمية

الفرع الأول: مفهوم الأمن المغاربي .

الفرع الثاني: التهديدات المباشرة.

-الإرهاب

-تهريب الأسلحة.

الفرع الثاني :التهديدات غيرمباشرة.

-المخدارت و الإتجاربالبشر

-الهجرة غيرشرعية.

المطلب الثاني: إنعكاسات الأزمة الليبية على الدول المغاربية

الفرع الأول: إنعكاسات الازمة على الجزائر

الفرع الثاني: إنعكاسات الأزمة على تونس.

الفرع الثالث: إنعكاسات الأزمة على الدول المغاربية الأخرى

خاتمـــــــة

بعد نهاية الحرب الباردة بانهيار الاتحاد السوفياتي أخذ موضوع التدخل في شؤون الدول منحى جديدا تختلف فيه المبررات، والأسباب و حتى الوسائل عن تلك التي كانت تمارس في السابق، والتي كانت في الغالب التدخلات العسكرية بقصد الإحتلال أو إلحاق أجزاء من أقاليم الدول لصالح دول أخرى مستندا في ذالك على ما تمتلك دول من قوة في غياب القانون.

لكن التوجه الدولي في الوقت الحاضر إتخذ منحنى التعاون بين الدول للقضاء على المشاكل التي تهدد البشرية بما يكفل الإستقرار، والأمن، والسيادة للجميع فبعد أحداث 11 سبتمبر 2001 ، عرف العالم تحولات جديدة في مسار العلاقات بين الدول ما سمح بإستخدام بعض أساليب الدولة المتدخلة الحديثة التي لم تكن معروفة من قبل بالإضافة إلى عودة التدخلات العسكرية المباشرة ماجعلت السيادة اليوم، ومبدأ عدم التدخل من المفاهيم النسبية التي لا تعني التحكم المطلق من قبل على كامل أراضيها ومصيرها .

وليبيا تعتبر من بين الدول العالم التي إستردت سيادتها حديثا بعد الاستقلال الذي قام على أثره نظام حكم ملكي إعتمد فيه على تكريس الحكم الفردي، وذلك بزعامة الملك إدريس السنوسي ماجعله يأخذ إتجاه مشابه لنظيره المغربي في المنطقة، وهذا ما جعله لا يدوم طويلا إذ عرفت ليبيا إنقلابا على الحكم الملكي، وذلك من طرف مجموعة من ضباط الجيش في سنة 1969 ،لتعرف ليبيا توجه جديدا في الحكم وتصبح ذات نظام جمهوري بعد عز الملك، وعرفت فيما بعد الجماهرية العظمة حيث برزت توجهات جديدة في طابع الحكم بـأليات، ومؤسسات جديدة ليس لها مثيل على مستوى العالمي مثل لجان الشعبية، والمؤتمرات الشعبية، وتم إجلاء القواعد الأجنبية في ليبيا ،ومنها القواعد البريطانية، والأمريكية والفرنسية لتبرز شخصية معمر القذافي كقائد ،ومحرر للبلاد لتعرفه توجهات الجماهرية بعد ذالك مجموعة من العداءات، والخلافات مع الدول المجاورة، والأجنبية في نفس الوقت مثل الحرب مع تشاد ،وخطابات القذافي المعادية للغرب مما أدخل ليبيا في دوامة من المشاكل ،وخاصة مع الدول الأجنبية، وإعتبرت هذه الدول ليبيا، ونظامها السياسي خطر، وعدو لها في المنطقة ما تولد عنه العديد من الأزمات، وساهمة في تغيير السياسة الخارجية والداخلية لليبيا أكثر من مرة.

ورغم أن فكرة التدخل الدولي منوطة تحديدا بمجلس الأمن الدولي بعتباره الجهة الوحيدة المنوطة بها حفظ السلم والامن بموجب مثاق الامم المتحدة ، فضلا عن أن المنظمات الإقليمية حال رغبتها في التدخل في أحد الصراعات الواقعة في نطاقها لأبد أن تأخذ موافقة المجلس بموجب الفصل الثامن من الميثاق، إلا أنه أحيانا تحتاج الدول الكبرى مبررا لتدخل من قبل المنظمات الإقليمية نظرا لعدم وجود رغبة حقيقية في التدخل ، أو بسبب الخشية من وجود إعتراضات لدى رأي العام على هذا التدخل ، وهو ما حدث في تدخل الحلف الأطلسي إبان الثورة الليبية ، حيث كان هناك موقف إيجابي لجامعة العربية داعم لفكرة التدخل متمثل في قرار رقم 7298 بتاريخ 2مارس –أذار 2011 ،الذي إتخذته الجامعة بشان الموافقة على فرض حظر جوي على ليبيا من أجل حماية المدنيين ، وليس التدخل البري نظرا لوجود خلاف على ذلك، وهو ماأكده في حينها وزير خارجية سلطنت عمان "يوسف بن علوي" الذي ترأس إجتماع وزراء الخارجية ،حيث أشار في مؤتمر صحفي مشترك مع الأمين العام للجامعة عمرو موسى ألا أن الدول العربية، وافقت على قرار فرض الحظر الجوي على ليبيا ، ورفضت في الوقت نفسه أي شكل من أشكال التدخل البري ، حيث أكد إبن علوي أن هذا الحظر ينتهي بنتهاء الأزمة الليبية ، هذه الاخيرة التي كان لها صدى كبير وإنعكاسات على أمن المنطقة المغاربية التي أصبحت تعيش تحت تهديدات المباشرة والغير مباشرة من إرهاب والجريمة ،والاتجار بالبشر كذالك المخدرات، والهجرة الغير شرعية ،وتأثيرها على الجزائر، وتونس خاصة ،والدول المغاربية عامة.

أهمية الموضوع:

تتمثل أهمية هذه الدراسة في كونها تعالج أهم القضايا في العلاقات الدولية ،والتي أحدثت الكثير من الجدل بين الباحثين، والمحللين، ويمكن تبيان أهمية الموضوع من خلال:

1- أن ليبيا وحدة من مجموعات إقليمية هي المغرب العربي ،وأن أحداث التي حدثت ،وتحدث في ليبيا لا ترتبط بها فقط ،وإنما تمس كل الدول المنطقة ككل.

2- أن النظام السياسي الليبي مخالف لجميع الأنظمة السياسية في المنطقة، والعالم ككل مما يجعله يستحق الدراسة من أجل فهم ،وتفسير العلاقة بين طبيعة النظام، وأسباب التدخل إن الأحداث في ليبيا كان للعامل الخارجي دور كبير فيها ولعبت فيها ل الدول الكبرى أدوار رئيسية على عكس الدول المغاربية، والعربية المجاورة لها وذلك من خلال إستخدام الدولي للقوة العسكرية.

إشكالية الدراسة :

إن واقع العلاقات الدولية المعقد لمرحلة ما بعد الحرب الباردة، وما واكب دالك من تداعيات إعتلاء الدول قمة الهرم الدولي ،فجملة المتغيرات الدولية أثرت على زيادة الإهتمام من جانب المنظمات الدولية التي إنتهكت على نحو سارخ بسبب الأزمات السياسية التي عصفت بالنظام السياسي الدولي ، وذلك ما أدى إلى إعادة تفعيل مفهوم التدخل الدولي الذي طرح نفسه وبصورة أكثر إلحاحا عن أي فترة زمنية مضت بإعتبار ه الوسيلة المثلى لضمان إحترام حقوق الإنسان، وهناك مجموعة من العقبات التي قد تحول دون حدوث هدا التدخل أي من كان مستواه عبر صدور قرار مجلس الأمن بهذا الصدد ، لعل أبرزها عدم تحمس القوى الكبرى "صاحبة حق الفيتو" ،وله إعتبارات تتعلق بمصالحها من جهة، و للخشية من تكلفة هذا التدخل في ليبيا من ناحية ثانية ،وبالنسبة لروسيا فهي لم تكتفي بتحفظها هذه المرة على التدخل وإنما سبق لها أن تحفظت على فكرة التدخل في ليبيا 2011 عبر الإمتناع عن التصويت في مجلس الأمن لعلاقاتها القوية بنظام القذافي وقد أثرت الأزمة الليبية داخليا وخارجيا. .

وعلى ضوء ما سبق ذكره نطرح الإشكالية التالية :

ماهي الأثار والإنعكاسات الدولية، والإقليمية للتدخل الدولي في ليبيا، وعلى الدول المغاربية ؟

التساؤلات الفرعية :.

تندرج تحت الإشكالية جملة من التساؤلات الفرعية منها :

- ماهو مفهوم التدخل العسكري في العلاقات الدولية ؟

- إلى أي مدى ساهم التدخل العسكري في تغذية الإحتجاجات في ليبيا، وإسقاط النظام؟

- ماهي إنعكاسات التدخل الدولي في ليبيا على الدول المغاربية ؟

فرضيات الدراسة :

إنطلاقا من الإشكالية التي سبق طرحها ،قمنا بصياغة الفرضيات التالية :

1- إذا كان النظام الليبي نظام فرديا، وقمعيا فإن ذلك سوف يؤذي إلى دخوله في أزمات تساهم في إنتشار الفوضى، والممارسات التي تستدعي التدخل الدولي .

2- كلما كان التدخل في شؤون الدول الداخلية دو طابع جماعي ،كلما أدى ذلك إلى غياب المصالح الفردية، وتحقيق أهداف إنسانية .

3- إذا كان التدخل العسكري في ليبيا بهدف إسقاط النظام القائم فإن ذلك سيؤدي إلى دخول ليبيا في حالة فوضى، وعدم إستقرار سياسي .

أسباب إختيار الموضوع :

1/ الأسباب الذاتية :

- الرغبة في دراسة الحالة الليبية بعتبارها تمثل قطر من أقطار المغرب العربي .
- سعي من أجل معرفة شخصية العقيد معمر القذافي، ومختلف سياساته الداخلية والخارجية.

2/ الأسباب الموضوعية :

- جاءت الدراسة في فترة مايسمى بالربيع العربي الذي شهد سقوط العديد من الأنظمة ،وخاصة نظام الجماهيري في ليبيا .

- قلة الدراسات الأكادمية التي تناولت التدخل الدولي في ليبيا ،وكذلك لحداثة الموضوع .

- معرفة دور، ومهام الحلف الأطلسي في القضية الليبية ،ومختلف إنعكاساته على دول المنطقة.

أهداف الدراسة :

- التعرف على الأسس القانونية للتدخل الدولي في ليبيا .

- دراسة، وتحليل طبيعة الحكم في ليبيا ،والخصوصية التي يتميز بها هذا النظام .

- معرفة مدى تأثير الأزمة الليبية على الدول المغاربية عامة .

- معرفة مختلف التحولات التارخية، والسياسية التي عرفتها ليبيا.

الدراسات السابقة :

رغم أن موضوع التدخل الدولي في ليبيا من المواضيع الجديدة إلا أنه سبق دراسته من قبل باحثو العلوم السياسية، والعلاقات الدولية ،من أبرز الدراسات التي أسست الموضوع نذكر كما يلي :

1- محمد يعقوب عبد الرحمن ،التدخل الإنساني في العلاقات الدولية :مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتجية 2004.

يستهدف الباحث في كتابه هذا دراسة أثر المتغيرات الدولية بعد نهاية الحرب الباردة على مبدأي السيادة، وعدم التدخل ،وأكد أن الوصول إلى السيادة المطلقة من المسائل الصعبة في ظل التغيرات الراهنة في العلاقات الدولية ،ووضح سعي الدول الكبرى مثل الو م أ في توظيف التدخل في إطار سياستها الخارجية، وذلك من أجل تحقيق مصالحها ،والحصول على مكاسب سياسية ،ويأكد أن التدخلات العسكرية ،وخاصة منها الإنسانية يجب أن تكون في لإطار الأمم المتحدة ،ومجلس الأمن.

2-عماد الدين عطا الله محمد :التدخل الإنساني في دور مبادئ ،وأحكام القانون الدولي العام ،القاهرة :دار النهضة العربية ، 2007.

حيث أشار الباحث في دراسته إلى الحالات التي تم فيها التدخل بإستخدام القوة العسكرية منذ الدولة العثمانية وصولا إلى كوسوفو ،ثم ينتقل إلى دراسة نظرية للتدخل الإنساني في القانون الدولي ،وأشار إلى أن التدخلات التي تمت فيها القوة العسكرية الأحادية ،حملت معها مصالح سياسية.

- صعوبات الدراسة :

تكمن صعوبة الموضوع في كونه موضوع جديد، وهذا ما خلق لنا قلة في المراجع الأكادمية التي عرقلت كثيرا عملية البحث خاصة في ما يتعلق بمراحل، وأهداف التي مر بها التدخل الدولي في ليبيا ،وكذلك في المقابل العديد من الكتابات الغير واضحة التي تتناول الأطروحات ،والأراء الإديولوجية التي لا تعبر إلا عن وجوهات نظر أصحابها حول موضوع الأزمة الليبية، والتدخل الدولي فيها مما صعب عملية البحث ،وإنتقاء الأفكار، والمعلومات ذات مصداقية، وعلمية بعيدة عن الذاتية .

دراسة الخطة :شملت دراستنا فصلين رئيسيين ، حيث تضمن الفصل الأول المحددات المفاهيمية للتدخل الدولي حيث تطرقنا فيه لمفهوم التدخل الدولي، ومختلف التعاريف القانونية، والدولية له ،وكما تطرقنا لأنواعه وصولا للمنظورات التي حللت التدخل الدولي في العلاقات الدولية بمختلف توجهاتها ،وكذلك تطرقنا إلى المكانة الجيوإستراتجية لليبيا بالتركيز على المقومات الجغرافية التي تملكها ،والمقومات السكانية التي تجعل ليبيا من الدول الإقتصادية وصولا إلى المقومات الإقتصادية بتركيز على دراسة النفط ،وموقعه في الإقتصاد الليبي الذي يجعل ليبيا مرصد للإستثمارات.

وفي الفصل الثاني، والأخير حاولنا من خلاله دراسة الأزمة الليبية، وتداعياتها العسكرية ،وتحليل التدخل من خلال التطرق إلى الأسباب التدخل في ليبيا سواء كانت تارخية مثل قضية لوكربي أو سياسية من خلال طبيعة النظام، ومواجهة الأزمة أو كانت هذه أسباب قانونية متعلقة بالقرارات الأممية، والعربية والأوروبية أو الأسباب الإنسانية متعلقة بالإنتهاكات الإنسانية التي عرفها الشعب الليبي من خلال ممارسات النظام القمعية ضده إضافة إلى الأسباب، والدوافع الإقتصادية التي يمثل فيها النفط والثروة التي تملكها ليبيا المحرك، والدافع للتحرك الدولي في ليبيا من أجل الحفاظ على مصالحها ،وكما تطرقنا إلى طبيعة العملية العسكرية المباشرة في ليبيا من خلال دراستنا لأطراف التدخل ،والدورالذي لعبه الحلف الأطلسي، وكذلك تحدثنا عن مدى مشروعية هذا التدخل، وفي الأخير تطرقنا إلى أثر الأزمة الليبية على الأمن المغاربي وإنعكاساته على الجزائر وتونس والدول المغاربية الأخرى .

الفصل الأول
المحددات المفاهمية للتدخل الدولي

المبحث الأول:أساس التدخل في ليبيا إستراتيجيا.

من مميزات السياسة العالمية التأرجح بين السلم والصراع والحرب ،وهذا ينعكس على حقل العلاقات الدولية بإعتباره مسرح، وفي نفس الوقت العلم الذي يدرس سلوكات، وأفعال الدول عبر ممارسة الظواهر الدولية التي من بينها التدخل العسكري ،و الذي يعتبر موضوع دراستنا بحيث سنتطرق لهذا المصطلح من خلال تعريفه كتدخل ثم تعريفه في الفقه، والقانون الدولي.

المطلب الأول : تعريف التدخل الدولي .

- يعتبر التدخل الدولي من المفاهيم في العلاقات الدولية التي تتميز بالتعقيد، وعدم الإتفاق ، وذلك لوجود العديد من الإختلافات في إستخدامه، وهذا مايجعل من الصعب وضع تعريف محدد لمفهوم التدخل ،والذي كثر إستخدامه خاصة بعد الحرب العالمية الثانية لوصف التفاعلات الدولية ،ورغم قدم هذا المفهوم السياسي إلا أنه يوجد إتفاق وذلك لوجود العديد من الإختلافات بين الباحثين والدارسين في العلاقات الدولية حول تحديد المقصود منه[1] ،إذ يرى البعض "أنه كل سلوك يصدر عن الوحدة السياسية يستهدف التأثير في البيئة الدولية ،ويعتبر تدخلا ."في حين يشترط البعض عنصر الإكراه ليوصف بكونه تدخلا ،والنتيجة لذلك سننتطرق للتعريف **لغة** :يعرف التدخل الدولي لغة على أنه إقدام دولة من أحد الفريقين المتصارعين في الحرب الأهلية دون إعتبار عملها دخولا في حالة حرب .

يعرفه القاموس التطبيقي للقانون الإنساني أنه :"الفعل الذي تقوم به الدولة لتتدخل في شؤون دولة أخرى من خلال إنتهاك سيادتها "، وفي إطاره يمكن التمييز بين إتجاهين :

1/- تعريف ميثاق الأمم : يرى هذا الإتجاه التدخل على أنه سلوك غير قانوني موجه بإنتهاك سيادة دولة نظرا لتعارضه مع المادة الثانية للفقرة الرابعة من ميثاق الأمم المتحدة، وفي هذا الإطار إن التدخل مصطلح تقني يشير إلى كل سلوك تقوم به الدولة يمس إستقلال وسياد دولة أخرى.[2]

-أما" أوبن هيم " فاعتبر أن جوهر التدخل هو الإكراه لذلك يعرفه "بأنه سلوك دكتاتوري تقوم به دولة أخرى لإرغامها على فعل معين ".

2/- الإتجاه المرن : حاول البعض على غرار" ستاوال "، إعطاء تعريف أخر يشمل التدخلات الشرعية التي تتم في إطار هيئة الأمم لذلك هم يرون التدخل بمفهومه الواسع أنه كل سلوك خارجي يستهدف الشؤون الداخلية للدول قد يكون شرعيا أو غير شرعيا ،وقد يساهم في

[2] د.معمر فيصل خولي:"الأمم المتحدة والتدخل الدولي الإنساني"،إعداد دار الكتب المصرية،ط.1،القاهرة،2001،ص-ص،14-15.

النزاعات.

***التعريف السياسي للتدخل** : يمكن التمييز بين العديد من الإتجاهات في التعاريف السياسية لعملية التدخل ،وذلك بإختلاف نظرة كل مفكر لهذه العملية، ومنه يمكن رصد العديد من التعاريف:

تعريف "كوشنر بيرنارد": أن التدخل لايمكن أن يكون بإسم دولة ولكن يجب أن يكون جماعيا دون اللجوء إلى إستخدام القوة ،إلا عند الضرورة ،وإن العمليات القائمة بصفة منفردة ،وبدون رضا مجلس الأمن ،هي عمليات غير مشروعة .

وهناك من يقول أن التدخل هو وصف لممارسة السلطة عامة من طرف دولة على أراضي دولة أخرى، ولكن من دون موافقة هذه الأخيرة ،وهكذا يصبح التدخل أكثر من داخلي. [3]

[3] ./Ibeg Bu Jude، **Concept of intervention in international law**

تعريف التدخل الدولي

1/ الفقه الدولي
2/ القانون

الفرع الأول : تعريف التدخل الدولي في الفقه الدولي .

تعريف التدخل في الفقه:

إن ما نقصده بالتدخل هو التدخل الدولي، أي ذلك الذي يتم من قبل دولة في شؤون دولة أخرى، وقد عرف أحد كبار فقهاء القانون الدولي، الألماني شتروب " بأن التدخل هو تعرض دولة للشؤون الداخلية أو الخارجية لدولة أخرى دون أن يكون لهذا التعرض سند قانوني، بغرض إلزام الدولة المتدخل في أمرها على إتباع ماتمليها عليها في شأن من شؤونها الخاصة للدولة أو الدول المتدخلة ". ويرى شارل روسوالفرنسي " ان التدخل هو عبارة عن قيام دولة بتصرف، بمقتضاه تتدخل الدولة في الشؤون الداخلية والخارجية لدولة أخرى، بغرض اجبارها على تنفيذ أو عدم تنفيذ عمل ما، ويضيف بأن الدولة المتدخلة تتصرف في هذه الحالة كسلطة وتحاول فرض ارادتها بممارسة الضغط بمختلف الاشكال، كالضغط السياسي والاقتصادي والنفسي والعسكري. أما الفقيه "اوبن هيم" فقد عرفه بأنه " كل تدخل دكتاتورى لدولة في شئون دولة أخرى، بهدف المحافظة على الأوضاع القائمة أو تغييرها في تلك الدولة " وعرف الفقيه "هال" التدخل بأنه : قيام دولة أو مجموعة من الدول بالتدخل في علاقة قائمة بين دولتين دون موافقتهما أو موافقة أحدهما، أو أن تتدخل في الشؤون الداخلية لدولة أخرى دون موافقتها.[1]

ويعرفه الدكتور محمد طلعت الغنيمي من الفقه المصري " بانه تعرض دولة لشؤون دولة أخرى بطريقة استبدادية وذلك بقصد الإبقاء على الامور الراهنة للأشياء أو تغييرها " ، ومثل هذا التدخل قد يحصل بحق أو بدون حق، ولكنه - في كافة الحالات- يمس الاستقلال الخارجي أو السيادة الاقليمية للدولة المعنية ولذلك فانه يمثل أهمية كبيرة بالنسبة للوضع الدولي للدولة. وذهب الأستاذ الدكتور محمد مصطفى يونس إلى تعريف التدخل بإنه " هو عمل إرادى على درجة من الجسامة يباشره شخص قانونى دولى، بغية حرمان الدولة من التمتع بسيادتها واستقلالها. وقد عرفه الأستاذ الدكتور على إبراهيم بإنه " سلوك أو عمل صادر عن دولة ما تبحث عن التسلل داخل النطاق المقصور على دولة أخرى بهدف مساعدتها على تنظيم شؤونها الخاصة بها، أو الحلول محلها وتنظيمها بدلاً منها، أو تنظيمها بشكل معين حسب هوى ورغبة الدولة الأولى. [2]

من خلال التعاريف المذكورة، يبدو ان أغلب الفقهاء يجمعون على ان التدخل يكون من طرف دولة في شؤن دولة أخرى، ولكننا نرى ان التدخل لا يشتمل فقط على الدول بل

---

[1] د/ على صادق أبو هيف :"(القانون الدولي العام)"، منشأة المعارف الإسكندرية ط.1، 1971، ص-ص،217-،216 .مشار إليه أ/ موسى سليمان موسى (التدخل الدولي الإنساني ومشروعية التدخل السوري في لبنان)، رسالة ماجستير، كلية القانون والسياسة، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، 2007، ص38 .

يتعدى القانون الدولي كالمنظمات الدولية، والاقليمية والأشخاص، أي يتعدى الدول وممارساتها اللانسانية، بغرض التأثير على الدولة المتدخل في أمرها بإتيان أو الإمتناع عن عمل من شأنه الإبقاء أو التغيير في أحد الأوضاع الراهنة في الدولة. وهناك إشارات عند الفقهاء من خلال تصديهم لمفهوم التدخل بانه استبداد لا يستند على أساس قانوني، بل تعتمد على قوة الدولة في ممارسة الضغط بأشكاله المختلفة.[1]

والتدخل هو عبارة عن تعرض دولة لشؤون دولة أخرى بطريقة إستبدادية ويقصد إبقاء الأمور على ماهي عليه .

وقد تعدى الفقه الدولي إلى دراسة مبدأ عدم التدخل المشروع وغير المشروع دوليا ولذلك إتجه الفقه إلى التقييد تطبيق هذا المبدأ بمجموعة من الشروط يمكن تلخيصها فيمايلي :

1- يجب أن يكون الرضا بالتدخل صادرا عن هيئة تمثل حقيقة إرادة الدولة المعنية أي الحكومة الشرعية التي تمثل الدولة بصورة واقعية عن ذلك الرضا .

2- يجب أن يكون الرضا بالتدخل خاليا من العيوب الرضا مثل التدليس، و الأخطاء والإكراه، وكذلك يجب أن يكون قد تم وفق لأوضاع دستورية للدولة التي إرتضت بالتدخل مثل أن يصرح برلمانها بذلك .

3- يجب أن تراعي الدولة المتدخلة حقوق جميع الدول، وليس فقط الدولة الطالبة للتدخل وهذا لا يبرر رضا الدولة .

4- يجب أن لا يتعارض أو يخالف التدخل الرضا به قاعدة أمرة من قواعد القانون الدولي كأن ترتكب أثناء التدخل أعمال عدوانية .

5- ينبغي أن يكون الرضا سابق للتدخل باستخدام القوة، وإن كان لاحقا عليه فإنه لا ينفي عنه أي التدخل وعدم المشروعيته، ولكن يعد تنازل من قبل الدول المعنية عن المطالبة بترتيب الأثار الناجمة عن التدخل غير المشروع في إقليمها لمخالفة لمبدأ حضر إستخدام القوة. .

[1] . l. & international : h. ,lauterpact h.vol.law ،ed 7th co.,Longmans and green ،London ،1952، مشار إليه د/ عاطف على على الصالحى (مشروعية التدخل الدولى وفقاً لقواعد القانون الدولى العام)، رسالة دكتوراة، جامعة الزقازيق 2008، ص38

ثانيا : مبدأ عدم التدخل والمنظمات الدولية .

نلاحظ أن أغلب الفقهاء يجمعون، أو يركزون على أن التدخل يكون من طرف دولة في شؤون دولة أخرى .

ولكننا نرى أن التدخل لا ينحصر فقط في الدول بل يمتد ليشمل حتى المنظمات الدولية والإقليمية ،وهذا ما جاء في عهد عصبة الأمم المادة الثامنة فقرة 15ومنظمة اليونسكو المادة الأولى الفقرة الثالثة، كذلك ما نص عليه ميثاق الأمم المتحدة في مادته الثانية الفقرة السابعة من أنه ليس في الميثاق ما يسوع للأمم المتحدة التدخل في شؤون الدول .

الفرع الثاني : تعريف التدخل الدولي في القانون الدولي .

1/تعريف القانون الدولي :هو مجموعة قواعد قانونية مطبقة على العلاقات بين الدول، وبين أعضاء المجتمع الدولي كالمنظمات الدولية ،وسمي بالقانون الدولي لتمييزه على القانون الداخلي الدي يطبق داخل حدود الدولة على الأفراد الذي يخضعون لسلطتها .

تعريف القانون الدولي الإنساني :قبل التطرق لمفهوم التدخل الدولي في القانون الدولي نقدم نظرة شاملة عن مفهوم القانون الدولي .

مفهوم القانون الدولي :هو فرع من فروع القانون الدولي العام تهدف قواعده إلى حماية الأشخاص الذين لا يشاركون في القتال، أو كفو عن المشاركة فيه ،وإلى حماية الأموال التي ليست لها علاقة مباشرة بالعمليات العسكرية .كما أنه يقيد حق إختيار الوسائل والأساليب المستعملة في الحرب .

والقانون الدولي الإنساني يعرف أيضا تحت إسم "قانون الحرب "أو "قانون النزاعات المسلحة " وهو لا يطبق إلا في حالة النزاع المسلح الدولي، أو النزاع المسلح غير الدولي .

يشمل القانون الدولي الإنساني 4 إتفاقيات جنيف الأربعة لسنة 1949وبروتوكولين إضافيين لسنة 1977.

إتفاقية جنيف الأولى لتحسين حال الجرحى، ومرضى غرقى القوات المسلحة في الميدان .

إتفاقية جنيف الثانية لتحسين حال الجرحى، ومرضى غرقى القوات المسلحة ،في البحار .

إتفاقية جنيف الثالثة بشأن معاملة أسرى الحرب .

الملحق "البروتوكول" الأول الإضافي إلى إتفاقيات جنيف الخاص بحماية ضحايا النزاعات المسلحة الدولية .[1]

1/ المرجع السابق،ص،40.

الملحق "البروتوكول" الثاني الإضافي إلى إتفاقيات جنيف الخاص بحماية ضحايا النزاعات المسلحة غير الدولية .

في القانون الدولي : نص رسمي تحدد فيه الحقوق، وتعلن فيه المبادئ الكبرى – مصطلح مطابق لكلمة معاهدة المعاهدة بين دولتين مستقلتين أو أكثر ، توقع أولاً من ممثلي الدول المعنية ثم تبرم رسمياً بعد ذلك من الجهات العليا المختصة في الدول المذكورة ، وهي تعتبر بالنسبة للدول الموقعة قانوناً وعقداً في آن واحد ، وللمعاهدة قوة قانونية تأتي مباشرة بعد الدستور .

وعند الحديث عن مفهوم التدخل تجدر الإشارة إلى ضرورة الحديث عن أن هذا المفهوم ظهر كأحد القيود التي تحد من حقوق الدولة في ممارسة سيادتها وفقا لما حددهُ لها القانون الدولي من حقوق وواجبات دولية، إذا يعتبر حق الدولة في الحرية من الحقوق الأساسية للدولة في أن تتصرف في شؤونها بمحض اختيارها دون أن تخضع في ذلك لإرادة دولة أخرى ويثبت هذا الحق كنتيجة لتمتعها بشخصية دولية ومركز سياسي يمنحها الحرية في التصرف.

و هنا نجد أن حق الدولة في حريتها بالتصرف، وخاصة في ممارستها لسيادتها يخضع لعدة قيود ومن ضمن هذه القيود التدخل، والذي ينظر إليه على أنه مفهوم يتنافى مع إحترام إستقلالها.

فالتدخل هو تعرض دولة ما إلى دولة أخرى من خلال التعرض لأمورها الداخلية والخارجية دون وجود سند قانوني لذلك، فيكون هدف هذا التدخل هو محاولة تلك الدولة فرض سياسة ما على الدولة المعترضة أو إجبارها على إتباع أمر معين .

صوره1- إما أن يكون تدخلاً سياسياً من خلال إملاءات تفرضها الدولة المتدخلة سواء بطريقة رسمية أو غير رسمية أو الدعوة لمؤتمر كما دعت الحلفاء ألمانيا في مؤتمر فرساي 1919.

2- أن يتم التدخل من قبل دول مجتمعة ضد دولة ما، ويكون هذا التدخل ذا علاقة بمصالح الجماعة، كأن يصدر قرار عن الجمعية العامة للأمم المتحدة أو مجلس الأمن بحق دولة ما.

كما لابد من الأخذ بعين الاعتبار عند الحديث عن مفهوم التدخل إلى تناول بعض المبادئ والنظريات:

أولاً: **نظرية مونرو**: ظهرت النظرية عام 1823 في الدعوة إلى عدم تدخل الدول الأوروبية في شؤون القارة الأمريكية، والتي دعت من خلالها أيضاً باحترام إستقلال الدول الأمريكية، واقتناع الدول الأوروبية عن تطبيق أنظمتها السياسية في القارة الأمريكية والامتناع عن محاربة الشعوب التي ألفت دولا جديدة.[1]

[1]. د/ عاطف على على الصالحى :" مشروعية التدخل الدولى وفقاً لقواعد القانون الدولى العام"، رسالة دكتوراة، جامعة الزقازيق 2008، ص38 .

مفهوم التدخل الدولي في القانون الدولي :

إن تعريف التدخل الدولى، وتقدير مدى مشروعيته كان ومازال محل خلاف فقهى، ومحلاً للشك من جانب العديد من الدول خاصة في العالم الثالث، وهذا الخلاف والشك تأثر إلى حد بعيد بالأحداث والتطورات الدولية، خاصة في الفترة التالية على الحرب الباردة. تعريف التدخل في اللغة : في اللغة العربية يعرف التدخل بأنه :- " تدخل بمعنى دخل قليلاً والدخل ضد الخرج، والدخل أيضاً العيب والريبه ويقال هذا الأمر دخل، ولذا قال تعالى " ولا تتخذوا أيمانكم دخلاً بينكم " أى مكروهاً وخديعة). أما في اللغة الأنجليزية فقد ورد " Intervention" بمعنى :- " يتدخل لتسوية نزاع أو التدخل بالقوة، أو التهديد في الشؤون الدول".[1]

ولقد ورد عدة تفسيرات لمدلول عبارة تدخل "Intervention" وتحديد الفرق بينها وبين عبارة "Interference" وذلك إلى الأصول اللاتينية لكل من العبارتين، فعبارة تدخل ""Intervention" تستمد أصولها من الأحرف اللاتينية "Interventio" أو " Intus – venire"، وقد أشتقت منها اللغتين الفرنسية والأنجليزية كلمة مكونة من مقطعين Venire (inter : between ،: to come). وبتأصيل كلمة تدخل "Intervention" إلى النحو السابق جاءت تفسيراتها المختلفة كما يلى :- - إنتقاص السيادة أو التدخل الديكتاتورى وذلك بقيام دولة ما بالتدخل بالقوة، أو بالتهديد باستخدامها في شئون دولة أخرى، وهذا التدخل قد يكون موجهاً ضد دولة معترف بها في الأسرة الدولية مثلما كان الوضع في ظل التاريخ القديم لممارسته تلك التدخلات، أو موجهاً ضد دولة ذات حضارة نامية وذلك على نحو ما حدث في مناسبات عدة خلال العهود الأولى للتوسع الاستعمارى المخطط، وهذا هو التفسير الفنى الوارد في القانون الدولى.[2]

[1]. الشيخ / محمد أبى بكر عبد القادر الرازى:" (المختار الصحاح)"، دار التنوير العربى، بيروت لبنان، ص200 .

[2]. د/ محمد مصطفى يونس :"(النظرية العامة لعدم التدخل في شئون الدولة)"، دراسة فقهية تطبيقية في ضوء مبادئ القانون الدولى المعاصر، رسالة دكتوراة مقدمة إلى كلية الحقوق جامعة الزقازيق 1985 .ص12.

المطلب الثاني: أشكال وصور التدخل الدولي

هناك عدة أشكال من التدخل الدولي سواء من حيث صور أو أهدافه أو أشكاله أو دافعه أو أسبابه أو من حيث النظريات التي تفسره وعليه سوف نتطرق إليه كالتالي:

الفرع الأول التدخل الدولي من حيث الصور:

ش1-**التدخل الغيرمباشر :**

هو ذلك التدخل الذي يأخذ شكل سلمي وقد يكون بصورة خفية ومقنعة أو بصورة واضحة وعليه ،ويتم هذا النوع من التدخل عن طريق الضغوط الاقتصادية، وذلك بتقبيل القروض التي تتضمن شروط معينة لتأثير على إرادة الدول المتدخل في شؤونها، وهناك من يطلق على هذه السياسية إسم دبلوماسية الدولار .[1]

2- **التدخل المباشر :** يقصد به التدخل الذي يكون بصورة مباشرة، وعلى نية، وذلك باستخدام القوة المادية ،ويعتبر هذا النوع من إبرز الصور التدخل التي عرفها، ويعرفها المجتمع الدولي منذ نشأته، وخلال تطوره، وقد أكد تاريخ العلاقات الدولية أن معظم الصور التدخل كانت تتم من طرف دولة تتمتع بقوة، وسلطة أعلى من دولة ضحية التدخل، وذلك بصورة أكثر حدة، وخطورة وذلك لكونه من أخطر الوسائل التي تهدد الأمن وسلم الدوليين حيث أصبحت القوة ،وخاصة القوة العسكرية لتحقيق أغراض ومصالح الدول التي تملكه إلا أن القانون الدولي يفرض على الدول واجب الامتناع عن استعمال القوة، أو التهديد بها وذلك بموجب المادة 02من الفقرة 04 من ميثاق الأمم المتحدة، وكذا قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم2625. [2]

[1]. الشيخ / محمد أبى بكر عبد القادر الرازي:" (المختار الصحاح)"، دار التنوير العربي، بيروت لبنان، ص، 200 .

[2]. د/ محمد مصطفى يونس:" (النظرية العامة لعدم التدخل في شئون الدولة)"، دراسة فقهية تطبيقية في ضوء مبادئ القانون الدولي المعاصر، رسالة دكتوراه مقدمة إلى كلية الحقوق جامعة الزقازيق 1985 .ص،12.

الفرع الثاني من حيث الشكل:

1) الشكل الفردي والجماعي لتدخل :إن سما الغالبة في التدخل أن يقع من قبل دولة واحدة ،وبشكل فردي إلا أن ذلك لا ينفي إمكانية حدوثه من قبل عدة دول متجمعة معا فيكون احتمال تأثيره كبير وإمكانية إستعماله الأغراض غير شرعية بصفة فردية أكبر قياسا بصفة الجماعية ،فتدخل الفردي يعبر عن المصلحة أو غاية الدولة منفردة أما التدخل الجماعي فهو يحصل من عدة دول مجتمعة ،ويمثل مصالح وغايات هذه الدول ، ومن صعوبة أن تتوافق تلك المصالح لجميع الدول المتدخلة، وبتالي فان الغاية الشخصية بدولة بذاتها لا يمكن تحقيقها إذا تعارضت مع غايات ،وأهداف الدول الأخرى.

2-الشكل الصريح أو الضمني لتدخل:

فتدخل يكون صريح، وعلني عندما يكون واضح ،ومسرح به من طرف أجهزة الدولة الرسمية، والغير رسمية ويكون من شأنه التأثير على القرارات الدول الأخرى من غير وسيط بتدخل دولة متدخلة دون إعتبار لرئي الآخرين، أو اعتبار لرئي الدولة المتدخلة في شؤونها، وموافقتها إما تدخل الضمني فكثيرا ما يكون في شؤون دولة أخرى لكي تنفرد في المغارب مما يجعل من تدخلها تدخلا خفيا .

3-الشكل السياسي والدبلوماسي :

هذا النوع من التدخل قد يكون بتقديم طلبات شفوية أو كتابية، وإطلاق تصريحات من قبل السياسيين ودبلوماسيين، وذلك بصفة رسمية سرية تنطوي على التهديد، وتعبر على المواقف تعتبر من صميم الشؤون الداخلية لدول ،وقد تتم من خلال عقد مؤتمر لحل النزاع القائم بين دولتين ،أو إيجاد حل لنزاع والتدخل السياسي يقوم من خلال قيام رئيس دولة عظمى أو مسئول في أحد الدول الكبرى لتدخل في نزاع محلي من خلال دعم طرف ضد طرف أخر أو فرض أوامر على حكومة دولة أو تأثير على قراراتها من أشكال سياسية تعتبر مسا بسيادة الدولة، وتدخلا في شؤونها الداخلية ،أما التدخل الدبلوماسي من خلال الممارسات والخطابات الدبلوماسية ، وذلك من خلال التحريض، ودعم الانقلابات والثورات وتشجيع الانقلابات .[1]

[1]. عدي محمد رضا يونس:"التدخل الهدام والقانون الدولي العام "،دراسة مقارنة،المؤسسة الحديثة للكتب ،القاهرة ،2010.،ص-ص،44-45.

الشكل الاقتصادي لتدخل :

يعد هذا النوع من أهم ،واخطر أشكال التدخل خاصة في ظل العولمة، وتستخدم فيه الأطراف الأجنبية سياسات الاقتصادية لتأثير، وضغط وذلك لاستهداف وضرب القطاعات الاقتصادية الحساسة لدول المعنية، وأهم ما يميز هذا النوع من التدخل أنه خالي من إستخدام القوة وإحتلال الضغوط محلها، وهو يتم عن طريق الضغط الاقتصادي أو إتخاذ خطوات اقتصادية من شانها تعريض الإستقلال الإقتصادي لدولة أخرى للخطر ومنعها من ممارسة سيادتها الدائمة على مصادرها أو فرض حصار اقتصادي عليها .

الشكل العسكري لتدخل:

وهو يعني أن تقوم دولة متدخلة باستخدام القوة العسكرية في دولة المراد التدخل في شؤونها وبذلك فإن استخدام القوة العسكرية هو ما يميز هذا النوع من التدخل، منه فان التدخل العسكري قد يكون باستخدام القوة العسكرية النظامية أي بإرسال وحدات من جيشها الوطني إلى الدولة المراد التدخل فيها ،أو بإرسال وحدات عسكرية غير نظامية تابعة لأحد أطراف النزاع القائم في الدول الأخرى بعد قيام الدولة المرسلة بتدريب وتجهيز هذه الوحدات وهذه الطريقة عادة ما تسمى " بالحرب بالوكالة ".[1]

الفرع الثاني : التدخل الدولي من منظور العلاقات الدولية

مايميز حقل العلاقات الدولية هو وجود العديد من المنظورات التي وتدرس الظواهر السياسية تحاول وضع تصورات تبرر من خلالها هذه الظواهر، ومن بين المفاهيم التي تناولتها هذه المنظورات كتالي :

أولا :تحليل عملية التدخل من المنظور التعددي .

لقد سعى هذا المنظور الذي يعتبر من الاتجاهات الجديدة في العلاقات الدولية للترسيخ حقوق الإنسان، ويسمى إذا اتجاه الليبرالي والمنظور ألاعقلاني كما يتسم كون مقارباته تعرف بمقاربات المجتمع المدني ، وتعود بداية النظرية اليبيرالية إلى بداية القرن 17م ،[2] وترتكز هذه النظرية على الأفكار والدعائم التالية :

---

[1]. لمرجع سابق،،ص-.4

[2] // يحيى علي العلى:"التدخل في الشؤون اللبنانية من إتفاق طارق"،دار الطباعة للنشر والتوزيع،دمشق ،2010،ص-10.

***نظرية الحقوق الطبيعية:**

وذلك إستنادا إلى أن الإنسان يستمد حقوقه من حقيقة كونه إنسان، وهذه الحقوق ملازمة له ويجب أن تكون مكفولة ولاتمس على الدولة أن تعترف بها وأن تكفلها وتحترمها .

***النظرية الأخلاقية :**

وتتجسد هذه النظرية من خلال إطلاق الحرية الكاملة لإنسان، وذلك لتفتح أبواب المناقشة الحرة أمامه للوصول إلى نتائج تعود بالمصلحة للفرد، والمجتمع معا.

***نظرية العقد الإجتماعي :**

وترى هذه النظرية أن قيم الدولة قد يكون بتراضي بين إفتراض ،وذلك على أساس فكرة التعاقد التي ضمنت حقوهم، وكذالك تسوغ أعمال العنف ،والمقاومة التي يقوم بها الأفراد ضد مظاهر العنف .[1]

***نظرية الاقتصادية :**

وهي قائمة على الاعتقاد بوجود نظام طبيعي تخضع له الظواهر الاقتصادية، وهذه النظرية تأيد حرية التجارة الخارجية .

***النظرية العلمية:**

وهذه النظرية تقوم على مبدأ البقاء لأصلح فتقدم الطبيعي يتطلب فناء الضعيف ،والتضحية ببعض الافتراض ، وهي ثمن تأمين حياة المجتمع.[2]

ويرى أليبراليون أن للتدخل وسائل عديدة لتحقيق الأهداف ، ويطلقون عليها القوة الناعمة ، ويعتبرون أن الصراع هو حالة غير طبيعية بين الدول ، وأن الحرب أداة ضيقة الحيز في السياسة إنطلاقا من هذا الطرح فإن التدخل حسب الفكر أليبرالي يقوم على عدة آليات نذكر منها:

---

[1]. عدى محمد رضا يونس:"التدخل الهدام والقانون الدولي العام"،مرجع سابق،ص-6

emanwel adeler:sereng the meddel grand:construcluvisim en word politicl European journal of relation vol 3-n03-1997-p 34. /2international

-آليات المؤسساتية : وهي قائمة على الدور التي تلعبه المؤسسات النظام الدولي ، وخاصة فيما هو متعلق بتدخلات، وذلك من خلال قيامها بحماية ،والسهر على مراعات المعايير الدولية، وخاصة فيما يتعلق بحقوق الإنسان ،ويرى أصحاب هذا الاتجاه أنه من الظروري إنشاء قواعد ، وذلك فيما يخص الجوانب الإنسانية .[1]

2-الآليات الاقتصادية الدبلوماسية: يركزون فيها على القوة الاقتصادية ، والدبلوماسية في العلاقات الدولية إذ يرون أنهما عاملين أساسيين في القوة أو الضعف الدول ، وفي العمل التدخلي هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن قطع العلاقات أو إبرام المستوى الداخلي أو الخارجي ما بين التحالفات الدبلوماسية ساهمت في إنشاء تحالفات قوية تخدم أصاب المصالح الاقتصادية لها دور كبير لأنها تولد الشعور بالقلق، والتردد .[2]

-الدوافع الإنسانية : وهو ما يعرف بتدخل لأغراض إنسانية ،وهنا يكون الدافع الأساسي لعملية التدخل هو حماية حقوق الإنسان من الانتهاكات التي قد يقوم بها النظام السياسي ضدي رعاياه .[3]

-الحفاظ على الاستقرار:إذ تحدثت أليبرالية عن دوافع تدخلية غير الدفاع عن حقوق الإنسان كالحفاظ على الاستقرار والأمن، وذلك يكون من خلال الديمقراطية في النظام السياسي ومن أهم أفكار الذي جاءت بها الديمقراطية وليبرالية أطرحت السلام الديمقراطي، وهي تشجع التدخلات الدولية التي تقوم من اجل الدفاع على المباني ،والقيم الديمقراطية .

-الدوافع الثقافية الحضارية : يعتبر المنظور أليبرالي أن العرقية لها علاقة كبيرة بدوافع الدول التي تساهم في عملية التدخل ، وهذا ماهو مخالف لما جاءت به الدراسات التقليدية وعلاقات الدولية التي ترى بان العرقية مجرد وسيلة بين الدول تستعملها من أجل مصالحها[4].

---

[1] ليلى نقول الرحباني:"التدخل الدولي مفهوم في طور التبدل"، منشورات حلبي الحقوقية ،دمشق ، 2011 ،ص-33.

[2] المرجع نفسه ص-.26.

[3] مريم دماغ:"إشكاليات التدخل في العلاقات الدولية بعد الحرب الباردة "،دراسة مقارنة للتدخل الأمريكي في نل من كردستان العراق 1991والصومال 1992،مذكرة ماجستير كلية الحقوق والعلوم السياسية ،قسم علوم سياسية وعلاقات دولية ،جامعة محمد خيضر بسكرة 2009،-2010،ص-15.

[4] martin griffiths:internqtional relation theory for twenty first،new York:routledgs،2007،**p32**.

ثانيا :تحليل عملية التدخل من المنظور الواقعي .

تنظر الواقعية إلى التدخل الدولي كظاهرة في العلاقات الدولية يجب دراستها كما هي موجودة أو كما هو كائن ليس كما يجب أن تكون من منطلقها العام كما تتركز الواقعية على مفاهيم خاصة كطبيعة الفواعل ، والعقلانية ، ومن هنا فهناك من يطلق على المنظور الواقعي إسم المنظور العقلاني حيث تعتبر العقلانية قيمة ترافق مخرجات أي سياسة دولية [1]، وترى الواقعية الكلاسيكية الجديدة في بنائها النظري وتحليلها القرارات والسهوب الداخلية حيث توجد المتغيرات المتفاعلة كتوزيع السلطة والقوة في النظام ، وكذلك إدراك صانع القرار لبيئته الخارجية، والداخلية المتمثلة في المجتمع المدني، ومنه فتدخل حسب أنصار هذا الاتجاه قد يكون عقلاني أو العكس أي الإمتناع كذلك قد يكون عقلاني، وذلك كونه نابع عن الدراسات للمعطيات المتوفرة على مستوى الدولي ،ومنه فان القوة عند الواقعيين تجسد أهم شكل من أشكالها في التدخل العسكري إضافة إلى زيادة الأمن ، ونقوده الدولي فمن خلال التدخل فان الدولة تسع إلى الحفاظ على أمنها ووحدتها الداخلية .[2]

ثالثا :النظرية البنائية .

تشدد البنائية في العلاقات الدولية على البعد الاجتماعية، أو الذاتي أو الذاتي المشترك لسياسة العالمية ويصر البنائيون على أن العلاقات الدولية لا يمكن حصرها بالأفعال ،والتفاعلات العقلية بين قيود مادية ، كما يرى الواقعيون ، أو ضمني قيود مؤسساتية على المستوى الدولي والمحلي كما يقول أليبرالية ، البنائيون يروني بان التفاعل بين الدول لا يندرج ضمنا المالح القومية المحددة ، ولاكن يجب أن يتم إدراكه بصفته نمط من الأعمال يسوغ الهويات وتعمل هي على صوره عبري الزمن ، ويركز البنائيون على أن النظام الدولي يقوم على العلاقات الاجتماعية والقدرات المالية ، ويعتقدون أن البنى التنظيمية الذاتية المشتركة تتألف من مفاهيم ، وتوقعات ، ومعرفة استماعية مشتركة ، وترى كذلك أن فواعل ليست الدول فقبل هناك عدة أطراف مشاركة في اتخاذ القرارات المختلفة كالإدارة ، والتنظيم داخليا ، والمعدات ، الإتفاقات ، والتدخل خارجيا ،[3] وذلك حسب تقسيمي أصحاب هذا الاتجاه وذلك كما يلي :

---

[1]. عدى محمد رضا يونس : ،مرجع سابق،ص-73.

[2]. / صمويل هنتغتون:"صدام الحضارات إعادة صناعة النظام العالمي"،مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ،ط.1،أبو ظبي ،1999،ص-ص،395-356 .

[3]. / يوسف ناسف حق:"نظرية في العلاقات الدولية "،دار الكتب العربية،بيروت،1995،،ص-13.

بنى التحتية : وهي القاعدة وتشمل البيئة المجتمعية ، والمجتمع الذي يعيش داخل هذه البيئة وما تحتوي من الحركات الاجتماعية الثقافية الحضارية إضافة إلى القيم والهوايات كما تشمل داخل هذا الحيز المجتمع المدني المشبع بالقيم والعناصر السابقة التي تتكون من النخب الحاكمة ، وبهذا يجعل القرار السياسي بفعل هذه المتغيرات وتفاعلات ها الداخلية .

بني فوقية : حسب البنائين فإنها تلك البنى التي تتميز بالشرعية ، والفعالية ، والاستقلالية ، ويطلقون على هذه البنى اسم الوكلاء الدوليين حيث هناك حسبهم منظمات متعددة الأطراف ،ويكون النظام الدولي من خلال هذه المنظمات مؤسسات دولية متفاعلة ، وهذا التفاعل يكون بشكل مستمر داخل هذه المؤسسات.

[1]عز الدين حمادي:"دور التدخل الخارجي في النزاعات العرقية "،مذكرة ماجستير،كلية الحقوق والعلوم السياسية ،قسم علوم سياسية ،والعلاقات الدولية ،جامعة منتوري ،قسنطينة،2005،ص- 23 .

المبحث الثاني:البعد الجيوإستراتيجي لليبيا .

تعتبر المقومات الإقتصادية، و البشرية، و الجغرافية التي تملكها الدول من أهم الركائز لقيام دولة قوية، كما يعتبر النفط من أهم المقومات الإقتصادية التي يقوم عليها إقتصاد الدول العربية و منها ليبيا و لذلك فإن دراستها توضح طبيعة النظام السياسي، و الإقتصادي للدولة.

المطلب الأول :جغرافية ليبيا كدولة .

الفرع الأول :الإطار الجغرافي والديموغرافي .

1/الإطارالجغرافي:تحتل ليبيا موقعا متوسطا في شمال إفريقيا، إذ تقع بين خطي طول 25^0 و9^0 شرقا ودائرتي عرض33^0 18^0 شمالا، وتبلغ مساحتها الإجمالية 1.760.000 كم^2 حيث تحدها مياه البحر الأبيض المتوسط شمالا، و يبلغ طول الشريط الساحلي لليبيا 1900كم، وتحدها النيجر وتشاد جنوبا و مصر والسودان ومن الغرب تونس والجزائر ، وتتوزع الحدود الليبية التي يبلغ طولها 4434 كم كالتالي:

- الحدود الشرقية مع مصر بطول1094 كم و السودان بطول400 كم .
- الحدود الغربية مع تونس بطول500 كم و الجزائر بطول 1200 كم .
- الحدود الجنوبية مع تشاد1090 كم و النيجر بطول 150 كم .[1]

أما فيما يخص التقسيم الإداري فتوجد في ليبيا 22 شعبية أو محافظة، وكل شعبية تنقسم إلى عدة مؤتمرات شعبية أساسية، وكل مؤتمر ينقسم إلى كومونات وهي أصغر الوحدات السياسية في ليبيا، وبداية من من 2007 صارت ليبية تتكون من 22 شعبية بدل من 32 شعبية وهي :شعبية البطنان، درنة، شعبية الجبل الأخضر، شعبية المرج، شعبية بنغازي، شعبية الواحات، شعبية الكفرة، شعبية سرت، شعبية مرزق، شعبية سبها، شعبية وادي الحياة، شعبية مصراته، شعبية المرقب، شعبية طرابلس، شعبية الجفارة، شعبية الزاوية ، شعبية النقاط الخمس، شعبية الجبال الغربي، شعبية نالوت، شعبية غات، شعبية الجفرة، شعبية وادي الشاطئ، وتعتبر العاصمة طرابلس أكبر المدن.

و قد لعب موقع ليبيا الفلكي في جعل المناخ الصحراوي هو المناخ السائد فيها، ما عدى المناطق الشمالية التي لا يسودها ويطغى فيها المناخ المتوسطي الذي لا تتعدى حدوده الجغرافية 50كم، فأغلب الأجزاء يسود فيها الإرتفاع في درجة الحرارة في الصيف و الإنخفاض في الشتاء ومدى حراري واسع، و أمطار قليلة، بإستثناء الشريط الساحلي الذي يؤثر عليه الضغط المنخفض للبحر المتوسط ، ما يسبب تساقط أمطار شتوية ذات

[1]. فاروق كمال محمد عز الدين:"،جغرفية النقل في ليبيا"، رسالة دكتوراء،جامعة القاهرة، كلية الأدب،قسم جغرافيا،،2001ص،107.

طابع إعصاري فجائي، وتسقط أكبر كمية من الأمطارفي المناطق الساحلية، وتقع ليبيا في منطقة إستراتيجية هامة للغاية فهي نقطة إلتقاء ورابط بين أوروبا والمتوسط والوطن العربي وإفريقيا بشكل لا يمكن إهماله كان ذلك واضحا في التنافس الدولي.[1].

- تقل نسبة ومستوى تساقط المياه كلما توغلنا في المناطق الداخلية الجنوبية، إذ تصل إلى 600 مم في المناطق الشمالية لتنحصر أقل من 50 % مم إلى أن تكاد تنعدم كلما توجهنا إلى الجنوب، وتزداد الرطوبة النسبية في ليبيا من80 % الى 85 % في المناطق الساحلية وتقل كلما إبتعدنا داخل الصحراء لتصل الى 5 % .

وبسبب المميزات المناخية التي تتمتع بها ليبيا، فإنها لا تمتلك أي موارد مائية سطحية دائمة الجريان، وذلك لقلة الأمطار وتذبذبها، ولذلك فإن مصادر المياه في ليبيا معظمها جوفية تعتمد على كميات الأمطار المتساقطة، ولذلك فإن مناطق الإنتاج الزراعي الكثيف كسهل بنغازي، وجفارة تواجه مشاكل نقص المياه، ويعد مشروع النهر الصناعي العظيم من أهم المشروعات التي سطرت لحل هذه المشكلة، و قد تم إكتشاف حوض تبلغ مساحته 750.000 كم^2 بسعة تخزينية تقدر بـ 3400 كم^3 في منطقة السرير،.[2] وهذا من شأنه معالجة مشكل المياه في ليبيا .

[1]. محمدإبراهيم الحسن:"،دراسات في جغرافية أورباوحوض المتوسط "،الإسكندرية :مركز للاسكندرية للكتب، 1999 ،ص 217 .

[2]. عبد العزيز طريح شرف:"،جغرافية ليبيا "،الإسكندرية:منشأة دار المعارف ،1973،ص،141.

لمعلومات أكثر أنظر:يوسف محمد الصواني :"الولايات المتحدة وليبيا "،تناقضات التدخل الدولي ومستقبل الكيان الليبي ،ص،03،وما بعدها.

أما فيما يخص التربة فإن ليبيا تتميز بكون تربتها من النوع الرملي الخفيف، ومن خصائص هذه التربة قلة إحتوائها على المواد العضوية و قابليتها للإحتفاظ بالمياه وتتوزع التربة في ليبيا حسب تقسيمها إلى:

- تربة البحر المتوسط :وهي تربة تتوزع في السهل الشرقي و السهل الغربي وتتميز بكونها من الأتربة الجيدة للزراعة.
- التربة الصحراوية :و يغطي هذا النوع من التربة مساحات شاسعة من ليبيا وتشمل مناطق السرير و العروق و الحمادة، وتغطي معظم الأجزاء الجنوبية من ليبيا.
- التربة الرسوبية :تتوزع على الشريط الساحلي كسبخة وهذا كما نجده في تاورغاء و بنغازي، وتتكون أيضا بفعل ترسبات الأودية القادمة من المرتفعات و تنتشر في المناطق الشرقية.
- التربة الرملية :وتظهر في شكل كثبان رملية كما هو الحال في سهل جفارة و بنغازي .

تتميز ليبيا بأراضي ذات التضاريس التي يغلب عليها الطابع الصحراوي، إذ تمتد الصحراء الليبية إلى الجنوب من المرتفعات الشمالية وجنوب خليج سرت حتى الحدود الجنوبية مع تشاد و النيجر أي ما يقارب 90% من المساحة الكلية لليبيا، وتتميز الصحراء الليبية بوجود عدد من الجبال البركانية و العروق الرملية والحمادة، إضافة إلى الواحات مثل واحات الجغبوب وغدامس.[1] :

[1] يوسف محمد الصواني،"الولايات المتحدة وليبيا تناقضات التدخل ومستقبل كيان ليبيا "،جامعة الطرابلس ،ليبيا، ص-ص، 03-09 .

وتتمثل أهم الأقسام التضاريسية في ليبيا فيمايلي:

- السهول :ومن بين أهم السهول في ليبيا السهول الساحلية التي تمتد من الغرب إلى الشرق، وتتكون من السهول التي تنحصر بين البحر و الجبال الشمالية، ومن بين هذه السهول سهل جفارة وهو سهل مثلث الشكل وتنتشر فيه المستنقعات كما في منطقة زوارة، ويمتاز هذا السهل بغناه بالمياه الجوفية، و تربته الخصبة وكثرة الأودية فيه، كما نجد سهل سرت و بنغازي إضافة إلى السهول الساحلية نجد السهول الوسطية التي تمتد من راس المنى إلى الزويتينية.
- الهضاب :تتميز الهضاب الليبية كونها هضاب صخرية واسعة، ومتوسطة الإرتفاع و توجد بها أحواض ساعدت في نشوء واحات في الصحراء، وهي تبدأ من سهول سرت وتصل إلى البحر بشكل متدرج أو بشكل حاد كما في الجبل الأخضر وطرابلس، وتحتضن هذه الهضاب عدة مرتفعات يصل إرتفاعها الى 1934 م في العوينات، أما تكوين هذه الهضاب فهو مختلف من رمال ناعمة التي تنتشر في شكل كثبان رملية كرمال أدهان، أو حمادات كحمادة الحمراء وحمادة تنغرت[1].
- الجبال :وتشمل جبال مثل جبل نفوسة الذي يمتد من الشمال الغربي وينتهي عند الخمس، والجبل الأخضر الذي ينفصل عن الجبل الغربي بواسطة خليج سرت، و الجبل الغربي الذي يمتد مسافة 500 كم ويمر بجبل نفوسة و الترهوني و يتكون من صخور جيرية ، ومن الجدير بالذكر أن الجبل الغربي و الجبل الأخضر يمثلان هضبة بقمم جبلية فأعلى ارتفاع للأول هو 800 م في غريان و الثاني يصل إلى 705 م.[2]

[1]. زردومي علاء الدين :"،التدخل الأجنبي ودوره في إسقاط نظام القذافي"،مذكرة لنيل شهادة الماجستير ،كلية الحقوق والعلوم السياسية ، قسم علوم سياسية ،جامعة محمد خيظر ،بسكرة ،الجزائر ،2013، ص .

[2]. يوسف محمد الصوان،مرجع سابق، ص، 02.

*لقد بينا في أكثر من موضع الأمن المتعارف عليه في فقه العلاقات الدولية أن التأييد وسيلة للنيل منطقة قلب الجغرافي هي النفاذ إله عبر الأطراف وهي الحلقة الأضعف في أي كيان جيوإستراتيجي ولعل ذلك ما أطلق عليه حامد الربيع :"مبد أشد الأطراف وهو الذي يعبر عن أحد قواعد التفاعل الحركي الذي تعملت به القوى الكبرى كالولايات المتحدة الأمريكية مع المنطقة المغاربية كليبيا .

لمعلومات أكثر أنظر :د.حمدي عبد الرحمان حسن : "التدخل الدولي في السودان وأثره عربيا وإفريقيا"

المصدر:

http://www.sudangen .com

[2]. زردومي علاء الدين ك"التدخل الأجنبي في ليبيا ودوره في إسقاط نظام القذافي"،مرجع سابق،،ص،13.

2/:الإطار الديمغرافي:.

يبلغ عدد سكان ليبيا حوالي6.597 مليون نسمة حسب إحصائيات 2010 ، بنسبة نمو سكاني تصل إلى2,42% وتبلغ الكثافة السكانية في ليبيا درجات عالية في المناطق الساحلية في شمال البلاد، إذ يبلغ معدلها 50 نسمة في كم^2 بينما هي حوالي 1 نسمة كم^2 في الجنوب و تصل نسبة عدد سكان المدن حوالي 87 % ونسبة عدد سكان الارياف حوالي 13 % و يعتبر عنصر القبيلة مكونا أساسيا للمجتمع في ليبيا، وعاملا مهما في أركان نظام العقيد معمر القذافي الذي يقوم على التحالفات القبلية أكثر من التحالفات السياسية ومن أبرز هذه القبائل نذكر : الأشراف، الورفلة، القذاذفة، المقارحة ، ترهونة، ورشفانة، زناتة، الطوارق، أولاد سليمان العبيدات والبراعصة والعواقير و المسامير[1] .
كما ان شباب الليبي يشكل الغالبية من مجموع السكان تحت سن 25 سنة ،وكذلك 80% من الليبين في المناطق الحضرية أي المدن ، ولم يكن الشباب مستعدا ليقبل التناقضات بين الشعارات السياسات التي تربى عليها ونشئ في ايطاليا ، والتي تاكد على القيم الاشتراكية ، والعدالة الاجتملعية، وملكية الشعب وبينا الواقع تناقضا ذلك تماما في ضل سياسات الانفتاح والخصخصة التي هددت الكثير من هؤلاء الشباب.[2]

-وكان للشباب دخل في سياسات القذافي من خلال إنشاء تنظيم "الحرس الشعبي" الذي نظم كبار السن من القبائل يتطوعون لحمل السلاح والدفاع عن النظام ،وما يسمى بمكتسبات الثورة ،ويمنح للمتطوعين للعمل في هذه التنظيمات إمتيازات وهبات رمزية ،ومادية رسخت العلاقات الزبونية .[3]

لفرع الثاني:الإطار الإقتصادي ومرتكزاته

يعد الإقتصاد الليبي من الإقتصاديات النامية صغيرة الحجم، والتي تصنف ضمن الإقتصاديات النفطية ومن المقومات الإقتصادية التي تمتاز بها ليبيا نذكر

ـ الموقع الجغرافي :إذ تقع ليبيا في موقع يتوسط إفريقيا، كما تقع على ضفة البحر المتوسط بشريط ساحلي يعتبر من أطول الأشرطة الساحلية في المنطقة، مما جعل من موقعها ملائم للتجارة وجذب الإستثمارات.

[2] .تيسير إبراهيم القديح:"التدخل الدولي الإنساني"،دراسة حالة ليبيا،رسالة ماجستير ،عمادة الدراسات العليا والبحث العلمي،جامعة الأزهر،غزة،،2013ص-136

[3]. منصف وناس :"السلطة والمجتمع والجمعيات في ليبيا "،مطبعة الوفاء ،تونس،ط.1، 2000،ص-81.

ـ المساحة :فقد جعلت مساحة ليبيا التي تبلغ 1.760.000 كم^2 وتنوع خصائص السطح بين سهول وجبال وهضاب و تنوع خصائصها الجيولوجية إلى تنوع الموارد وخاصة منها المعدنية التي تساهم بشكل كبير في الإقتصاد الليبي وخاصة الموارد النفطية.

ـ السكان :يعتبر العامل الديمغرافي السكاني من أهم العوامل المميزة للإقتصاد الليبي، فليبيا تعتبر من الدول ذات العدد السكاني الضعيف فمعدل النمو السكاني لا يتعدى 3% ويبلغ عدد سكان ليبيا حسب إحصائيات 2010 مايقارب ستة ملايين نسمة، وذلك مايجعل الكثافة السكانية منخفضة جدا إذا ما قارنا المساحة التي تتربع عليها ليبيا بعدد السكان، مما يؤدي إلى إرتفاع الدخل الفردي ويؤدي في نفس الوقت إلى نقص الأيدي العاملة ويساهم في النمو الإقتصادي.

مرتكزات الإقتصاد الليبي :دور النفط و الصناعات النفطية في الإقتصاد الليبي.

- يعد إنتاج النفط في ليبيا عصب الحياة في الإقتصادية و الإجتماعية، فكان ولا يزال النفط دعامة للإقتصاد الليبي والخطط التنموية المتبعة في ليبيا، فالنفط يعتبر الممول الأساسي للإقتصاد الليبي و أي خلل يحدث في الإنتاج أو أسعار النفط أو صادراته يؤثر على التنمية و الميزان التجاري الليبي، فبناءا على عائدات الإنتاج النفطي تحدد جوانب الخطط الإقتصادية و البرامج الإقتصادية و الميزانية التسيرية في ليبيا، ويمتاز النفط الليبي بالخصائص التالية :

- التركيز فمعظم الأبار النفطية الليبية مرتكزة في أربعة مناطق قريبة من بعضها البعض ومتصلة .

- قرب أبار النفط الليبية من موانئ التصدير، حيث تم ربط هذه الحقول بالموانئ عن طريق أنابيب نفطية، مما يقلل تكلفة نقل النفط إلى الموانئ و المطلة على البحر الذي يعد حلقة وصل بين ليبيا، والدول المستوردة للنفط[1] .

- جودة النفط الليبي الذي يعتبر من أجود أنواع النفط العالمي، وذلك لكون كثافته تتراوح ما بين 43 و 37 درجة، وكذا خلوه من الكبريت .

---

[1]. محمد عبد الباقي الهرماني:"المجتمع والدولة في المغرب العربي،"مشروع إستشراق مستقبل الوطن العربي،مركز الدراسات الوحدة العربية ، ،ط.1،بيروت،سبتمبر1987،ط.2،بيروت أكتوبر1999،بيروت لبنان،2001،ص124.

*مكن الدخل الريعي النخبة الحاكمة من التعامل، بشكل فعال، مع مطالب الإصلاح والحد من التهديد الذي تمثله على سلطتها، وقد أدت الطفرة النفطية في السبعينيات دورا كبيرا في تحصين الأنظمة الريعية العربية، وحتى بعض الأنظمة غير الريعية، إذ إن ارتفاع أسعار النفط سمح لها، أولا، بتدعيم شرعيتها عبر خفض الضرائب إلى الحد الأدنى، وزيادة الإنفاق الاجتماعي، ودعم الخدمات الأساسية، الأمر الذي جعل هذا الأخير يغض الطرف عن الممارسات القمعية للدولة، ولا يهتم بحقوقه السياسية، وأتاح لها، ثانيا، الإمكانيات المادية اللازمة لبناء آلة أمنية كاملة العتاد وقوية، يمكن الاعتماد عليها في لجم اندفاعات المعارضة ومحاصرتها من دون أن تقوى هذه الأخيرة على مواجهتها. حول العلاقة الوثيقة بين النفط والدولة التسلطية في الحالة العربية، راجع:

Michael L. Ross, « Does Oil Hinder Democracy? » World Politics, Vol. 53, No. 3 (April 2001), pp. 325- 361 and « Will Oil Drown the Arab Spring? Democracy and the Resources Curse," Foreign Affairs, Vol. 90, No. 5 (September- October 2011), pp. 2 - 7.

- قرب النفط الليبي من أكبر أسواق الإستهلاك في العالم للنفط، وخاصة إيطاليا و ألمانيا إذ تعتبر إيطاليا أكبر مستورد للنفط الليبي.

- تأخر الإكتشاف النفط في ليبيا و قلة الكمية المستهلكة محليا، وذلك لقلة عدد السكان وعدم تتطور الصناعات المحلية بدرجة كبيرة، مما أدى إلى تصدير نسبة كبيرة منه.

لافائض لإانتاجي ذولك ابلكشل لاتالي[1]:

التجارة الخارجية :
الصادرات :تعرف الصادرات الليبية زيادة مستمرة منذ سنة 1970 فقد إرتفعت من 841.8 مليون دينار في تلك السنة لتصل سنة 2001 إلى 5393.9 مليون دينار سنة 2001لتصل في 2010 إلى 44500 مليون دولار أمريكي ويعتبر النفط من أهم الصادرات النفطية إذ يستحود حوالي 95% من إجمالي الصادرات الليبية ثم صادرات المواد الكيماوية بنسبة 3.5% من إجمالي الصادرات أما من حيث التوزيع الجغرافي للصادرات الليبية فتأتي إيطاليا وألمانيا في المرتبة الأولى وذلك بحوالي 41.7% من إجمالي الصادرات سنة 2010 أي ما يعادل قيمته 5432مليون دينار وتتمثل الصادرات الليبية إلى إيطاليا وألمانيا في النفط ومشتقاته وجاءت تونس وإسبانيا في المركز الثاني بنسبة 30.6% ثم الجزائر وتركيا بنسبة 22.70% لتوزع النسب المتبقية على الدول الأخرى فرنسا ومصر والولايات المتحدة الأمريكية

الواردات :تتمثل أهم الواردات الليبية في الألات ومعدات النقل وتستورد ليبيا بنسبة 42.30% من إجمالي الواردات .

الميزان التجاري :عرف الميزان التجاري فائض وذلك راجع بصفة أساسية إلى العوائد النفطية ، قد عرف تطورا منذ 1980 أين وصل إلى غاية 4480.20 مليون دولار ليعرف نوع من الإنخفاض سنة 1990وإرتفع مرة أخرى سنة 2001 بنسبة 63.30% ليصل إلى 30.70 مليار دولار مقابل 18.80 مليار دولار وهذ ما يؤكد أهمية وهيمنة النفط على الصادرات الليبية .

[1]. زردومي علاء الدين،مرجع سابق،ص، 50 .

*تختزن القارة الأفريقية نحو 10% من احتياطي النفط العالمي المثبت، ويتركّز معظمه (بنسبة 60%) في ثلاث دول رئيسة منتجة هي: نيجيريا والجزائر وليبيا. ومع بدء الليبيين في تغيير النظام السياسي للقذافي، انفتح الباب واسعاً للأعبين الدوليين لكي يُعيدوا تموضعهم بالتنافس على حصص من مخزون النفط المقدّر بنحو 41.5 مليار برميل، والغاز المقدّر بنحو 51 مليار قدم مكعب، ومناطق النفوذ.

المطلب الثاني: النظام السياسي في ليبيا.

-تكونت أول حكومة وطنية سنة 1952 ،تحت قيادة الملك إدريس الذي كان في الوقت نفسه رئيس الطريفة السنوسية التي أسسها جده سنة1873.

عرف النظام السياسي الليبي بعد 1969، مجموعة من التغيرات فبعد إلغاء النظام الملكي وبعده التوجه إلى النظام الجماهيري و قد لعبت شخصية معمر القذافي دور مهما في رسم ملامح النظام السياسي في ليبيا على المستويين الداخلي و الخارجي.

إن أهم السمات التي تشكلت مع النظام الليبي هي السلطة المركزية ومؤسسات الدولة وإستبدالها بالممارسة المباشرة ،وهي بذلك تمتازعن بقية الدول المغربية الاخرى .[1]

فسيادة الوطن اليوم تمارس عبر المؤتمرات واللجان وبوسع اي فرد ان يشارك في اجتماعات محلية –مؤتمرات شعبية اساسية وهي التي تقوم بوضائف الثلاثة : 1-اختيار الاعضاء للهيئات التنفذية واللجان الشعبية 2- مناقشة المسائل المحلية الوطنية 3- بعث المرشحين لمؤتمر الشعب العام .

وهناك نظرية العقيد معمر القذافي ومؤيديه التي ترى ان روابط الحقيقية بين الناس مردها إلى ثلاث موارد طببيعية العائلة ،القبيلة،الامة، وان كل مادونها اصطناع زائف وزائل .

ومن الممكن أخيرا ان نلاحظ أن تعميق الثورة وتصعيدها إرتبط بفشل الجماهرية في إقتسام والمشاركة سياغة النموذج الوحدوي إذ اقترنا إعلان الحرب على إسرائيل بإقصاء القذافي عن ساحة المواجهة مما همش ليبيا ولعل بعث اللجان الشعبية في السنة نفسها محاولة لتعويض الداخلي ما فشل فيه القذافي على الصعيد الخارجي.

وموازات لتطورات السياسية فإن النظام الليبي منحاز لبناء الإشتراكية إقتصادية وتبلور هذا المسار بطريقة تدريجية .[2]

غير أنه لابد من الإشارة إلى التناقض بين ماترى أليه الثورة على الصعيد السياسي، وما تهدف إليه على صعيد الإجتماعي ،إذ بينما تهدف القيادة الثورية إلى إزالة العالم بالمرة يتطلب مسار بناء الإشتراكية، وعلى التنقيص من ذلك ضرورة جهاز مركزي فوري.

إنه خلافا للدول فإن النظام الليبي يحضى بقبول فئة واسعة داخل شرائح معنية من المجتمع الليبي فإن هذه القاعدة تبدو بوضع مايتصوره أعدائه و أضيق مما يتصوره هو نفسه.[3]

---

[1] دمحمد عبد الباقي الهرماسي:"المجتمع والدولة في المغرب العربي،مشروع أستشراق

[2]. مستقبل الوطن العربي،مركز الدراسات الوحدة العربية ،ط.1بيروت سبتمبر1987،ط.2مزيدة ومنقحة بيروت اغسطس1992،ط.3،بيروتأكتوبر1999،بيروت لبنان، 2001. ص،117.

[3]. المرجع السابق، ص،122 .

الفرع الأول:طبيعة النظام السياسي في ليبيا.

وصف النظام الليبي عموما بالدكتاتورية الشخصية ،وينظر إلى الرئيس الليبي بأنه يمسك بمقاليد القوة جميعا بحيث يستطيع إستغلال كل جوانب الحياة السياسية والمجتمع في ليبيا والسيطرة عليهما وتمة الميل إلى إهمال هيكل المؤسسات القائمة التي تعد واجهة القوة .
- تتمتع مؤتمرات الشعب بالسلطة السياسية في ليبيا منذ صدور إعلان سلطة الشعب في 1977/03/02،ويصف الكتاب الأخضر للقذافي أدوار المؤتمرات وسلطاتها .
ومن جهة أخرى لايمثل هيكل السلطة الرسمي تمثيلا دقيقا لواقع القوة والنفوذ ويتضح هذا في نصوص النظم السياسية ،وتنص الجملة الأخيرة في القسم الأول من الكتاب الأخضر للقذافي على مايلي:"نظريا هذه هي الديمقراطية الحقيقية ،أما واقعيا فإن القوي هو الذي يحكم."
إن القذافي هو الشخصية المركزية في تأطير السياسة في المجالات كافة ،ولا يحتمل إتخاذ أي قرار مهم مالم يقره بنفسه ،كما أنه حدد أسلوب صنع السياسة الليبية .
ويتبع القذافي الدور الذي يتولاه بخاصي من السيطرة الفعلية على مقاليد السلطة ،إلا أن من الخطأ تقليل أهمية عنصر الكاريزما أو سحر الجماهير في صلة بالشعب الليبي .[1]
وعلى الرغم من مركزية القذافي في النظام السياسي ثمة أفراد لها تأثير كبير.
-ثمة دائرة داخلية من الأفراد ذوي النفوذ يطلق عليهم في ليبيا عموما إسم رجال الخيمة الذين يناقش القذافي معهم مواقفه السياسية ويطورها ،كما إزدادت في السنوات الأخيرة أهمية أفراد عائلة القذافي ،خصوصا من يحتلون وظائف مهمة في المؤسسات الأمنية [2]

[1] د تيم تبلوك :"الغقوبات والمنبوذين في الشرق الأوسط (العراق ،ليبيا،سودان ،)"،مركز الداسات الوحدة العربية ،ط.1،بيروت،تموز 2001،ص-ص،210-212.
[1/1]. المرجع نفسه،ص-ص،214-215.

***التوجهات الخارجية لنظام السياسي الليبي.**

تميزت السياسة الخارجية الليبية بالتحول وعدم الثبات ، بحيث يمكن التمييز بين مراحل مختلفة للسياسة الخارجية كل واحدة منها تختلف عن الأخرى من حيث التوجهات والأهداف والأولويات ويمكن تقسيم هذه المراحل إلى فترتين كالأتي:

ـ الفترة الأولى :مثل فيها مجلس قيادة الثورة الجهة العليا لأتخاذ القرارات الخارجية بحكم الإختصاص الممنوح له في الإعلان الدستوري الصادر سنة 1969، و أن مجلس قيادة الثورة هو أعلى سلطة في البلاد ، ولقد أشار أيضا الإعلان الدستوري في مادته 19 "إلى أن مجلس الوزراء هوالجهة المخولة بتنفيذ السيــاسة العامة وفق ما يرسمه مجلس قيادة الثورة "ومنها السياسة الخارجية .

ـ الفترة الثانية :من 2 مارس 1977إلى 2011، فبعد إعلان قيام سلطة الشعب، تم تحويل صلاحيات مجلس قيادة الثورة إلى مؤتمر الشعب العام ، وهي صلاحيات في أضيق النطاق مثل قبول أوراق السفراء وتعيين أمناء المكـاتب الشعبيــة وأداء القسم القانوني أمام أمانة مؤتمر الشعب العام ، اذ يشير قانون رقم 9 لسنة 1984 في خصوص إعادة تنظيم المؤتمرات الشعبية واختصاصاتها إلى أنها تقوم بـ[1]ـ:

- إصدار القوانين والسياسات العامة ، والسياسة الخارجية .
- التصديق على المعاهدات والاتفاقيات .
- وضع السياسات العامة ومنها السياسة الخارجية .
- تحديد علاقات ليبيا الخارجية مع الدول والمنظمات .
- البث في شؤون الحرب والسلم .

[1]. سالم حسين البرناوي:"السياسة الخارجية الليبية دراسة نظرية تطبيقية في المفاهيم والأهداف والعوامل والوسائل "،مركز البحوث الإقتصادية ،بنغازي،2000،ص-94.

*كما تعرف السياسة الخارجية إتجاه جامعة الدول العربية إلى دعوة إلى تجنيد والتغيير والتحسين جامعة الدول العربية من خلال بناء هيكل عربي على مستوى جامعة الدول العربية يعالج خلافات عربية عربية وإجاد هيكل سياسي قانوني.

المصدر:عمار النبية جمعة :السياسة الخارجية الليبية في الوطن العربي ،مذكرة ماجستير جامعة الجزائر ،معهد العلوم السياسية قسم علوم سياسية وعلاقات دولية ،1994-1995،ص-93.

الفرع الثاني :السياسة الخارجية الليبية .

السياسة الخارجية الليبية وتحدي الدول الغربية :

ومنه لا يمكن فهم فرظ عقوبات الامم المتحدة عام 1996م فهما صحيحا الى في إطار العلاقة عدائية التي نشئت بين ليبيا ، والدول الغربية الرئيسية طوال العقدين الذين سبقا فرظ العقوبات لذا سنولي اهتمتم اولا الى تحليل القوى المحركة التي حددت علاقات ليبيا الخارجية ثم الى وصف كيف وجدت ليبيا نفسها في منتصف عقد الثمانينات مشتبكة ، في صراع شديد مع الولايات المتحدة ، والدول الغربية اخرى.

ولقت مالا المراقبون الغربيون الى اعتبار السياسة الخارجية اليبية بوصفها شاذة ، وتفتقر الى اي اساس منطقي متماسك وتصيطر عليها نزعة الخضور لتغييرات مفاجئة في الاتجاه لا يمكن تفسيره الى ان هذه الصورة لا تمثر الحقيقة، اذ ان سياسة لسبيا الخارجية منذ تولي نظام القذافي السلطة عام 1969م تعد من اكثر السياسات الخارجية العربية ثباتا ، على الاقل من حيث حركتها الاساسية وفلسفتها ويمكن وصف السياسة الخارجية على افضل نحو بكونها تشكل بمجموعة مواقف ثابتة وليس بأهداف محدد تحديدا واضحا.[1] كما مثلث مواقف السياسة الخارجية الليبية طبعا على نحو وثيق مواقف القذافي شخصيا الذي يعد الوضوح الشخصية المركزية في سوغ السياسة الخارجية الليبية منذ تولي نظامه الحكم ولا يحتمل إتخاذ أي قرار مهم مالم يقره في نفسه كما أنه حدد الأسلوب العملياتي لا

لسياسة الخارجية إذ أنه يتعامل تعامل مباشر وشخصية مع حكومات الأجنبية وممثليها بشان المسائل الرئيسية ويصدر تسريحات الرئيسية المهمة[2]

وينبغي ألا تعد مركزانية القذافي في صنع السياسة الخارجية الليبية مع ذلك بأنها تعني عدم وجود هيئات أو أفراد أخرين في الدولة لهم دور في صنع السياسة ،ويبدو أن السياسة قد طورت في التفاعل بين القذافي والحلقة الداخلية ،وأمانة الإتصال الخارجي (تدعى في معظم الأقطار الأخرى وزارة الشؤون الخارجية)ن التي تعد خبرتها مهمة في ضمان تنفيذ السياسات تنفيذا فعالا، وفي حين أن مؤتمرات الشعب الأساسية ،ومؤتمر الشعب العام قد

---

[1]. د-محمدعبد الباقي الهرماسي:"مرجع سابق،ص،143.

*تتركز المصالح الدولية في ليبيا بشكل أساسي في موارد الطاقة والاستحواذ على مناطق النفوذ في أفريقيا، فإضافة إلى الميزة النسبية للنّفط الليبي، من حيث الجودة وكلفة الاستخراج وكلفة التصدير المنخفضة نظراً لقربه من السّاحل وقرب الأسواق الأوروبية، فإنّ النشاط الليبي في القارّة الأفريقية قد شكّل في الماضي القريب صداعاً لفرنسا وجنوب أفريقيا وللولايات المتحدة وقوى طامحة أخرى. ولكن، منذ عام 2003، ظهرت بوادر تفاهم وحتى تنسيق بين ليبيا وبريطانيا والولايات المتّحدة على مستوى السياسة الخارجية، بما في ذلك مناطق الصّراع في أفريقيا. و مقابل مجموعة تنازلات ليبية عن مواقف سابقة حصل نظام القذافي على ضمان وجود وحتى توريث الزعامة للقذافي الابن، الذي تولى تنفيذ الانعطافة في السياسة الخارجية إلى درجة صنع تحالفات جديدة مع أميركا وبريطانيا، وصلت حدّ التنسيق مع القوى العربية الحليفة لهما، بما في ذلك على السّاحة الفلسطينية

-"التدخل العسكري الغربي ومستقبل ليبيا" ، وحدة تحليل السياسات النركز العربي للأبحاث ودراسة للسياسات ،أطروحة للنقاش من قبل باحثون مختصون من داخل المركز العربي ،

[2]. محمد عبد الباقي الهرماسي،مرجع سابق،ص،144.

أبرزت في أدبيات النظام بشأن صنع القرارات في الجماهرية يبدو أنها لو تلعب أكثر من دور شرعي في صنع السياسة الخارجية .

لاسياسة لاخراجية يبيللاة ىلع لاسموتى لاعريب و لامغاريب :

تتميز السياسة الخارجية الليبية على المستوى العربي بالعديد من المواقف وخاصة في ما يتعلق بالقضية الفلسطينية وتدعيم الإنتفاضة وتكوين دولة إسرائيل مند 1969 وتولي القدافي الحكم ،فمبدأ السياسة الخارجية الليبية ينطلق من قاعدة دعم الشعب الليبي .1
والوسائل الكفيلة باستمرار روح المقاومة لدى الشعب الفلسطيني وكما سجلت السياسة الخارجية الليبية على المستوى العربي موقفها من أزمة الخليج والحرب ضد العراق وبعيدا عن التدخل الدولي لأن لديه مأرب وأغراض عدوانية وقد كانت السياسة الخارجية التي عبر عنها القذافي المعارضة للغزو البريطاني الأمريكي للعراق ،وكما تعرف السياسة الخارجية إتجاه جامعة الدول العربية لدعوة تجديد وتغيير حالة الجامعة وذلك من خلال بناء هيكل عربي على مستوى الجامعة يعالج الخلافات العربية العربية والمقصود هنا حسب الخارجية الليبية إنشاء محكمة عدل العربية وإيجاد هيكل سياسي وقانوني قد يحقق نوعا من الرضا

المرجع السابق ،،ص،41.،

خلاصة الفصل :

من خلال إستعراضنا لمختلف التعاريف التي تناولت مفهوم التدخل في الدراسات القانونية والسياسية والدولية ،إلى أن هذا المفهوم مازال من المفاهيم المعقدة وذلك بفعل التطور التكنولوجي الذي أذى إلى تنوع الوسائل والسياسات التدخلية وكما توصلنا إلى أن التدخل الدولي له عدة أنواع سواء من حيث الصورة والشكل وهذا ما يجعل التدخل الدولي متنوع.

كما توصلنا أن ليبيا تملك العديد من المقومات الجغرافية والسكانية تجعل منها موقع إستراتيجي مهم في الحوض المتوسط وكذا ما تملكه من مقومات إقتصادية الخاصة النفط،ومن خلال دراسة النظام السياسي الليبي توصلنا بأنه نظام قائم على الفردية في الحكم **وأن السياسة الخارجية الليبية ذات توجهات متغيرة من بعد عربي إلى إفريقي.**

الفصل الثاني
الأزمة الليبية وأثرها على الأمن المغاربي

الفصل الثاني :الأزمة الليبية وأثرها على الأمن المغاربي

المبحث الأول : الأزمة الليبية وتداعياتها العسكرية

الأزمة بالمعنى الواسع هي التغيير الكامل والشامل والجذري الذي يعم كل النواحي، ويقضي على القديم ويأتي بالجديد، وهي ليست مقتصرة على جوانب أحادية محددة كالثورة الصناعية، وثورة الإتصالات أو ثورة المعلومات...

أما عن المفهوم السياسي للأزمة، فقد صيغ لها العديد من التعريفات، التي يمكن أن نجمعها في خانتين أساسيتين: تمثل أولاهما التعريف الماركسي الذي يقضي بأن الأزمة مطلب ضروري ذو حتمية تاريخية، غرضها إزالة الطبقات الإجتماعية، في حين نجد مفاذالإتجاه الليبيرالي في تعريفه للأزمة أو للثورة بأنها عمل غير مشروع يتحقق باستخدام العنف. وكلا التعريفين يريان أن الثورة هي إبدال وتغيير كلي يهم جميع المجالات (الإجتماعية، السياسية، الإقتصادية والثقافية...)، إذ يلعب فيها الوعي الجماعي دورا محوريا.[1]

المطلب الأول : أسباب الأزمة الليبية وملامح التدخل الدولي

ظهرت الأزمة الليبية على شكل مواجهات بين المتظاهرين، وقوى المعارضة الليبية من جهة، والقوات وكتائب معمر القذافي من جهة أخرى،وقد تطورت الأزمة إلى نزاع مسلح تقوده حركات سياسية، وميليشيات المسلحة تطالب بإسقاط نظام معمر القذافي،وذلك بنقله إلى مجلس الأمن وتدخل المنظمات الإقليمية ،وتسليط ألة إعلامية عالمية على الأحداث في ليبيا وتداعياتها.

[1].تيسير إبراهيم القديح ،"التدخل الدولي الإنساني دراسة حالة ليبيا 2011"،رسالة ماجيستير،عمادة الدراسات العليا والبحث العلمي ،جامعة الأزهر،غزة،2013،ص129.

فما هي الأسباب التي أدت إلى إشتعال الحراك الشعبي في ليبيا ومن تثم تطوره إلى نزاع مسلح ؟.

طرقنا لتداعيات الأزمة الليبية، وجب استعراض الأسباب الكامنة وسياقها التاريخي والإجتماعي والسياسي والثقافي عند نشوء الثورة وتطورها كما أن الحدث يخلف تداعيات ونتائج تمس العديد من المستويات سواء منها الداخلية أو الخارجية.*

ترجع أسباب إختلاف الإنتفاضة ليبية عن ثورتي تونس ومصر لعوامل وأسباب داخلية وخارجية يمكن إجمالها في الآتي:

الفرع الأول: أسباب داخلية:

أولا:أسباب إق واج :

تكشف تقارير التنمية البشرية للأمم المتحدة عن أن ليبيا تعتبر من الدول العربية التي أحرزت تقدما في مسار التنمية البشرية، فبعد أن كانت تحتل المرتبة رقم 64 على المستوى العالمي في التنمية البشرية، انتقلت سنة 2000 إلى المركز 52 في تقرير 2011، مع احتفاظها عبر السنوات الثلاث الأخيرة بالمرتبة الأولى على المستوىالإفريقي في هذاالمجال.

وعلى الصعيد التعليمي بلغت نسبة من يعرف القراءة والكتابة (15 سنة فأكثر) نحو 88,3 بالمائة، كما ارتفعت نسبة استيعاب الطلاب الليبيين في المراحل التعليمية المختلفة، وكذلك وجود 150 جامعة منتشرة في أنحاء البلاد (مع مراعاة ان الخدمات التعليمية المقدمة بتلك الجامعات أقل بكثير من البنية التحتية المتوفرة بها).[1]

وعلى صعيد الأمن الإجتماعي، نجد سياسات الدعم السلعي، والتأمين الصحي، وكذا الأمن الجنائي في ظل القبضة الأمنية للنظام، وذلك رغم تنامي معدلات الجريمة في العقدين الأخيرين، وهو ما عزاه البعض لتدفق المهاجرين الأفارقة على ليبيا تمهيدا للهجرة إلى أوروبا أو للإستقرار فيها.

وعلى الرغم من تلك المؤشرات، فإن الكثيرين من داخل ليبيا وخارجها يرون أنه ..... "القذافي" على الحكم بانقلاب عسكري ضد الملك "ادريس السنوسي" عام 1969، فقدت ليبيا فرصا عديدة لنهضة شعبها وتقدمها. فالحكم الشخصي الذي اعتمد على

---

* حتى المظاهرات و أعمال الشغب قد تكون في حد ذاتها نتيجة لافتعال النخب، مثالها أحداث الربيع الأسود عندما خرج البربر إلى الشوارع الجزائرية في مظاهرات عنيفة، أكدت العديد من المصادر أن سيارات فخمة من نوع شبح، كانت توزع على المتظاهرين أسلحة خفيفة، و هذا ما يثبت قول **هورويتز** بأنه قد تبدأ المظاهرات بالمشاعر و ما تلبث أن تستثمر لتحقيق مصلحة جهة معينة.و تشير الدراسات الإحصائية إلى أن 90 من المئة من المقاتلين في النزاعات الداخلية الحالية المعاصرة ليسو جنودا.Swadesh Rana،**Small Arms and Intra-state conflict** ، UN،NY، 1995 p 5

[1] ,تيسير إبراهيم القديح: مرجع سابق،ص،133.

عائلة "القذافي" ودائرة ضيقة من المقربين والأتباع، أدى إلى حرمان الجماهير العريضة من عوائد الثروة في بلادهم، فرغم الثراء النسبي للشعب الليبي مقارنة بشعوب عربية أخرى، تقدر أرصدة النظام الليبي بما يزيد عن 200 مليار دولار من الفوائض المالية النفطية، علاوة على 50 مليار دولار تدخل الخزينة الليبية سنويا.

فإنه توجد حالات تفاوت كبير في توزيع الثروة، فبدلا من التوزيع العاقل لمليارات الدولاراتمن العوائد النفطية على الشعب، استأثرت بها فئة ضيقة تلتف حول "القذافي"* وعائلته، حيث بددوا ثروات المجتمع الليبي في شراء الأسلحة، وتكديس ثرواتهم المالية في الغرب مستفيدين من الحصار الذي ضرب على ليبيا، حيث كان النظام يفسر ويبرر إخفاقاته بذلك التضييق، وتنامي شبكات التهريب وغسيل الأموال التي تورط فيها بعض كبار موظفي الدولة.1

ويمكن القول أن الإنفتاح على الغرب، وتدفق الإستثمارات والشراكات الأجنبية منذ عام 2003، للمشاركة في مشروعات البنية التحتية الطموحة للنظام، لم يحمل الكثير للمعادلة السلطوية والثروة والفساد، بل زاد من تفاقم الوضع مما تزامن مع ذلك الإنفتاح من حديث عن مشروعات لبيع الممتلكات العامة للقطاع الخاص، حمل معه مخاوف كثيرة للطبقات العمالية والفئات الإجتماعية المتوسطة والدنيا، بفعل تسارع وتيرة الإنفتاح وتفشي الغلاء على الرغم من محاولات النظام ملاحقته عبر الزيادة في الرواتب والأجور، إلا أن ارتفاع الأسعار وانتشار الفساد حال دون نجاح تلك الزيادات.

وهو ما دفع الليبيين للخروج في عمليات احتجاجية تفاوتت قوة وضعفا عبر الزمن، نذكر منها – بشكل مختصر – ثلاث احتقانات وأحداث شعبية:

- ففي سنة 1969 قامت أجهزة الامن الليبية بارتكاب إحدى أكبر المجازر في عهد "القذافي" بسجن أبو سليم وهو سجن يأوي المعتقلين السياسيين في المقام الأول، ويدار من طرف أجهزة الأمن الداخلي، لكن في شهر يونيو تمرد عدد كبير من السجناء مطالبين بأن

*يقول المؤرخ كارول موتزلسكي: "إن الديكتاتوريين لا يصبحون ديكتاتوريين من تلقاء أنفسهم، ولا يسيطرون على البلدان لمجرد أن لديهم اتجاهات ديكتاتورية. كما يرى القذافي أنه يملك ليبيا لوحده الناس هم الذين يصنعون الديكتاتور، الناس هم الذين ينصحونه، والذين يأخذون منه الأوامر الخاصة، وهم الذين يؤيدونه تأييدا مطلقا. وبمعنى آخر، إن وجود ديكتاتور من عدمه يعتمد على الثقافة السياسية للبلد."

1/Karol Modzelewski, « Who and what makes a leader, Uncaptive Minds, » Vol. 3, No. 5 (November-December 1990), p. 32

يحاكموا بشفافية بدلا من إعتقالهم القسري، وتمكنوا من أن يطردوا الحراس، ونتيجة لذلك قامت أجهزة الأمن الليبية بحملة لقمع التمرد فحدثت مجزرة راح ضحيتها حوالي 1170 قتيلا.

- وفي عام 1969 نفسه حدثت مجزرة أخرى أصغر حجما من حيث عدد الضحايا، ففي العاصمة طرابلس انتصر نادي الأهلي الطرابلسي على النادي الإتحادي في إحدى مباريات كرة القدم، وقد كان هذا الأخير مساندا من طرف "الساعدي القذافي" الذي كان عضوا في الفريق الإتحادي، فأمر بإطلاق النار على المشجعين لتقع مجزرة راح ضحيتها20مدنيا.[1]

- وفي بنغازي اندلعت أحداث عام 2006 بسبب أزمة الرسوم المسيئة للنبي محمد (ص)، فخرج ردا عليها المئات في المدينة في يوم الجمعة 17 فبراير واتجهوا نحو القنصلية الإيطالية، فأطلقت الشرطة النار عليهم وسقط مجموعة من المدنيين قدر عددهم بـ 11 متظاهر.

بالإضافة إلى احتجاجات في 2006/12/01 بمدينة البيضاء على الأوضاع الإقتصادية، وآخرها كان بمدينة يفرن في 2008، والتي تعتبر حاضرة أمازيغ ليبيا والتي شهدت تدخلا لـ "سيف الإسلام القذافي" نجل "معمر" حول قضية حقوق الثقافة الأمازيغية، إضافة إلى ذلك التغير الديموغرافي وازدياد شريحة الشباب العمرية وانفتاحهم على العالم الخارجي، فالشباب الليبي يشكل حوالي 52 في المائة من مجموع السكان تحت سن 25 عاما، لم يكن مستعدا أن يقبل التناقضات بين الشعارات تماما في ظل سياسات الإنفتاح والخوصصة والواقع المعاش.[2]

ثانيا: الأسباب التاريخية والسياسية:

تاريخيا هناك تنافس ضمني بين ولايات شرق ليبيا وغربها على المكانة والسيادة اقتصارا على حقبة حكم العقيد "القذافي"، يمكن القول أنه وإن كانت الولايات الشرقية وبخاصة بنغازي أكثر المدن الليبية التي ساندت حركة الإنقلاب التي قادها "القذافي" سنة 1969 في سنواتها الأولى ضد النظام الملكي، فإن تحول تلك المدن إلى معقل للمعارضة الإسلامية

[1].المرجع السابق ،ص33.

1/lnstututemil vendrovalde-www.iev.be-ievàiev.be.

وغير الإسلامية، كان مصدرا للإضطرابات والمحاولات الإنقلابية ضد نظام "القذافي" منذ السبعينات من القرن 20 كما أدى إلى موجة من هجرة الكفاءات.

وعلى الصعيد السياسي، يمكن القول أنه عبر عقود حكم "القذافي" قد تآكلت أسس شرعية النظام الليبي والتي تمثلت في أربع ركائز أساسية:

أولهما: الثورية القومية؛ ثانيهما: المساواة والعدالة الإجتماعية؛ ثالثهما: الكرامة والهوية الوطنية؛ والركيزة الرابعة: القيمة الرمزية "للقذافي" كمناضل ضد الإمبريالية الدولية. قبل عودة النظام لمحاولة التكيف مع متغيرات ما بعد الحرب الباردة، وما بعد 11 سبتمبر 2001 والتي قادت إلى تخلي ليبيا عن مشروعها في تطوير أسلحة الدمار الشامل، وقبولها دفع تعويضات باهضة لضحايا لوكربي والطائرة الفرنسية، كما اعتمد "القذافي" في البداية على إلغاء نظام القبيلة واحدا من المبادئ الأساسية لثورته، إلا أنه بعد ربع قرن من الحكم وتحديدا في 1994 قام بإنشاء لجان شعبية للقيادات الإجتماعية، قوامها الأساسي القيادات القبلية، لكنه إستعمل الخصومات الداخلية بين القبائل من أجل إحكام قبظته على السلطة ونهج سياسة "فرق تسود".[1]

وقد حالت صورية المؤسسات، وسلط اللجان الثورية دون مشاركة شعبية في شؤون الحكم، حيث عرف العزوف الشعبي عن المشاركة بما يتراوح بين 50 و 80 في المائة ممن لهم حق المشاركة، كما نشأت طبقة من المستفيدين والمحتكرين للسلطة والثروة، يصعب التغلب عليها في ظل مناخ الفساد، خاصة مع عدم وجود مؤسسات مجتمع مدني حقيقي مستقلة عن النظام.

وقد جاءت تقارير الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان ومنظمة العفو الدولية فيما يخص الممارسات القمعية للنظام الليبي، حيث جاء في تقرير: "ظلت حرية التعبير وحرية التجمع وتكوين الجمعيات تخضع لقيود مشددة، ولم تظهر السلطات مقدارا يذكر من التسامح إزاء المعارضة".

بالإضافة إلى كل ذلك، كانت هناك محاولة توريث الحكم لابنه "سيف الإسلام" إذ صارت أمرا واقعا عبر انخراطه في اللجان الشعبية وتحضيره داخليا وخارجيا ليصير وريث أبيه "معمر"، كباقي الأنظمة العربية الأخرى، وخاصة مصر حيث أصبحت تسمى البلدان

[1] .تيسير إبراهيم القديح ،مرجع سابق،ص-133.

العربية ..... فيما يخص مسألة توريث الأنظمة الجمهورية لأبناء القادة لتولي الحكم.[1]

الفرع الثاني : الأسباب الخارجية للأزمة:

أولا: السياسة الخارجية الليبية:

تقلبات السياسة الخارجية الليبية بين السعي للوحدة العربية تارة، والإفريقية تارة أخرى، وما بين مشاريع وحدوية ثنائية حينا، ومشروعات اتحادية جماعية في أحايين أخرى، ومغامرات النظام في دعم ومساندة العديد من منظمات وحركات التمرد في أركان المعمورة المختلفة (تشاد مثلا)، رسخت شعورا بالمرارة لدى قطاعات كبيرة من المواطنين الليبيين، بسبب تبديد ثرواتهم في تلك المغامرات والسياسات والتعويضات (قيام سيف الإسلام في محاولة إصلاحية مع الغرب بتقديم تعويضات خيالية لفرنسا، وتقديم مرتكبي تفجير الطائرة الأمريكية للعدالة الدولية، والتراجع عن برنامج التسلح النووي)، في حين يعاني الكثيرون منهم من الفقر والحرمان النسبي في مجالات التعليم، والصحة والمرفق العام والبنية التحتية على الرغم من ثراء.1

1/تيسير لإبراهيم القديح:المرجع السابق ،ص،20.

2/dalphinehoba:etat de la question:lenterventionmeletaire en libiaedetriceresponsabl:a. poutran-13,lenpereur-1000,bruxelle,novembre ;2011,p,19.

ثانيا: تأثير الثورات العربية:

مثلما كانت ثورة الياسمين ملهمة لشباب حركة 25 يناير المصرية، كانت هذه الأخيرة ملهمة لثورة 17 فبراير الليبية التي انطلقت من بنغازي، والتي تأثرت على مر العصور بما يجري في مصر، وأبناؤها أكثر قومية وإنصهارا في البعد الثقافي والسياسي المصري، حيث إستلهمت مبادئ الثورة العربية من حرية وكرامة وعدالة إجتماعية من أجل القضاء على الفساد والإستبداد المستشري في هاته البلدان تجاوبا مع تحديات العصر.

ثالثا: الإعلام ودوره في الأزمة الليبية:

شكلت ثورة الإتصالات والمعلومات عاملا مهما في نقل نموذج المحاكات بالنسبة للثورات العربية، إذ ركزت غالبية التجارب على النمط السلمي للإحتجاج ضد السلطة السياسية، وبشكل عام ساهمت الإتصالات وشبكات التواصل الإجتماعي لزيادة نسبة استخدامهم لها، فارتفع وعي المجتمعات السياسي والمعرفي وتنامت معرفتهم بواقعهم، وقد أدى هذا الواقع الإفتراضي إلى فسحة كبيرة في الحرية مقارنة بالواقع الحقيقي، كما ساهمت التغطية الإخبارية للقنوات الفضائية في نقل نموذج المحاكاة على المستوى الجماهيري لتضفي زخما قويا قصد الإستمرار في الثورة.[1]

الفرع الثاني: الموقف الداخلي الليبي

شهدت ليبيا بعد نهاية ثورة 17 فبراير والتي دامت ما يقارب عشرة أشهر سلسلة من التداعيات الوخيمة،أثرت على مستوياتها الداخلية بحيث عرفت ليبيا مجموعة من التطورات عقب الإطاحة بالنظام المخلوع، يمكن إجمالها فيما يلي:

1/المرجع السابق،ص،25.

أولا: الموقف السياسي:

بمجرد حدوث انهيار كامل لكل مؤسسات الدولة التي تصدعت وتلاشت إزاء الأزمة الليبية، ظهر نوع من الاستقرار الهش المطبوع بصراعات بين عدة أطراف سياسية، كان لها دور فاعل في سقوط النظام السابق، فبالرغم من إنشاء المجلس الوطني الانتقالي الذي أسسته المعارضة الليبية في ظل الأزمة كحكومة انتقالية مؤقتة – والذي أعلن عن طريقة صياغة الدستور الجديد، بينما يقوم مجلس الوزراء المستحدث من قبل هذا المجلس بتصريف الأعمال اليومية – لم يتمكن من جمع الشعب الليبي تحت راية سلطة مركزية واحدة في المستقبل، بحيث أن هذا المجلس فشل في تحقيق تماسك وتلاحم مختلف القبائل والعشائر الليبية والتيارات الدينية (التيار السلفي)، وكذلك الأقليات الإثنية (الأمازيغ)، الأمر الذي أعاق مسيرة المشروع الجديد.

وعليه، فالمشهد السياسي الليبي أصبح فوضويا وخاليا من النضج الايجابي، بحيث أن الرأي العام الليبي يتهم بعض أعضاء المؤتمر الوطني بسرقة المال العام، وعدم درايتهم بالتركيبة القبلية للبلاد، نظرا لنقص الخبرة والكفاءة المطلوبة، بالإضافة إلى عدم وضوح العلاقة بين المجلس الوطني المنتخب قبل عام والحكومة الحالية بقيادة "علي زيدان" والتي تتعرض لضغوطات شديدة من أجل الإستقالة، فحزب العدالة والبناء الذي يمثل جماعة الإخوان الليبية والتي فشلت في الإنتخابات السابقة، استطاعت أن تشكل جماعة مسلحة في مناطق مختلفة هدفها إسقاط الحكومة، وجعل البلاد دوامة من الصراع.[1]

1/د.تيم تبلوك:مرجع سابق ،ص،226.

ثانيا: الموقف الأمني:

على الرغم من أن ليبيا تخلصت من حكم الإستبداد والديكتاتورية، لا تزال تعاني من تحديات أمنية خطيرة، نظرا لعجز وضعف الحكومة الحالية في تحقيق الأمن وفرض القانون، الأمر الذي خلق صراعا بين الميليشيات المسلحة والأحزاب الحاكمة، والسجناء الفارين من السجون الذين أطلق سراحهم "القذافي" لمواجهة الثوار، بالإضافة إلى بعض الجماعات المسلحة التابعة لبعض القبائل وهو ما يخلق نوعا من الهشاشة الأمنية، وبالتالي فالدولة الليبية عاجزة كل العجز على فرض هيبتها في ظل غياب الأركان العامة (الجيش، الأمن، القضاء والمخابرات) التي تحاصر حقول النفط والموانئ، وبالتالي فإن هذه الفوضى السياسية والأمنية عطلت أحد أهم مصادر دخل الدولة على المستوى الإقتصادي.

ثالثا: الموقف الإقتصادي:

تواجه ليبيا العديد من المشاكل الإقتصادية بفعل سيطرة المليشيات والجماعات المسلحة على عدد من المناطق والمؤسسات الإقتصادية المهمة، ومنها المؤسسات النفطية، التي توفر أكثر من 96 في المائة من عائدات ليبيا، الأمر الذي يكلفها خسائر ضخمة في مجال صناعة النفط، بحيث هبط إنتاجه بشكل حاد في يوليو إلى 1,4 مليون برميل يوميا، وبالتالي كان لهذا المؤشر وقع سلبي على الصادرات الليبية، كما تواجه الحكومة مشكلة في إعداد ميزانية سنة 2014 بسبب التقهقر النفطي، وهو ما كلف الخزينة العامة خسائر وخيمة، كما تراجعت قيمة الدينار الليبي إلى نصف قيمته.[1]

1/زردومي علاء الدين ،مرجع سابق،ص،106.

رابعا: الموقف الإجتماعي:

عرف المجتمع الليبي سلسلة من الفوضى بين القبائل، بحيث تم تهميش فئة من المواطنين

وإلغاء وجودهم في السياسة، وحضورهم في صناعة القرار، بالإضافة إلى تفشي ظاهرة الإختطاف والتعذيب، ومنع تكوين الجيش وعمليات السلب، كما أن بعض الكتائب لازالت تدعي الثورية، بحيث تقوم بأعمال التفتيش داخل طرابلس وتضايق البشر وتقطع الطرق، كما أن هناك ارتفاع في فئة من المتشردين بسبب فقدانهم لمنازلهم إثر الثورة وخاصة سكان (تاورغاء).

خامسا: الموقف الثقافي:

مطالبة الشعب الليبي بإرساء بعض التوصيات المتمثلة في إزالة كل الممارسات السياسية والإجتماعية والإقتصادية، حيث تجاوزت كل مقاييس الديكتاتورية والإستبداد والقهر التي عاصرت الحكم السابق، باعتباره جزءا من الثقافة العامة أنذاك، واستبدالها بأخرى تأسس على القيم والمبادئ والأخلاق الحميدة، والعمل الجاد الذي حددها بكل دقة ديننا الإسلامي الحنيف.

سادسا: الموقف البيئي:

خلفت الأزمة الليبية مجموعة من المشاكل البيئية، تتمثل في انتشار بعض الأمراض الناتجة عن تلوث المياه بسبب التفجيرات التي كانت تشهدها البلاد، مع مخاطر الألغام والتوعية بأخطارها والأسلحة ومخلفات الحرب والذخائر.1

1/ المرجع السابق ،ص،136.

سابعا: الموقف الإعلامي

عقب تحرير طرابلس ومقتل "القذافي"، توسع الإعلام في ليبيا في عدة إتجاهات في ظل الدعم القليل المقدم من الجهات المختصة، كما طالب باستقلال الإعلام وإتخاذ القرارات الهيكلية والسياسية التي من أجلها يمكن حل العديد من القضايا المعقدة التي تعيشها البلاد، والمطالبة بإطار عمل يمكن الإعلام من أن يلعب دورا محوريا ومنتجا في مجتمع ديمقراطيقوي.1

الفرع الثالث:أسباب التدخل الدولي في ليبيا وموقف الأمم المتحدة

عرف التدخل الدولي في ليبيا العديد من الأسباب والدوافع التي كانت بمثابة الدافع و المحرك الرئيسي للتدخل الدولي ومن أبرزها السياسية والتاريخية والإقتصادية والإنسانية وذلك كما يلي :

أولا:الأسباب التاريخية والسياسية للتدخل الدولي في ليبيا

عرفت ليبيا العديد من الأحداث السياسية التي أثارت الجدل في الأواسط الدولية والتي خلفت العديد من الخلافات مع الغرب ،نتيجة لتعاطيها مع تلك الأحداث بمنطق الدولة القوية والتي لها رأي على الصعيد الدولي مما أسفر عن عقوبات أسرعت في عملية التدخل الدولي والإطاحة بالنظام القائم ويمكن في هدا الأيطار حصرها في الأتي:

1/ سالم حسين البرناوي ،مرجع سابق ،ص،62.

/قضية لوكربي:بدأت قضية لوكربي في 1988/12/11،عندما كانت طائرة البوينغ 747تابعة لشركة بان مان الأمريكان التي كان مقرر لها أن تقوم برحلة رقم 103بين مطار هيثرو في لندن ومطار جون أف كنيدي في الولايات المتحدة الأمريكية،وقد بلغ عدد ركاب هده الرحلة 243مسافر،بإنفجار فوق لوكربي الاسكتلندية وقتل في هده الرحلة جميع ركاب الطائرة1، وبدأت التحقيقات في أسباب الإنفجار، وتولى التحقيق كل من المفتش العام الإسكتلنديواتسون ماكاتير ولورانس واتيكرعن مكتب المباحث الفدرالية الأمريكية **أ.ف .بي** وكذا **روبرت مولر** رئيس فريق وزارة العدل الأمريكية ،كما تدخلت كدلك في التحقيق وكالة الإستخبارات الأمريكية **سي.أي.إيه** تحت قيادة **فنينستكانيتسرارو**،وقد أعلن القضاء الأمريكي والاسكتلندي بعد التحقيق وبشكل متزامن في1991/11/14،بتسليم المتهمين، وتعويض عائلات الضحايا،وقد عملت الولايات المتحدة وبريطانيا في دلك على حشد كل طاقتهما السياسية والعسكرية والتنسيق مع فرنسا لضم مطالبتها بتعويضها لطائرتها 744.أ.ت.4 التابعة لشركة بؤتا 10س.د.التي تم إسقاطها فوق صحراء نيجيريا في 19سبتمبر 1989 أثناء رحلتها 722.وأصفر عن سقوطها وفاة 170 شخص .[1]

وقد نتج عن دلك إصدارأعلان مشترك أمريكي بريطاني فرنسي في30ديسمبر 1991يطالبون فيه السلطات الليبية تسليم المتهمين والتخلي عن كل أشكال العنف والإرهاب زنتيجة لدلك تم إصدار قرارات من مجلس الأمن بفرض عقوبات على ليبيا تمثلت في :

- قرار مجلس الأمن رقم 731:الدي صدر في 1992/01/21،الدي أدان فيه تدمير كل من طائر بان أم الأمريكية وطائرة الشركة الإتحاد النقل الجوي الفرنسي يوتا ،ويطالب ليبيا بالتعاون مع التحقيقات الخاصة بحادثة لوكربي ،ويعرب عن إستيائه الشديد عن عدم إستجابت الحكومة الليبية ،والحث عن على الإستجابة على الفور لكي تساهم في تحديد المسؤولية حول تدمير الطائرتين ،وتساعد على القضاء على الإرهاب الدولي ،وفي نفس الوقت أكدت الحكومة اليبية والرد على قرار مجلس الأمن أنه ووفقا للقوانين الدولية ،لا يمكن تسليم المتهمين في القضية إلى البلد الدي

[1]. د.أحمد السيد النجار :"،قضية لوكربي ومستقبل النظام الدولي "،بيروت:مركز دراسات العالم الإسلامي،1990،ص79.

يتهمها بإرتكاب الجرم وتقدمت في1992/03/03،بطلب إلى محكمة العدل الدولية بهدف تطبيق الأتفاقية مونتريال تطالب فيها محكمة العدل الدولية ‘تخاذ التدابير للحفاظ على حقوق ليبيا بعدم تسليم المواطنين.[1]

- قرار مجلس الأمن رقم 748:صدر في 1992/03/31،الذي جاء فيه أن ليبيا لم تقدم إجابة مقنعة لمجلس الأمن لما جاء في قرار 731ولذلك فرض حظرا جويا، وعسكريا على ليبيا يصبح ساري المفعول إبتداءا من 1992/04/15، يتمثل في حظر تزويد ليبيا بالأسلحة والمواد المتعلقة بها وتخفيض مستوى وعدد الموظفين في البعثات الدبلوماسية ومنع التشغيل المكاتب الخطوط الجوية الليبية،وقد هددت ليبيا الدول المطبقة لهذا القراربحرمانها من النفط الليبي.[2]
- قرار مجلس الأمن رقم 883:صدر هذا القرار في 1993/11/11 الذي يقضي برفع العقوبات ضد ليبيا ،وتجميد أرصدة الحكومة الليبية في الخارج،وحظر إستراد بعض المعدات الخاصة بصناعة البترول،وحظر التعاملات التجارية مع ليبيا وإمتد الحظر إلى الطيران المدني والعسكري فيها لكن ليبيا لم تستجب لقرارات مجلس الأمن وصرحت أنها لن تقبل بقراراته إلى أن تتم محاكمة المتهمين بالقضية في بلد ثالث.[3]

وظلت هذه العقوبات مفروضة وكلا الطرفين متمسك بموقفه ،ولكن مع حلول سنة1998 بدئت المواقف تلين من الطرفين الموقف الليبي بعد تأثره بتلك العقوبات ،زبالتالي عزله عن المحيط الدولي ،إدراك بأن المحكمة الإسكتلندية ستكون عادلة ،وذلك بالنظر إلى الموفد الأممي للقضاء الإسكتلندي ،وذلك تبنى نفس الخطوة من قبل منظمة الوحدة الإفريقية ،وجامعة الدول العربية ،وحركة عدم الإنحياز،ومنظمة المؤتمر الإسلامي في عام1997.

2/البرنامج النووي الليبي : يمتد برنامج ليبيا لتطويرقدرتها النووية من فترة السبعينات إلى أواخر 2003،وعلى الرغم من عدم إنتظام هذا البرنامج من حيث الإستمرارية الدعم

[1]. مها محمد شبوكي:"إشكاليات قضية لوكربي أمام مجلس الأمن"،دار الجماهرية للنشر والتوزيع،بن غازي،2000،ص-80.
[2]/[2]. خليل عبد السيد:"جماهرية الدم والنار ندار الكتب العربي،القاهرة ،2012،ص-202.

السياسي والتقدم التقني ،إلا أن برنامج قذافي قدتمكن من إستراد عدد كبير من العناصر الأساسية لتخصيب اليورانيوم

3/طبيعة نظام الحكم :إذ يعتبر نظام العقيد القذافي من بين أخر الديكتاتوريات في العالم ،ويرجع ذلك بالأساس إلى المؤسسات السياسية التي يملكها النظام في ليبيا وهيكلتها خاصة فيما تعلق بالأحزاب والحياة الحزبية التي يراها العقيد في الكتاب الأخضر على أنها إحتيال على الديمقراطية ،وكذا الممارسات السياسية التي من خلالها يتم رسم الخطوط العريضة لتوجهات النظام السياسي إذ تميزت توجهات العقيد بطوال مدة حكمه ليبيا بعدم الثبات ،وكثرة العداءات للخارج خاصة مع الدول الغربية ،مما جعل القضاء على معمر القذافي من أهم الأسباب السياسية التي تستخدمها الدول الغربية كدافع للتدخل في ليبيا.[1]

1/د.تيم تبلوك ،مرجع سابق ،ص-ص،210-212.

4/كيفية التعامل مع الإنتفاضة الشعبية: كانت قيام الإنتفاضات الشعبية في الدول المجاورة لليبيا بالأخص تونس ومصر ،ونجاحها في إسقاط الأنظمة السياسية القائمة دافعا كبيرا لقيام الإنتفاضة الشعبية في ليبيا إضافة إلى تزامن ذلك مع تعالي أصوات أهالي أحداث سجن أبو سليم ،وإعتقال محامي عائلات الضحايا ،التي كان بمثابة الشرارة الأولى لإنطلاق لمظاهرات الشعبية في بنغازي والمدن المجاورة لها ،ومواجهة النظام السياسي لها بطرق غير سلمية بإستخدام القوة ،وعدم اللجوء إلى الحلول السلمية سببا في لفت أنظار الدولية للأحداث في ليبيا وإيجاد حلول لها ولو أدى ذلك إلى إستخدام القوة الدولية.

5/إخفاق النظام في حل الأزمة :وذلك راجع للطريقة العنيفة التي واجه بها العقيد المظاهرات الشعبية وخاصة في بنغازي،وتحويلها إلى حرب مفتوحة وإستخدام الأسلحة والقوة المفرطة ضد معارضيه،مما إستدعى التدخل من أطراف خارجية لحل الأزمة ،والعجل في إسقاط النظام السياسي.

6/تأسيس مجلس الوطني الإنتقالي والإستقالات الجماعية في نظام القذافي:حيث أن تأسيس المجلس الوطني الإنتقالي* في 2011/02/17،من وزراء منشقين وإختيار وزير العدل المنشق عن نظام القذافي مصطفى عبد الجليل رئيسا مؤقتا له وعبد الحفيظ عبد القادرغوقة نائبا له وناطقا رسميا بإسم المجلس ،ونتخب عبد الرحيم الكيب رئيسا للحكومة الإنتقالية القادمة ،وإعتراف عدد كبير من الدول بالمجلس كسلطة شرعية في ليبيا وممثل وحيد للشعب الليبي يجعل نظام القذافي يفقد بعضا من شرعيته.[1]

ثانيا/الأسباب الإنسانية والقانونية للتدخل الدولي في ليبيا:

لقد واجه النظام الليبي المحتجين الذين خرجوا في مظاهرات مطالبة بالإصلاح السياسي في2011/02/15 بإستخدام العنف المفرط،إذ قامت القوات القذافي بإستخدام الأسلحة الثقيلة والقصف الجوي لقمع المتظاهرين ،وإستخدمت الذخيرة الحية وراح ضحية لهذه الأحداث

* في الوقت الذي تتضعضع فيه شرعية القذافي السياسية والأخلاقية، يظهر المجلس الوطني الانتقالي بوصفه بديلاً مقبولاً داخلياً وعربياً ودولياً. يتكوّن المجلس الوطني الانتقالي من (31) عضواً يمثلون مختلف مناطق ليبيا ومدنها ، تم تسمية جزءٍ منهم بشكل علني، في حين تمّ التحفّظ على أسماء ممثّلي مدن أجدابيا والكفرة وغات ونالوت ومصراته والزنتان والزاوية لأسباب أمنيّة. ويعمل المجلس راهناً على تشكيل إدارات لتسيير شؤون القطاعات الإنتاجية والخدمية، ولكنه لم يُعلن عن تشكيل حكومة بَعد. وحظي المجلس بالاعتراف الفعلي

[1] .وين بون:" ليبيا وإنتشار الأسلحة النووية"،ترجمة مركز الخليج للبحوث،الإمارات العربية المتحدة :مركز الخليج للبحوث،2008،ص-ص45-48.

مايقارب170محتج في بنغازي والبيضاء وحوالي 1500جريح وفي مدة زمنية قصيرة تحولت المظاهرات الشعبية في ليبيا إلى حرب مفتوحة بين الطرفين يسعى إحداهما للبقاء في السلطة والأخر للإطاحة بمعمر القذافي ،والنظام الذي قرر القتال حتى اللحظة الأخيرة ،وقد تأثرت مدن ليبيا المختلفة بالقتال خلال النزاع المسلح،إذ إستعملت قوات القذافي سياسة الحصارعلى المدن التي تعرف إحتجاجات عارمة ،وتسيطر عليها القوات المعارضة،وبذلك تكون حكومة القذافي قد مارست التعذيب وغيره من الممارسات الغير إنسانية والمهيمنة بما يشكل إنتهاكا لإلتزامات ليبيا بموجب القانون الدولي.

وإن الممارسات التي قامت بها قوات القدافي من إنتهاكات إنسانية ساهمت في التدخل الدولي ومنها نذكرالآتي[1]:

- ✓ ممارسة الإعتقالات التعسفية وإنتشار ظاهرة الاحتفاء القصري.
- ✓ وضع العديد من النقاط التفتيش في مداخل المدن والمعابر الحدودية.
- ✓ تعرض قوات القذافي إلى الرعايا الأجانب في ليبيا .
- ✓ تعرض قوات القذافي لعمليات الإغتصاب في حق النساء.
- ✓ إيقاف المؤن الغذائية عند نقاط التفتيش لدفع المدنيين للهروب إلى خارج ليبيا.
- ✓ قصف المدن بعشوائية بإستخدام الصواريخ والقنابل.

ثالثا/الأسباب الإقتصادية للتدخل الدولي في ليبيا

- ✓ تعد المصالح الإقتصادية المحرك الأساسي لكثير من العمليات الدولية والتدخل الدولي في ليبيا مرتبط إلى حد كبير بهذه المصالح ،إذ أن النفط الليبي يمثل أهم هذه الحاجات والأسباب للتدخل[2] بعض الدول المشاركة في عملية الحظر الجوي ،وتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم 1973،وقد كانت ليبيا قبل هذه الأحداث تنتج ما يقارب 1.6 ملياربرميل يوميا على أن تزيد إنتاجها بثلاث ملايين في السنوات المقبلة،كما أن ليبيا تضخ حوالي ثلث الحاجيات النفطية اليومية الذي تحتاج إليه ،على سبيل المثال كل من فرنسا وألمانيا وإيطاليا،وبحسب الخبراء فإن أهمية النفط الليبي لا تكمن في

[1]. مفتاح علي جوبلي: "مذكرات اليوم الأول،ثورة 17 فبراير"،الدار العربية للعلوم، ناشرون ،بيروت، 2012،ص-18.
[2] .شاديعمرالشربيني:"حقيقة ماجرى في ليبيا " مأخوذ من:
http //www.kassion.org/index.php?mod=qrtice:7id=19488

كميته بل في نوعيته وجودته وكونه من النوع الخفيف ،ومن المؤكد أن هذه الدول سوف تسعى إلى تحقيق مصالحها النفطية في ليبيا ،إضافة إلى أن النفط الليبي من أهم الأسباب الإقتصادية للتدخل الدولي في ليبيا وتوجد أسباب أخرى للتدخل نذكر منها :

- ✓ المحافظة على المكتسبات الإقتصادية في ليبيا.
- ✓ تخفيف الأزمة المالية وفتح أسواق جديد.

سياسة القذافي الإقتصادية:ويعتبر المحللين أن هذا هو السبب الأساسي للتدخل العسكري في ليبيا إذ أن سياسات القذافي في السنوات الأخيرة عرف تهميش للشركات الغربية ذلك في مقابل الشركات الصينية والهندية والفلبينية وهذا ماجعل هذه الدول تبدي استيائها وعلى رأسها الو.م.أوبريطانيا و فرنسا.

2/موقف الأمم المتحدة :

كانت الولايات المتحدة الأمريكية ترصد المشهد السياسي الليبي بتطوراته وأحداثه ووقائعه عبرعيونها العديدة المنتشرة يومذاك والتي كانت تتمثّل في :

السفارة الأمريكية بمكاتبها، وقنصلياتها في طرابلس وبنغازي و البيضاء.

-إذا نددت الولايات المتحدة الأمريكية على لسان وزيرة الخارجية هيلاليكيلينتون أعمال العنف التي يمارسها النظام الليبي ضد الشعب، ووصف الرئيس الأمريكي باراك أوباما الأحداث على أنها خارجة عن الأعراف الدولية،وأن النظام الليبي بقيادة معمر القذافي فقد شرعيته ويجب عليه الرحيل،وقد شاركت الو م أ في فرض الحظر الطيران بأكثر من 120طائرة من الطراز أف15 و أف16 في قاعدة سيغونيلا بجزيرة صقلية وطائرات من نوع ستيلث أو الشبح،وحاملة المروحيات باتان فضلا عن المدمرتين هما باري وستاوت وكلتاهما مجهزتان بصواريخ التوماهوك طراز بي جي أم 109 وسفينتان برمائيتين،وثلاث غواصات.[1]

وحالة ليبيا لم يكن التدخل العسكري الأمريكي في الشأن الليبي بجديد ففي عام 1986قامت الولايات المتحدة الأمريكية بغارات جوية على بنغازي والطرابلس ،إستهدفت القيادة الليبية ولم تتوقف عند ذلك الحد بل فرضت عقوبات إقتصادية ضدها ،وجمدت الودائع الليبية ،وأمرت شركاتها الأمريكية بالتوقف عن العمل في ليبيا ،وقد إنتهجت وسائل عديدة لتنفيذ

[1]. د.محمد يوسف المقريف:"من كتاب واقعة سبتمبر"، الحلقة الثانية الجزء الثالث.ص،07.

سياستها تجاه ليبيا ،وتحقيق أهدافها لاسيما الإقتصادية التي تجسدت بأوضح الطرق عندما فرضت عقوبات سياسية في عام 1986.[1]

يلاحَظ أن الفقرة الرابعة من قرار مجلس الأمن 1973 الذي صدر في مارس/آذار 2011 "أي أثناء الثورة"[2]، والذي استند إليه الناتو في فرض حظر جوي لحماية المدنيين من ممارسات القذافي تنص على رفض فكرة وجود قوات أجنبية على الأرض رغم انتهاكات القذافي للمدنيين خاصة في بنغازي، حيث جاء في الفقرة 4 ما نصُّه "يؤذن للدول الأعضاء التي أخطرت الأمين العام، وهي تتصرف على الصعيد الوطني أو عن طريق منظمات أو ترتيبات إقليمية، وبالتعاون مع الأمين العام، باتخاذ جميع التدابير اللازمة، رغم أحكام الفقرة 9 من القرار 1970 (2011)، لحماية المدنيين والمناطق الآهلة بالسكان المدنيين المعرضين لخطر الهجمات في الجماهيرية العربية الليبية بما فيها بنغازي، مع استبعاد أي قوة

الفرع الأول:مراحل الأزمة الليبية

عرفت الأزمة الليبية العديد من المسارات المرحلية التي شكلت في مجملها نقطة تحول في النظام السياسي الليبي،وذلك لكونها أخذت طابع وشكل مخالف لما حدث في كل من تونس ومصرإذ أنها خرجت من طابعا السلمي إلى المسلح،كما عرفت نوعا من التدويل والتدخل الخارجي لحلها،ولعل هذا ماجعل تقسيم مراحل هذه الأزمة التي لعب فيها التدخل الدولي دورا محوريا ونوعا من الإختلاف وعدم الإتفاق ،ولكن يمكن تمييز أربعة مراحل أساسية للتدخل وهي :

أولا:مرحلة ماقبل التدويل والتدخل (مرحلة إنطلاق الأزمة) : عرفت هذه المرحلة بداية الإنتفاضة الشعبية في ليبيا التي تأثرت بأحداث في تونس و مصر التي أطاحت بكل من الرئيس زين العابدين بن علي والرئيس حسني مبارك وشهدت هذه المرحلة العديد من الأحداث والتطورات يمكن تقسيمها إلى:

-المشهد الداخلي وبداية الإنتفاضة في ليبيا:حيث ساهمت الأحداث الخارجية المحيطة بليبيا إلى دفع الشعب الليبي للخروج في مدينة بنغازي مطالبين بإصلاحات سياسية وإقتصادية، و إجتماعية في 15 فيفري 2011،ولقد لعبت وسائل الإعلام الإجتماعية (الفايس بوك والتويتر) دورا كبيرا في حشد الشعب الليبي للخروج في هذه مضاهرات،ومن بين أهم المطالب التي نودي بها نذكر:(القيام بإصلاحات سياسية واسعة من بينها صياغة دستورجديد للبلاد يضمن المشاركة الفعلية للشعب.[1]

1/ مرجع سابق، ص،163.

---

[1]. د. بدر الشافعي:"إشكاليات التدخل الدولي في ليبيا"، دار النشر والتوزيع،مكة المكرمة ،بدون طبعة ،ص،03.

[2].تيسير ،براهيم قديح:مرجع سابق ص،161.

،وضع حد للإنتهاك حقوق المدنيين،حرية تشكيل الأحزاب ،وإطلاق حرية الرأي والتعبير.) وقد أسفرت هذه المظاهرات عن إصابة مايقارب38 شخصا.[1]

-التحول من مظاهرات سلمية إلى مسلحة:في يوم 17فيفري2011أوبما يعرف بيوم الغضب الدموي إذ تظاهر ألاف الليبيين إستجابة لنداء المعارضة والنشطاء ولأول مرة يستعمل السلاح من طرف المتظاهرين،وقد سقط مايقارب 65قتيلا على الأقل و 400 جريح في صفوف المتظاهرين في عدة مدن بأنحاء ليبيا في صدامات دامية أطلقت اثناءها قوات الأمن فيها الرصاص الحي على المحتجين في مدن بنغازي والبيضاء ودرنة وإجدابيا.
وفي 2011/02/21هدد سيف الإسلام معمر القذافي الشعب الليبي أنه أمام خيارين إما الدخول في حوار وطني أو الإحتكام إلى السلاح إذا إستمرت المواجهات الدامية،وقال أن عشرات الألاف يتوافدون إلى العاصمة طرابلس من أجل الدفاع عن والده،وشدد عتى أن والده في المدينة يقود المعركة حتى أخر طلقة وأخر رجل،كما حذر الليبيين من خطر إستعماربلاده إذا لم تتوقف الإحتجاجات ما أكد أن الغرب لن يسمحوا بالفوضى وتصدير الإرهاب وإقامة إمارة إسلامية في ليبيا ،إلا أن خطابه عرف مضاهرات حاشدة إحتجاجاعليه.[2]

-الإنشقاقات في صفوف النظام:عرفت هذه المرحلة العديد من الإنشقاقات والإستقالات الفردية والجماعية عن صفوف الجيش، وستمر هذا الإنشقاق حتى شمل وزراء ومسؤولين كبارإضافة إلى إنشقاق السلك الدبلوماسي الليبي في الخارج،ومن بين أهم هذه الإنشقاقات،إعلان مدير جهاز المراسم العامة في ليبيا نوري مسعود المسمارالذي ظل لصيق القذافي 40سنة،إنشقاقه عن النظام وغيره.

-إحتجاجات خارج ليبيا :شهدت عواصم عربية، وعالمية مظاهرات شارك فيها متظاهرين تضامنا مع الإحتجاجات والمحتجين الليبيين ونددوا بنظام القذافي و إستخدامه الطيران الحربي ضد المدنيين،ومن بين هذه الدول بريطانيا و إيطاليا ومصروإضافة إلى قطر وتونس.

ولقد لعبت العديد من الأطراف دور/ رئيسيا مثل القبيلة التي إنظمت للمحتجين ضد نظام القدافي كقبيلة ترهونة،إضافة إلى وسائل الإعلام المختلفة من خلال تغطيتها للأحداث في ليبيا،ومجريات الأزمة الداخلية.[3]

[1] .كاضم الموسوى:"زمن الغضب العربي الثورات الشعبية الجديدة "الهيئة المصرية للكتب ،القاهرة،2011،ص-120.

[2] . زياد عقل:" الفشل الداخلي والتدخل الخارجي في الجماهرية الليبية "،مجلة سياسية دولية ،العدد،184،2011،ص-72.
[3] .أيمن السيسي :"ثورة 17فبرايروالوجه السري للقذافي"الهيئة المصرية للكتب،القاهرة،2011،ص-149.
[2] .المرجع نفسه،ص-150.

ومع تدهور الأوضاع الأمنية في ليبيا،وسقوط مئات القتلى، والجرحى ظهر تبدل واضح في المشهد وبدأت كفة الميزان تميل لصالح المعارضين للنظام،سواء على المستوى الأمني أو القبلي أوحتى الديبلوماسي،كما بدأت الدعوات ترتفع إلى الدول والهيئات والمنظمات الدولية، والإقليمية لأداء واجبها الإنساني تجاه الشعب الليبي،ووقف ماسمي بالإبادة الجماعية التي ترتكب ضد المدنيين،ولاحت إلى الأفق بوادر التدخل الدولي في ليبيا،وبداية تدويل الأزمة.[1]

***ثانيا/مرحلة تدويل الأزمة**:لقد إتجهت الأطراف المتنازعة في ليبيا من نظام ومعارضة إلى السلاح والحسم العسكري،ولقد ساهمت وسائل الإعلام العربية والعالمية في إخراج الأزمة الداخلية في ليبيا من حيزها الجغرافي الداخلي إلى الخارج، وتدويل الأزمة،ومن بين أهم العوامل التي ساهمت في تدويل الأزمة نجد:

-إرتفاع حدة الإشتباكات بين قوات النظام، والمعارضة وتحولها إلى حرب مفتوحة،إذ إنتشر السلاح وفتحت العديد من الجبهات القتالية في ليبيا ،كما إرتفعت شدة العنف والإفراط في إستخدام القوة خاصة من طرف قوات القذافي.

-إعلان تأسيس مجلس وطني إنتقالي إذ اعتبر الهيئة الرئيسية التي نشئت عن الإنتفاضة،وذلكفي 2011/02/27وهو يتكون من 33عضو يمثلون مناطقهم ويقود المجلس الوطني الإنتقالي،والمكتب التنفيذي التابع له مجموعة تظم عدد من التقنوقراط،وعدد من الشخصيات السياسية من اللجان الشعبية العامة الذين انشقوا عن نظام القذافي وإلتحقوا بالمعارضة خلال المرحلة الأولى،ويضم هؤلاء الشخصيات مثل مصطفى عبد الجليل،ومحمد جبريل،وكلاهما كان ينتمي لتيار سيف الإسلام الإصلاحي.[2]

-وسائل الاعلام : لقد لعبت وسائل دورا رئيسيا، ومحوريا في هذه المرحلة وتدويل هذه الأزمة في ليبيا،إذ عملت وسائل الإعلام على متابعة وتغطية الأحداث في ليبيا ،والتصعيد المتزايد لحدة هذه الأزمة،ولقد كان الإعلام في هذه المرحلة هو المنبر الأساسي،والراصد المتقدم للأحداث.

ولقد تخللت هذه المرحلة مجموعة من الأحداث مثلت في مجملها المحطات الرئيسية التي ساهمت في جعل الأزمة الليبية تعتبر من القضايا الدولية الهامة التي يجب النظر فيها، ومن أبرزها ما يلي:

-قرارمجلس حقوق الإنسان :الصادر في 2011/02/25،الذي يقضي بإفلد لجنة دولية مستقلة على وجه الإستعجال للتحقيق في جميع الإنتهاكات للقانون الدولي الإنساني المزعوم بإرتكابها في الجماهرية العربية الليبية، وذلك للوقوف على الحقائق والضروف وقوع تلك الإنتهاكات والجرائم المرتكبة،وتحديد هوية الضالعين فيها.

[2] .كاضم الموسوي،مرجع سابق،ص120.

-إجتماع طارئ لمجلس الأمن الدولي :إذ عقد مجلس الأمن إجتماعا مغلقا في 2011/02/26،لمناقشة الأزمة في ليبيا بناءا على طلب قدمه إبراهيم الدباشي نائب السفير الليبي في بعثة الأمم المتحدة،ويأتي الإجتماع في وقت أعلن فيه الدباشي،والدبلوماسيون الأخرون في البعثة الليبية تأييدهم للمحتجين في ليبيا،وطالبو بخلع الزعيم الليبي معمر القذافي الذي نتج عنة قرار1970،الذي ندد فيه بالعنف،وإستخدام القوة ضد المدنيين.[1]

-إحالة الوضع إلى المحكمة الجنائية:إذ تم إحالة الوضع القائم إلى المحكمة الجنائية،وتم في 2011/03/03،فتح التحقيق،وتم بعث 15 بعثة إلى 10 دول للبحث والتحقيق في الأدلة.

-جامعة الدول العربية :إذ عقد مجلس الجامعة الدولية على المستوى الوزاري بالإجتماع لدراسة الأوضاعالليبيا في 2011/03/02،ونددت بالجرائم والدعوة إلى وقف العنف،ووقف مشاركة الوفد الليبي في إجتماعات مجلس جامعة الدول العربية،وجميع الأجهزة التابعة لها.

-المجموعة الأوربية:عرف الموقف الأربي مساندة كبيرة للمعارضة الليبية،والمجلس الوطني الإنتقالي وضهر هذا جليا في الموقف الفرنسي والبريطاني وذلك من خلال سعي الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي إلى إستصدار قرار أممي للتدخل العسكري في ليبيا،ولقد كان مؤتمر الدوحة أهم حلقات التي تجسد فيها الموقف الأوربي،والفرنسي على الخصوص.

-إصدار قرار أممي رقم1973 :الذي تم إصداره من طرف مجلس الأمن التابع إلى الأمم المتحدة في 2011/03/17،ولقد جاء هذا القرار كجزء من ردة الفعل الدولية على إستمرار أحداث العنف في ليبيانوهو يقضي بفرض عقوبات على نظام القذافي،وذلك بفرض حظر جوي على ليبيا، وتنظيم هجمات على قوات القذافي لإعاقة حركتها.[2]

***ثالثا/ مرحلة التدخل العسكري(تطبيق القرار1973):**حيث بدأت في 2011/03/19، المرحلة الأولى في عملية فجر الأوديسا لتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم 1973 الخاص بعملية إنقاذ الحظر الجوي في منطقة ليبيا،وعرفت هذه المنطقة العديد من الخطوات نذكرمنها:

-بداية العمليات العسكرية في ليبيا :بقيادة الوم أ وفرنسا وبريطانيا،وهذه العملية تستهدف ضرب القواعد العسكرية،ومراكز القيادات وخطوط الإمداد الرئيسية لقوات القذافي،ولهذه المهمة استخدمت الطائرات الهجومية،وإذ بدأت مقاتلات فرنسية من نوع رفال وميراج في

[1]. تقرير الشرق الأوسط رقم 107 ،الإحتجاجات الشعبية في شمال إفريقيا، والشرق الأوسط فهم الصراع الليبي ماي 2011،ص-26.
[2]. السيد ولد أباه:" الثورات العربية المسار والمسير"،جداول للنشر والتوزيع ،لبنان،2011،ص-36.

فرض سيطرتها على الأجواء في ليبيا وبنغازي،وأطلقت على مايزيد 110 صاروخ من طراز تاماهوك وإستهدفت أهداف عسكرية أغلبها من القواعد الجوية والدفاعات الجوية،وكانت هذه الهجمات في الوقت الدي كانت فيه قوات القذافي بالتقدم بإتجاه الشرق إلى مدينة بنغازي،ولقد خلفت الغارات الجوية على مايقل عن 15 دبابة و20 عربة مدرعة من قوات القذافي،وإثر ذلك أعلنت الو.م.أ نجاحها وحلفائها في إيقاف الهجوم على مدينة بنغازي.

2-وقف إطلاق النار:أعلن نظام معمر القذافي عن وقف عملية إطلاق النار ووقف العمليات العسكرية ضد المعارضين،ولقد لقي هذا الوضع الكثير من الإستحسان من طرف الأمين العام للولايات المتحدة الأمريكية[1]،و دعى إلى فتح قناة للحوار السياسي بين المعارضة ،والنظام،ولكن وقف إطلاق النار لم يدم طويلا، إذإستمرت الهجمات وهذا ماأجهض عملية وقف إطلاق النار في مدة زمنية قصيرة.[2]

3-تسلم حلف الناتو قيادة العمليات العسكرية :إذ أنه في نهاية شهرمارس أعلن أندرس فوغ راسموسن تولى حلف الناتو قيادة العمليات العسكرية في ليبيا،وقد جاء هذا التحول لحسم الخلاف والتردد بين الدول الأوربية حول قيادة العمليات العسكرية في ليبيا وذلك في 2011/03/24،ونفذت القوات التابعة لدول الحلف الضربات الجوية بنفسها،وتولى الحلف القيادة الفعلية للعمليات الهجومية التي نفذتها 18 دولة من أعضاء الحلف ومن الشرق الأوسط ضمن عملية الحامي الموحد بتاريخ2011/03/31 و هي:

بلجيكا، بلغاريا، كندا، الدنمارك، فرنسا، اليونان، إيطاليا، الأردن، هولندا، قطر، النرويج، رومانيا، السويد، تركيا، الإمارات، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة.[3]

إذ نفذت طائرات الحلف مجموعة(17939) طلعة جوية مسلحة في ليبيا مابين 2011/03/31 و2011/10/31، تم في (17314) طلعة منها إستخدام طائرات ثابثة الجناحين، و (375) بإستخدام الهيلكوبترو(520) بإستخدام مركبات جوية غير مؤهلة أو طائرات بدون طيار،وكانت الضربات الجوية من نوعين متعمدة (مخططلها

[1]. تقرير بعثة المجتمع المدني لتقصي الحقائق في ليبيا ،جانفي 2012،ص-17.

kalifornia:stanfor1،ayssigulaydinforeingn powers and intervenetion and armedconfllict/ 1/d university press،2012-p107.،

2/lenstitute for the stady of ،united state of amirc،davidwitter the Libyan revolution:escalation et entarvation،. 2011 p29.، war

مسبقا)،وديناميكية(ضربات إنتهازية على الأهداف التي تظهر أثناء المهمة)،وكانت الحملة الجوية للناتو الأولى في ليبيا بتاريخ الحلف الذي تستخدم فيه ذخائر موجهة بدقة و(3644)،موجهة بالليزر،و(2844) موجهة بنظام تحديد المواقع الجغرافية،و(1150)سلاح إطلاق مباشر موجه بدقة مثل صواريخ هيلفاير،وأربعة أسلحة موجهة بدقة،وأبلغ الحلف عن إطلاق قرابة (470) قذيفة من قبل سلاح البحرية،وقد ساهمت هذه الهجمات في تغليب كفة المعارضة على قوات القذافي وهزيمتها في أغلب التراب الليبي،وذلك من خلال تغطيت هجماتها، والتمهيد لها بضرب دفاعات القذافي،وذلك خاصة في باب العزيزية والعاصمة طرابلس،كما ساهمت بشكل أساسي في إعتقال معمر القذافي الذي إنتهى بمقتله.[1]

- رابعا:مرحلة نهاية الحظر الجوي (سقوط نظام القذافي):

فبعد مقتل العقيد معمر القذافي،يوم2011/10/20،إتخذ الحلفاء قرارا مبدئيا بإنهاء لعمليات الناتو في ليبيا يوم 2011/10/31،ويأتي قرار نهاية التدخل لعدة إعتبارات أهمها:

- مقتل الزعيم معمر القذافي :فبعد إنتقال معمر القذافي إلى مسقط رأسه سرت قبيل سقوط العاصمة طرابلس وسيطرت معارضيه على جميع أنحاء ليبيا قرر القذافي الفرار من سرت غير أنه أسر من قبل قوات المعارضة في 2011/10/20مع وزير دفاعه وحراس شخصيين إثر إستهداف غارة للقوات الناتو موكبه يعتقد أنها من قوات فرنسية استهدفت القافلة المكونة من سيارات كثيرة وقد تمكنت قوات المعارضة من القبض عليه محتميا بأنبوب لتصريف مياه الأمطار،وقد تعرض للضرب ولكل أشكال التعذيب قبل أن يقتل في ظروف غامضة بطلق ناري،وقتل معه كل من أبوبكر يونس وزير دفاعه، وإبنه المعتصم،ليكون بذلك قد طويت صفحة من حكم دام 42 عاما ،وبداية لنهاية محتومة لنظامه.

- إعلان تحرير ليبيا: أعلن المجل الوطني الإنتقالي في 2011/10/23 من ساحة الكيش ببنغازي وسط إحتفالات رسمية عن تحرير ليبيا من نظام معمر القذافي،وهذا مايعني نهاية الإنتهاكات حقوق الإنسان التي عان منها الشعب الليبي من طرف قوات القذافي،ومما يمهد الطريق إلى تشكيل حكومة إنتقالية في ليبيا،وقد حضر الإحتفال قادة سياسيون وعسكريون من أعضاء المجلس الوطني الإنتقالي.

[1] .تقرير بعثة المجتمع لتقصي الحقائق ،مرجع سابق ،ص-17.

تطبيق قرار مجلس الأمن رقم 2016:صدر هذا القرار بتاريخ2011/10/27،الذي ينهي التدخل الدولي، ويلغي القرار رقم 1973،إذ من خلاله تم تعديل الأحكام المتعلقة بحظر الأسلحة المفروضة على ليبيا، وذلك بتقديم إعفاءات إضافية،وإنهاء تجميد الأصول فيما يتعلق بالمؤسسة الوطنية للنفط الليبية، والشركة الزويتنيةللنفط،وتعديل تجميد الأصول المفروض على المصرف المركزي الليبي،والمصرف العربي الخارجي الليبي،والمؤسسة الخارجية للإستثمار .[1]

المطلب الثاني:التدخل العسكري الدولي في ليبيا

في البداية حظي التدخل العسكري الغربي في ليبيا بنوع من القبول نتيجة لطبيعة نظام القذافي وفقدانهالبعد الأخلاقي لاستخدامه القوّة وبكثافة ضدّ المتظاهرين المدنيين سلميا. إلاّ أنّ العمليات العسكرية أثّرت في الرّأيالعام العربي أخْذا في الإعتبار حساسية الرأي العام للتدخّل العسكري[2] الأجنبي بعد احتلال العراق. مع الفارق الكبير أن جزءاً من القوى التي ناضلت في السابق ضدّ الاحتلال الأميركي في العراق متورّطٌ مباشرةفيالصّراع ضدّ القذافي، ونقصد بشكل خاصّ التّيار الإسلامي في ليبيا ،وحلفاءَه في المنطقة يشبه موقفا لرّأي العام العربي تجاه ما يجري في ليبيا بعد الضربات الجوية حالة تردّد أكثر ممّا يشبه موقفه الساخط من التدخلالعسكري ضدّ العراق. كما لم ينجح نظام القذافي في تغيير الموقف المنتشر ضدّه، رغم محاولاتها المستمرة لإضفاء طابع ديني على الصراع باعتباره هجوماً على الإسلام ،واستعماراً جديداً يستهدف المنطقة برمتها.

تجري الأمور على خلفية تداخل المصالح الدولية مع أولويات ومصالح القوى الليبية الفاعلة فيالداخلوالخارج في جوّ يسوده قليل من الثّقة وكثير الشّكّ. ولهذا ينبني تقدير الموقف على معطيات **المصالح الدولية، و أولويات القوى الليبية** الفاعلة على الأرض*.

لم يكن بمقدور الولايات المتّحدة، أن تُديم التّردد تجاه التدخل في ليبيا في ظلّ إصرار فرنسي على المضي قدماً.

[1] .حسن صبرا:"نهاية جماهرية الرعب "،الدار العربية للعلوم الناشرون ،بيروت،2012،ص-281.

[2]. التدخل العسكري الدولي ومستقبل ليبيا،مرجع سابق ،ص،09.

*.وبالنّظر إلى القوى السياسية الفاعلة في المشهد السياسي الليبي يبدو جلياً أنّ ميزان القوى يميل لصالح القوى المناهضة لنظام القذافي، الذي حكم منذ 42 عاماً بشكل فوضوي غير واضح المعالم وديكتاتوري ومُنَفر محلياً ودولياً. فلم تحقّق ليبيا تنمية تتواءم مع إمكانياتها الضخمة، بل بدّد نظامُ القذافي الموارد على حروب تشاد والسودان وأزمة لوكربي وتسليح الجيش الايرلندي وغيره، ولعل الازدراء الذي أظهره تجاه الليبيين والعرب قوَّض شرعيته وعزّز شرعيّة مناهضيه أخلاقياً وسياسياً.
1/ مرجع سابق ،ص،10.

إذ أنّ التّنافس بين البلدين على النفوذ في شمال أفريقيا سيميل لصالح فرنسا في حال قرّرت الولايات المتحدة البقاء خارج المسرح. أسّست الولايات المتحدة مناطقَ نفوذ ومصالح من خلال (أفريكوم).

وبدأت تخترق منطقة النّفوذ الفرنسي في مالي والنّيجر ضمن حملتها في محاربة تنظيم القاعدة،وأقامت معسكراً لتدريب القوّات المالية، والنّيجيرية في منطقة (غاو) شمال مالي.وللرّد على ذلك اعادت فرنسا وجودها العسكري في كلّ من مالي والنيجر، مع وضْع خطط لتدريب جيشيْ البلدين وتسليحهما في إطارمايسمّى بـ"الحرب على الإرهاب". كما زادت عدد قواتها في منطقة الساحل، والصحراء لتنتشر على إمتداد الحزام الواصل بين موريتانيا غرباً وتشاد شرقاً وصولاً إلى جيبوتي. وسيكون لصاحب الحظوة في ليبيا مابعد القذافي وزنٌ استراتيجي قوي. وعليه لم ولن يسمح كلّ منهما للآخر بالانفراد في محاولة كسب مناطق نفوذ جديدة محتملة بما في ذلك ليبيا.[1]

وبالنّظر إلى القوى السياسية الفاعلة في المشهد السياسي الليبي يبدو جلياً أنّ ميزان القوى يميل لصالح القوى المناهضة لنظام القذافي، الذي حكم منذ 42 عاماً بشكل فوضوي غير واضح المعالم، وديكتاتوري، ومُنَفرمحلياً ودولياً. فلم تحقّق ليبيا تنمية تتلاءم مع إمكانياتها الضخمة، بل بدّد نظامُ القذافي الموارد على حروب تشادوالسودان، وأزمة لوكربي، وتسليح الجيش الايرلندي، وغيره، ولعل الازدراء الذي أظهره تجاه الليبيين والعرب قوَّض شرعيته وعزّز شرعيّة مناهضيه أخلاقياً وسياسياً.

في الوقت الذي تتضعضع فيه شرعية القذافي السياسية والأخلاقية، يظهر المجلس الوطني الانتقالي بوصف هبديلاً مقبولاً داخلياً وعربياً ودولياً. يتكوّن المجلس الوطني الانتقالي من (31) عضواً يمثلون مختلف مناطق ليبيا ومدنها ، تم تسمية جزءٍ منهم بشكل علني، في حين تمّ التحفّظ على أسماء ممثّلي مدن أجدابيا والكفرة وغات ونالوت، ومصراته، والزنتان والزاوية لأسباب أمنيّة. ويعمل المجلس راهناً على تشكيل إداراة لتسييرشؤون القطاعات الإنتاجية، والخدمية، ولكنه لم يُعلن عن تشكيل حكومة بَعد.[1]

[1].المرجع السابق ،ص،11.

الفرع الأول : مجلس الأمن وإستعمال الفصل السابع للتدخل (القرارين 1970-1973)

إثر الإضطرابات التي بدأت في ليبيا نتيجة للإحتجاجات التي قام بها المواطنين ضد العقيد معمر القذافي التي بدأت تتوسع في الشرق الليبي ،ونتيجة عدم قدرة السلطات الليبية التعامل معها بالد بلوماسية فقد إستعصت الأمور لتصبح ذات نطاق دولي بعد الإنتهاكات التي قامت بها الكتائب القذافي ضد المواطنين ،وإستعماله الأسلحة الثقيلة لوقف الإحتجاجات ،مما جعل مجلس الأمن الدولي يتحرك بشكل ملفت ومباشر مستعملا صلاحياته التي يخولها له الميثاق ،وإعتبر ذلك يهدد أمن وسلم الدوليين خاصة مع تصاعد حدة الردود الدولية والإقليمية ،وكان أبرزها جامعة الدول العربية التي أدانت إنتهاكات حقوق الإنسان وكذلك الإتحاد الإفريقي تم إصدار القرار 1970.[1]

الذي تم بالتوافق بين فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية الذي تضمن ما يلي:

- إدانة الإنتهاكات حقوق الإنسان وأعمال القمع التي تحددت في ليبيا ويطالب السلطات الليبية بوقف العنف ،وإحترام حرية التجمعات ،والرأي وضمان دخول المراقبين ،وضمان دخول الإمدادات الطبية ،والإنسانية ووكالات الإغاثة .

-إحالة الوضع للمحكمة الجنائية الدولية ،ويوصي بتعاون السلطات الليبية في هذا الشأن .

-حظر توريد الأسلحة ومنع السفر بعض رموز النظام وتجميد أرصدتهم المالية التي يتضمنها القرار ومع محدودية تطبيق هذا القرار ،تم إتخاذ قرار رقم 1973[2]، الذي أكد على التدخل الدولي الإنساني في ليبيا وفق الممارسات التي يقوم بها مجلس الأمن ،حيث تم تنفيذ قرار بناء على مبادرة فرنسية بريطانية وبناءا على الطلب تقدمت به جامعة الدول العربية وتضمن التأكيد على نص القرار السابق ،وأقر قيام منطقة حظر جوي والتي تستوجب التدخل العسكري وهذا ماحدث من طرف فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية وبعدها إنظم الحلف الأطلسي للعمليات التي إستند فيها الدول المتدخلة إلى قرار مجلس الأمن القاضي بحماية المدنيين مع إبقاء حظرالأسلحة وتجميد الأصول رموز نظام القذافي.[3]

[1]. القرار1970،الصادر عن مجلس الأمن الدولي في 29فبراير 2011 الخاص بليبيا.
[2] .القرار1973،الصادر عن مجلس الأمن الدولي في 29فبراير 2011 الخاص بليبيا.
[3] .عيساوي إكرام ،مرجع سابق ،ص،54.

وعلى الرغم من التدخل الدولي في ليبيا إستند على الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة الذي يخول مجلس الامن التدخل في حالة تهديد السلم وأمن الدوليين ،وإن إصدار قرار 1973،جاء بطلب من جامعة الدول العربية التي أسندت الدول الكبرى في إصداره على تأييدها فإن هذا التدخل* يبقى ذا أبعاد لا تعد أن تكون زيادة النفوذ في شمال إفريقيا خاصة من جانب فرنسا التي تم تغييبها في المنطقة نتيجة عوامل إقتصادية وسيطرة الولايات المتحدة وبريطانيا على الإستثمارات البترولية ،ولذلك فإن الإطار الإنساني في الغالب كان غائبا في التدخل بليبيا وجاءت المصالح الإقتصادية في هذا الإتجاه بقوة.[1]

أولا: قرار مجلس الأمن رقم 1970:

1/قرارمجلس الأمن رقم 1970: في2011/02/26،إتخذه مجلس الأمن بالإجماع حيال الأوضاع في ليبيا، وبموجب نظام روما المنشئ للمحكمة الجنائية الدولية ،وذلك وفق أحكام الفصل السابع من مثاق المجلس ،فرض عقوبات دولية حول نظام العقيد القذافي وفوض المحكمة الجنائية الدولية بالتحقيق في الجرائم التي إقترفتها قوات القذافي ضد المدنيين الليبيين وقد نص القرار على :

-1/إحالة الوضع إلى المحكمة الجنائية الدولية: وذللك للتحقيق في الجرائم التي إقترفتها قوات القذافي في حق المدنيين،وإحالةالوظع إلى المدعي العام للمحكمة للتحقق فيها.

-2/حظر الأسلحة:في هذه الحالة تتخذ كل الدول الأعضاء ما تراه مناسبا من تدابير لمنع توريد الأسلحة،وما يتصل بها من العتاد إلى الجماهرية العربية الليبية أو بيعها لها أونقلها بشكل مباشر أو غير مباشر،ويشمل ذلك الذخيرة والأسلحة والمعدات العسكرية والغير عسكرية ومركبات وقطع الغيار، والمساعدات التقنية، والمالية وغيرها منأشكال المساعدات،كما تمنع الجماهرية الليبية من تصدير جميع الأسلحة،وما يتصل بها من عتاد.

* .إثر التدخل الدولي في ليبيا وصدور القرار الخاص رقم 1973،بالحظر وأمام تأييد الدول الموالية للولايات المتحدة الامريكية للتدخل وهي الدول العربية (قطر ،الإمارات ،الكويت،...)،قامت شخصيات لإنفصلت عن عن النظام الليبيبتأسيس مجلس الإنتقالي الذي وجد ضالته مع الدول الغربية التي أعطته الدعم المالي ،وحتى في بعض الأحيان الدعم اللوجستي تمثل في السلاح والخبراء العسكريين مما ينذر بتدخل عسكري بري في حالة بقاء الوضع عليه بين قوات النظام الليبي والمعارضة الليبية الممثلة في المجلس الإنتقالي ،والتي جعلت ليبيا تسقط في حرب أهلية ستتطور مع مرور الوقت في حالة عدم إيجاد الحلول مما سيؤدي إلى التأثير دول الجوار خاصة الجزائر التي تشكل أكبر الحدود معها.
- تضمن الدستور الفرنسي 1973 ،الذي جاء بعد نجاح الثورة الفرنسية وقيام النظام الجمهوري مبدأ عدم التدخل بحيث تمتنع فرنسا عن التدخل في شؤون حكومة دولة أخرى مقابل عدم التدخل في شؤونها الداخلية ،كما أدى تسارع الأحداث في أمريكا الجنوبية اتي كانت خاضعة للإستعمار الإسباني ،إلى جعل الرئيس الأمريكي جيمس مونرو يقف بحزم في وجه التدخل الأوروبي في شؤون القارة الأمريكية ،وعلى إثر ذلك وجه هذا الأخير رسالة إلى الكونغرس الأمريكي تضمنت إقرارا لمبدأ عدم التدخل في شؤون القارة .

[1] .المرجع السابق ،ص،54.

3/حذر السفر: يتم منع 16 شخصا من ليبيا ،وهم القذافي وأبنائه فكل من :محمد البغدادي ،عبد القادر يوسف الدبري ،أبو زيد عمر دوردة ،أبو بكر يونس ،معتوق محمد معتوق،سيد محمد القذاف الدم ،عبد الله السنوسي.

4/تجميد الأصول:إذ تقوم جميع دول الأعضاء دون إبطاء تجميد الأموال،والأصول المالية ،والموارد الإقتصادية الأخرى الموجودة في أراضيها والتي تملكها أو تتحكم فيها بصورة مباشرة أو غير مباشرة عائلةالقذافي.[1]

ثانيا:قرار الجامعة العربية :7298،صدر هذا القرار بتاريخ 2011/03/02،إذ قرار مجلس الجامعة على المستوى الوزاري بعد المستجدات ،في ليبيا ،والعاصمة طرابلس، وما عرفته من ممارسات الغير إنسانية من السلطات الليبية والإنتهاكات لحقوق المدنييينمايلي:[2]

*التنديد بالجرائم المرتكبة ضد المدنيين الليبيين من المتظاهرين في المدن الليبية المختلفة من طرف السلطات الليبية ،وخاصة تجنيد المرتزقة ،وإستخدام الرصاص الحي والأسلحة الثقيلة ،والقصف الجوي في مواجهة المتضاهرين ،والتي تشكل الإنتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان ،والقانون الدولي الإنساني الدولي.

* الدعوة إلى الوقف الفوري لأعمال العنف بكافة إشكاله ،وأنواعه والإحتكام إلى الحوار السلمي.

*المطالبة برفع الحظر الجوي على وسائل الإعلام ،وكذا فتح وسائل الإتصالات ،والإستجابة إلى مطالب الشعب الليبي.

*الدعوة إلى تشكيل لجنة عربية لتقصي الأحداث والحقائق الجارية في ليبيا .

*التأكيد من وقف مشاركة الوفد الحكومة الجماهرية الليبية في إجتماعات مجلس الجامعة ،وجميع المنظمات ،والأجهزة التابعة لها.

*أن الدول العربية لا يمكنها الوقوف مكتوفة الأيدي في شأن ما يتعرض له الشعب الليبي من سفك للدماء،وإنها ستسعى التشاور حول أنجح السبل لحماية وسلامة المواطنين ،حتى ولو

---

[1] 1smon adams،"libyaandtheresponsibility"، occationalpaperseries no3.october.2012.p13.

[2] . أحمد القطعاني :"شتاء طرابلس الدامي "المجموعة الدولية للنشر والتوزيع ،بيروت ،2011،ص-114.

لجأت إلى فرض الحظر الجوي ،مع رفع التوصيات إلى الإجتماع القادم لمجلس الجامعة والأمم المتحدة .[1]

ثانيا/ قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1973 :

-قرار مجلس الأمن رقم 1973 هو قرار أصدرته الأمم المتحدة بتاريخ يوم الخميس 17 مارس2011 كجزء من رد الفعل الدولي على ثورة 17 فبراير، يَقتضي فرض عدة عقوبات على حكومة القذافي الليبية أهمُّها فرض حظر جوي فوق ليبيا وتنظيم هجمات مُسلحة ضد قوات القذافي الجوية لإعاقة حركتها ومنعها من التحليق في الأجواء الليبية.

شاركت عدة دول غربية بتطبيق قرار مجلس الأمن الدولي من أبرزها فرنساوبريطانياوالولايات المتحدة الأمريكية، لكن من جهة أخرى فقد أبدت بعض الدول الأخرى تحفظ عليه، من أهمّها روسيا التي اعترض رئيس وزرائها فلاديمير بوتين بحدة شديدة على القرار، وألمانيا التي أبدى وزير خارجيتها قلقًا إزاءه هو الآخر.

آليات تنفيذ القرار 1973

في 19 مارس بدأ التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة، وفرنسا ،وبريطانيا الهجوم على ليبيا في عملية "فجر أوديسا" ، وبدأت القوات بقصف جوي وبحري لأهداف عسكرية ليبية. وأطلقت القوات الأميركية والبريطانية في اليوم الأول 124صاروخا عابرا من طراز "توماهوك" على أكثر من 20 منظومة دفاع مضاد للطيران غالبيتها على طول الساحل الليبي المطل على المتوسط[2].

وأعلنت وزارة الدفاع الأميركية يومها أن طائرات التحالف الدولي نفذت منذ بدء العمليات ما مجموعه 336 طلعة جوية، بينها 108 ضربات جوية .

[1].شادي عمر الشربيني ،حقيقة ما جرى في ليبيا ،مأخوذ من:
http//www.kassion.org/index.php.?mode=artecl.id=94488.

[2]. الدكتور عاصم نايل المجالي : "(تأثير التسلح الإيراني على الأمن الخارجي)" ، دار الحامد للنشر والتوزيع ، ط1 ،الأردن عمان ، 2012 ، ص 143 .

وقد شاركت في هذه العملية عدة دول، على رأسها بريطانيا والولايات المتحدة الأميركية وإيطاليا وكندا وإسبانيا وفرنسا وبلجيكا في حين تعد قطر الدولة العربية التي تشارك بقوات في العملية العسكرية.

إن الهدف الرئيسي من وراء الحصار العسكري هو سياسي بالدرجة الأولى، وهو تحقيق هدف الثورة الشعبية الليبية، والمتمثل في الإطاحة بالعقيد معمر القذافي، و نظامه.*

أثار قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1973 القاضي بفرض حظر جوّي على ليبيا ،والوقف الفوري للهجمات على السكان المدنيين، واتّخاذ "جميع التدابير الضرورية" لحماية المدنيين، والمواقع المدنية في ليبيا، بما في ذلك تنفيذ ضربات جوية، جدلاً في الأوساط السياسية، والأكاديمية والشعبية العربية حول ماهية التدخل الخارجي ومآلاته رغم أنّ القرار جاء بناءً على طلب صريح من الجامعة العربية بتدخّل مجلس الأمن لوقف قتل المدنيين الليبيين من قبل نظام القذافي. لقد نصّ قرار مجلس الأمن على عدم جواز إحتلال أيّ جزء من ليبيا، وإنّما الإكتفاء بفرض منطقة حظر جوّي على الأجواء اللّيبية، واتخاذ التدابير لحماية المدنيين، إلاّ أنّ تسارع الأحداث، وإزدياد وتيرة العمليات العسكرية قد زاد من حدّة الجدل سواء على المستوى الدولي أو على مستوى الرأي العام العربي. في البداية حظي التدخل العسكري الغربي في ليبيا بنوع من القبول نتيجة لطبيعة نظام القذافي، وفقدانه البعد الأخلاقي لاستخدامه القوّة وبكثافة ضدّ المتظاهرين المدنيين سلميا. إلاّ أنّ العمليات العسكرية أثّرت في الرّأي العام العربي أخْذا في الاعتبار حساسية الرأي العام للتدخّل العسكري الأجنبي بعد احتلال العراق. مع الفارق الكبير أن جزءاً من القوى التي ناضلت في السابق ضدّ الاحتلال الأميركي في العراق متورّطٌ مباشرة في الصّراع ضدّ القذافي، ونقصد بشكل خاصّ التّيار الإسلامي في ليبيا وحلفاءَه في المنطقة. يشبه موقف الرّأي العام العربي تجاه ما يجري في ليبيا بعد الضربات الجوية حالة تردّد أكثر ممّا يشبه موقفه الساخط من التدخل العسكري ضدّ العراق. كما لم ينجح نظام القذافي في تغيير الموقف المنتشر ضدّه، رغم محاولاته المستميتة لإضفاء طابع ديني على الصراع باعتباره هجوماً على الإسلام ،واستعماراً[1] .

1/المرجع السابق، ص،145.

* . صدر قرار مجلس الأمن رقم 1973،إثر عدم إستجابة السلطات الليبية لقرار مجلس الأمن رقم 1970،وتدهور الأوضاع الأمنية والإنسانية في ليبيا والخسائر الفادحة في صفوف المدنيين ،فالحالة التي تعرفها الجماهرية العربية الليبية تعتبر تهديد للأمن وسلم الدوليين

تجري الأمور على خلفية تداخل المصالح الدولية مع أولويات ومصالح القوى الليبية الفاعلة في الداخل والخارج في جوّ يسوده قليل من الثّقة وكثير الشّكّ. ولهذا ينبغي تقدير الموقف على معطيات **المصالح الدولية، و أولويات القوى الليبية** الفاعلة على الأرض.

الفرع الثاني:الحلف الأطلسي وتدخله العسكري في ليبيا

إن من أهم معالم التحديث الإستراتجية حلف الشمال الأطلسي ما بعد الحرب الباردة هي مهمة إدارة الأزمات ،دون تحديد منطقة جغرافية معينة ،وجاء ذلك المفهوم في صورة أن يبقى الخلف على أهبة الإستعداد ،في كل حالة من حالات النزاعات ،والمشاركة بنشاط في إدارة الأزمات ،بما يتضمنه ذلك من خلال عمليات للرد على الأزمات ،وذلك وفقا لقرارأتأممية.[1]

وقد كان صدور قرار مجلس الأمن تحت رقم 1973،القاضي بفرض حظر جوي فوق ليبيا،وحماية المدنيين بكافة الإجراءات الضرورية،الشرارة الأولى للتدخل الدولي في ليبيا تحت لواء الحلف الأطلسي الناتو،إذ تداعت الدول الغربية والعربية لتنفيذ القرار،وقد أطلقت الدول المشاركة في تنفيذ القرار عدة أسماء على العمليات العسكرية في ليبيا بحيث أطلقت فرنسا إسمهرمتان،وأطلقت عليها بريطانيا إسم إيلامي،وأطلقت عليها الو م أ إسم فجر أوديسا التي بدأت فعليا بتاريخ 2011/03/19،ولم يكن قرار الحلف الأطلسي بالتدخل في الأزمة الليبية أمرا يسيرا بالنظر لخبراته السلبية في الأزمات الدولية السابقة،وقد إتفق على أخذ قرارات الحلف بالإجماع بين الدول، وذلك دون تصويت، وإنما أي إعتراض من قبل دولة مشاركة في العملية يسقط القرار،والسلطة السياسية الفعلية في الحلف هو مجلس الحلف المتكون من الدول الأعضاء ،وأعلى سلطة عسكرية فيه هي اللجنة العسكرية ولها رئيس يوجه العمليات العسكرية،وقد عين الجنرال شارل بوشار،قائدا للعمليات في ليبيا،ولهذه اللجنة ألية تنفيذية هي الهيئة العسكرية الدولية التي تربط لين هيئات إتخاذ القرارات العسكرية والسياسية،وفقد نشر الحلف الأطلسي ثلاث سفن في منطقة المتوسط،إضافة إلى نشر قوة لتفكيك الألغام،وطائرات مراقبة أواكس .[2]

-وإن إستراتجية الحلف في توسيع نطاق مهامه، وأعطى لنفسه حق التدخل لتنفيذ مهام أمنية في أي مكان من العالم تهدد فيه مصالح أعضائه ،ووقف هذا التصور من الممكن أن يكون

[1]. تيسير إبراهيم القديح: سبق ذكره،ص161.
[2].د.بدرالشافعي:"مرجع سابق،ص،05 .

النظام العربي، وبالأخص ليبيا أحد المواقع المستهدفة لتحركاته العسكرية ،وإن الثروة النفطية في المنطقة العربية كليبيا كانت وستظل في صلب الإستراتيجية الأطلسية، ومصالحها الحيوية ،ومن ثم ستظل واقعة تحت الضغط،والتهديد ،والإستبداد ،في محاولة إحتواء هذه الثروة.[1]

الفرع الثالث: مدى مشروعية التدخل العسكري في ليبيا

-إن إشكالية مدى شرعية التدخل لأغراض ديمقراطية أو إنسانية إذا كانت تستهدف تعميق قيم معينة، ونشرها دوليا دون الأخذ بعين الإعتبار الخصوصيات الثقافية للمجتمعات المستهدفة.

إذ إختلفت مبررات، ومرتكزات التدخل من فترة الحرب الباردة إلى الفترة التي أعقبت نهايتها،وخاصة بالتعامل الحذر مع السيادة الدولية فالتدخل يأخذ الشرعيتة في أغلب الأحيان من ذرائع،وتكييفات الدول التي تقدم عليه،أي أن التبرير يأتي بعد التدخل إما في:

أولا: التدخل الجماعي طبقا لأحكام الأمم المتحذة :فالفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة يبيح التدخل إذا ما أقدمت الدولة المعنية –المتدخل في أمرها- على بعض الأعمال التي تكون من شئنها تهديد الأمن و،السلم الدوليين،أوفي حالة تعدي الدولة المعنية بالتعدي على دولةأخرى.

فعلى صعيد الأمم المتحدة وبالموازات مع التطورات الدولية،وبالنظر إلى السلطات المخولة لمجلس الأمن في تكييف الحالات الموجبة للتدخل بناءا على مقتضيات المادة 39 من ميثاقها، والتي تسمح لها بالتدخل بناءا على السلطة التقديرية.

ثانيا:التدخل بناءا على الطلب :ويكون هذا التدخل بناءا على الطلب بدون ضغط،ويكون من طرف الحكومة الفعلية،والإعتراف للحكومات القائمة بحق الحصول على المساعدات العسكرية الخارجية أمرا لايتفق مع مبدأعدم التدخل،لأن الشرعية الدولية لا تبقى دائما إلى جانب الحكومة القائمة،ففي حالة حق الشعب في تقرير مصيره ترجع الشرعية للشعب،لذلك يجب مراقبة الشرعية القائمة من قبل الدولة.[2]

ثالثا: التدخل ضد التدخل:ففي حالة تدخل دولة في شؤون دولة أخرى يجب التفرقة بين حالة ما كان التدخل مشروعا أو غير مشروع،فلا يجوز التدخل من قبل دولة ثالثة إذا ما كان التدخل الأول مشروعا ويجوز التدخل أذا كان في ذلك أضراربصالح الدولة المتدخلة أو إضرارا بالصالح العام لجماعة دول.

رابعا:التدخل من أجل حماية حقوق الإنسان، وتحقيق الحماية الإنسانية :إذ أن خرق حقوق الإنسان والتعسف في مواجهته كانت في السابق تندرج ضمن الإختصاصات الداخلية للدول،غير أنه مع مرور الوقت، وتنامي إهتمامات الدول بحقوق الإنسان،أصبح للفرد أهمية

[1].د.محمد حسون :"الإستراتجية التوسعية لحلف الناتو وأثرها على الأمن القومي العربي"،مجلة جامعة دمشق للعلوم الإقتصادية والقانونية ،مجلد 26/ العدد الثاني ،2010،ص-368.

[2]المرجع السابق ،ص،369.

كبيرة في القانون الدولي،وهكذا ظهرت مفاهيم متعلقة واجب التدخل وضرورة التدخل،بل وحق التدخل من أجل أخذ الشعب إستقلاله،أو بطلب من الحكومة الشرعية للتدخل للحماية الشعب من الإبادة أثناء الصراعات العرقية الدامية.[1]

-أما فيما يخص موضوع دراستي المتعلق ب التدخل العسكري في ليبيا فما مدى شرعية التدخل في هذه الدولة؟

على أعقاب الأحداث الدموية الغير الإنسانية التي عرفتها المدن الليبية، وعلى إثر تبين مجلس حقوق الإنسان،واللجنة الدولية لتقصي الحقائق لعدد من الخروقات والتجاوزات من طرف النظام ،تبني مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة مجموعة من القرارات التي فرضت السلسلة من العقوبات على الحكومة الليبية،ومثلت الدافع القانوني وأعطت الشرعية الدولية للتدخل الدولي في ليبيا.[2]

لقد جاءت أحكام ميثاق الأمم المتحدة مرنة بصورة تسمح لمجلس الأمن بأن يتمتع بإمكانية القيام بتدخل عسكري ،مستمدا للصلاحيات المعطات له بموجب الباب السابع من الميثاق.

إنطلاقا من هذه الإمكانية ،تبنى مجلس الأمن عددا من القرارات ذات طابع إنساني التي لاتعد أن تكون تطبيقا، وإعمالا للقواعد الواردة في الميثاق، والممارسة منه لصلاحياته الممنوحة في إطار التدابير الأمن الجماعي.[3]

أولا:-قرار مجلس الأمن رقم 1970:في 2011/02/26،أخذ مجلس الأمن بالإجماع حيال الأوضاع في ليبيا،وبموجب قانون روما الموجب المنشأ للمحكمة الجنائية الدولية ،وذلك وفق أحكام الفصل السابع من ميثاق المجلس،فرض عقوبات على نظام معمر القذافي ،وفوض المحكمة الجنائية الدولية بالتحقيق في الجرائم التي إقترفتها قوات القذافي ضد المدنيين الليبيين.[4]

ويضع التدخل الدولي الجماعة الدولية القائمة على أسس لإحترام سيادة الدول، وعدم التدخل

في شؤونها الداخلية ،وعدم إستخدام القوة أمام أقسى الإختبارات ،وقد إلتزمت الجماعة الدولية في مرحلة مابعد الحرب العالمية الثانية بثقافة حقوق الإنسان التي تحرم الإبادة الجماعية للشعوب ،كما تحرم التعذيب والإنتهاك الفاضح لحقوق اللإنسان ،إلا أن هذه المبادئ ذات طابع إنساني من شأنها أن تصطدم بمبادئ السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول ،وقد أفضت هذه الإشكالية إلى بروزإتجاهات فيما يتعلق بتكييف مقف القانون الدولي العام إزاء مسألة مشروعية هذا التدخل.[5]

وإن الحديث عن مشروعية التدخل الدولي خاصة في المنطقة العربية يشكل أحد إرصاهات

[1] إسماعيل يعقوب ،مرجع سابق ،ص،59.
[2] .محمد يعقوب عبد الرحمان :،مرجع سابق ،ص،475.
[3] .عساوي إكرام :،مرجع سابق ،ص،248.
[4] . قرار 1970 ،مرجع سابق.
[5] .د.معمر فيصل خولي :"الأمم المتحدة والتدخل الدولي الإنساني "،إعداد دار الكتب المصرية ،القاهرة ،ط.1،2011،ص،33.

القانون الدولي الذي في غالب الأحيان تحكمه المصالح الدولية، وتعكسه أراء الدول الكبرى التي تربط التدخل الدولي بحماية حقوق الإنسان، والحفاظ على السلم وأمن الدوليين كإطار عام، وتشكل المصالح الإقتصادية الجانب الأخر فيه.[1]

مبدأعدم التدخل:

يعتبر ميثاق الأمم المتحدة مصدر أساسي لهذه القاعدة، والمرجعية للتنظيم الدولي المعاصر، ونصت عليها المادة الثانية من فقرتها السابعة التي جاءت كما يلي :"ليس في هذا الميثاق ما يسوغ للأمم المتحدة أن تتدخل في شؤون التي تكون في صميم السلطان الداخلي لدولة ما ،وليس فيه مايقتضي الأعضاء أن يعرضوا مثل هذه المسائل لأن تحل بحكم هذا الميثاق ،على أن هذا المبدأ لا يخل بتطبيق تدابير القمع الواردة في الفصل السابع."

كما يعتبر مبدأ عدم التدخل من المبادئ الأساسية التي نص عليها ميثاق الإتحاد الإفريقي فقد نصت المادة 02 من فقرتها الثانية عن واجب إمتناع الدولة عن التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى ،وأكدت ذلك الفقرة الخامسة من نفس المادة وبدون تحفظ على نبذ كل أنواع التدخل بما فيها أي نشاط موجه ضد دولة إفريقية أو دولة أخرى ،ولقد كان إعتناق هذا المبدأ إمتدادا لما رسته منظمة الوحدة الإفريقية سابقا.[2]

المبحث الثاني:أثر الأزمة الليبية على أمن المنطقة المغاربية.

تتربع دول المغرب العربي على مساحة تتجاوز 6ملايين كلم^2(6040706) كلم^{2}مشكلة وحدة جغرافية منسجمة تضاريسياً ،و مناخياً جعلت منها فضاءاً جيوسياسياً ،وثقافياً متجانساً لا تتخلله أية حدود، و حواجز إثنية أو حضارية ، وهذا مايستدعي أهمية بناء مقاربة مغاربية أمنية مشتركة لمجابهة التحديات المختلفة خصوصا مابات يعرف بتنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي ، و الأجنحة المسلحة المختلفة التي تفوض بناء الدولة و ترهن عملية الإستقرار.

[1].عيساوي إكرام،مرجع سابق،ص،56.

[2]. محمد عزيز شكري:" مدخل القانون الدولي العام وقت السلم "،دار الفكر العربي ،دمشق،ط.4،1974،ص-ص،315-317 .

*.إنقسم حول مسألة مشروعية التدخل مؤيد ومعارض ،أنصار التدخل يدعمون رأيهم بالتأييد للتدخل بمبررات قانونية وسياسية أبرزها :توفير الحماية الإنسانية لجماعة يعانون الإضطهاد أثناء النزاع المسلح غير دولي.مشروعيته يمكن تبريرها بإحالة ألى نص المادتين 55-50،من الميثاق واللتان تعترفان بوجود مصلحة للمجتمع الدولي ..ومعارضي التدخل الذي نص عليه عموما المواثيق المنشئة للمنضمات الدولية بدلا من عصبة الأمم مادة 10ومرورا بميثاق الأمم المتحدة المادة 7/2 المادة 4/2

المصدر:تيسير إبراهيم القديح :مصدر سابق ،ص-ص،106،107.

ولمعلومات أكثر تفصيلا عن الإتجاهين أنظر:د.معمر فيصل خولي :"الأمم المتحدة والتدخل الإنساني "،ص، 33ومابعدها ..

المطلب الأول :الأمن المغاربي والتهديدات الإقليمية.

تواجه المنطقة المغاربية في دوائرها الجيوسياسية المختلفة تحديات أمنية متشابكة تمثلت تاريخيا في عدد كبير من التهديدات الصعبة المتمثلة في الجريمة المنظمة ،وتجارة، و جمع أنواع السلاح، وصولا إلى تنامي ظاهرة الهجرة غير الشرعية، و إنتشار الأمراض المختلفة ،و هذه الأزمات الأمنية المهددة للفضاء المغاربي الواحد ، أعادت النظر في مبادئ و مفاهيم الرؤية الأمنية الجماعية ، و العقيدة الأمنية المشتركة ، والتعاون، و الإعتماد المتبادل أمنيا .

إن الدائرة الجيوسياسية الإفريقية للأمن المغاربي هي ذلك الجزء الذي يشمل منطقة عبور بري من شمال إفريقيا إلى إفريقيا جنوب الصحراء، و الممتد على مسافة 3862كلم من المحيط الأطلسي غربا إلى البحر الأحمر شرقا أي من داكار إلى جيبوتي مرورا بموريتانيا نو مالي ، النيجر ، تشاد، و السودان مغطيا مساحة.[1]

الفرع الأول:مفهوم الأمن المغاربي

مع التطورات التي شهدها النظام الدولي، تم إعادة النظر في كافة الافتراضات الأساسية للنظريات الأمنية في العلاقات الدولية. فضلاً عن ذلك، أصبحت المشاكل التي تتعدّى المسائل السياسية، والتي تُعرف بالمخاطر الجديدة، مثل: (تهريب المخدرات، والجريمة المنظَّمة عبر الدول، وتهريب المواد النووية، وتحركات اللاجئين والهجرة غير الشرعية، والمخاطر البيئية، والإرهاب الدولي) تطغى على أجندة العلاقات الدولية.[1]

بصفة خاصة، وبرغم من اتفاق الباحثين على أن :

- مفهوم الأمن المغاربي : يكتنف مفهوم الأمن أشكالا عديدة من الإلتباس، و الإختلاف، و التوسع، و عموما يعرّف الأمن وفق دائرة المعارف البريطانية على أنه حماية الأمة من خطر القهر على يد قوة أجنبية ، بينما يبدو الأمن حسب المنظور الواقعي عبارة عن عملية امتلاك القوة الكفيلة بحماية مصالح دولة معينة من أعدائها، و يبقى المفهوم الأمني الأكثر شمولية ما قدمه "روبرت ماكنامرا" وزير الدفاع الأمريكي الأسبق في كتابه "جوهر الأمن" حيث قال" الأمن يعني التطوّر و التنمية سواء منها الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية في ضل حماية مضمونة بتوفير الأمن العسكري لهذه التنمية و حمايتها من التهديدات " و يظيف بان الأمن الحقيقي للدولة ينبع من معرفتها العميقة للمصادر التي تهدد مختلف قدراتها و مواجهتها لإعطاء الفرصة لتنمية تلك القدرات تنمية حقيقية في كافة المجالات

---

[1] .البريد الإلكتروني:nadjiabdenour@yahoo.fr

- أمحمد برقوق، "دور المجتمع المدني في ترقية الحكم الراشد: مقاربة في الحسبة الديمقراطية"، **الشعب**، الجزائر: مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية، العدد: 08، (جانفي 2009)، ص – ص. 02 – 03.

سواء حاضرا او مستقبلا على انه لا يمكن حصر الأمن في الجانب الردعي و العسكري دون توفير المقومات، و السلوكيات التي تعد من أهم ركائزه..

الفرع الثاني: التهديدات المباشرة: تعددت التهديدات الأمنية الجديدة، و تنوعت بحيث يمكن حصرها في الأنواع التالية :

أولا – الإرهاب :

إستفحلت الظاهرة الإرهابية في منطقة الساحل بشكل كبير بحيث تعددت التيارات الإرهابية بشكل كبير في المنطقة بالإضافة إلى بعض الحركات المتطرفة التي لها نفس التوجهات، و هي موجودة في دول الجوار و من أهم هذه التيارات ما يلي:

- تنظيم القاعدة في منطقة المغرب الإسلامي الذي استجمع قواه بفعل عوامل متعددة منها تمكنه من الحصول على موارد مالية مهمة قاربت 70 مليون دولار جراء الفدية التي كانت تعرضها على الدول التي ينتمي إليها الرهائن ، يضاف إلى ذلك حصولها على أسلحة متطورة عبارة عن صواريخ بإمكانها إسقاط طائرات على ارتفاع 11000 ميل تحصلت عليها بفعل الأزمة الليبية التي مكنت من تدفق كبير للسلاح و وصوله إلى يد هذه التنظيمات الإرهابية.

وإزداد هذا التنظيم قوة بتدعمه بـ 600 إرهابي فروا من أفغنستان بعد إشتداد الضربات، و الضغط عليهم وفروا إلى الصحراء الإفريقية، و تمكن التنظيم من تجنيدهم .

- حركة التوحيد و الجهاد : و هو تنظيم يتقاطع مع تنظيم القاعدة ، يعتمد على إختطاف رهائن هو الآخر، و يحاول فرض منطقه في المنطقة .
- تنظيم الجماعة السلفية للجهاد : و مركزها الأساسي ليبيا و تكني نفسها جماعة خالد بن الوليد .[1]

1/المرجع السابق ،ص،06.

- أنصار الشريعة و مقرها الأساسي تونس، و تفرعاتها ليبيا ،و في شمال مالي ، و قد كانت وراء عدد من العمليات الإرهابية من أهما اغتيال السفير الأمريكي في بنغازي ، هذه التنظيمات الإرهابية قامت خلال السنوات الثمانية الأخيرة بـ 100 هجوم إرهابي آخرها مهاجمة قاعدة تقنتورين في الجزائر ، و قد نتج عنها أكثر 160 قتيل .

من التنظيمات[1] الأخرى الأقل تطرفا و لكنها مارست سلوكات غير منتظرة تنظيم أنصار الدين تحت زعامة إياد آغ، و هو من أقدم و أبرز زعماء المتمردين الطوارق .
هذا التنظيم بالرغم من كونه أقل تطرفا إلا أنه يساهم في تسريع للحل العسكري ، إذ في الوقت الذي استضافت الجزائر قادته و تمكنت من إيجاد أرضية توافق بينه و بين تيارات أحرى من بينها حركة الأزواد.
يمكن إبداء ملاحظة أساسية بان هناك ارتباط وثيق بين الجماعات الإرهابية في المغرب العربي بالجماعات الإرهابية القادمة من القرن الإفريقي .
هذا و قد ظهرت في سياق تعامل الدول مع الحركات الإرهابية نظريتين أو إستراتيجيتين للتعامل مع هذه التنظيمات المتطرفة ، نظرية أو إستراتيجية القوة الصلبة ،و التي تعتمد أساسا على الحل الأمني، و التدخل المباشر للقضاء عليها، و لم تتمكن هذه الاستراتيجية من وضع حد للتنظيمات الإرهايبية، و القضاء عليها يشكل نهائي في حين التوجه أو النوع الثاني يسمى القوة الناعمة ، فهو يزاوج بين الحل العسكري، و الحلول السياسية، و السلمية، و يضع أهدافه الأساسية تقليل المنابع و الأسباب التي تؤدي إلى الإرهاب ، كما تعتمد على الأسلوب التفاوضي، و قد إعتمدت عليه الولايات المتحدة الأمريكية، و هو يقوم على القوة العسكرية، و على المساعدات الاقتصادية ،و على تدريب العناصر المحلية

-4الإرهاب الدولي:

وهو الإرهاب الذي تمارسه دولة واحدة، أو أكثر عن طريق تسخير إمكانياتها الدبلوماسية، أو العسكرية لتحقيق هدف سياسي، أو الإستيلاء على مكتسبات أو ثروات غيرها من الدول.

وفضلاً عن أن الإرهاب الدولي يتداخل فيه القانون مع السياسة، وله من الأنواع مالا مجال للخوض فيه الآن، فإنه أيضاً يتخذ اشكالاً عديدة نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر:

[1].ليندا بن طالب:"غسل الأموال وعلاقته بمكافحة الإرهاب"، -دراسة مقارنة- دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، طبعة.1، 2011، ص151.
***الإرهاب الجماعي المنظم:** وهو الإرهاب الذي تمارسه جماعات منظمة تمولها وتشرف عليها مؤسسات أو هيئات أو دول معلنة أو غير معلنة، سعياً لتحقيق أهداف سياسية أو دينية أو مذهبية، مثال ذلك الأعمال الإرهابية التي قامت وتقوم بها جماعات مايسمى ''الإخوان المسلمين'' والجماعات الجهادية الإسلامية المسلحة الأخرى على أمتداد الوطن العربي، وأبرز أشكال الإرهاب الذي تمارسه هذه الجماعات.

يتمركز عموما التيار الإرهابي في كل من الحدود المالية الموريتانية ، شمال مالي ، الحدود لمالية النيجيرية ، شمال تشاد مثلما توضحه الخريطة[1] التالية:

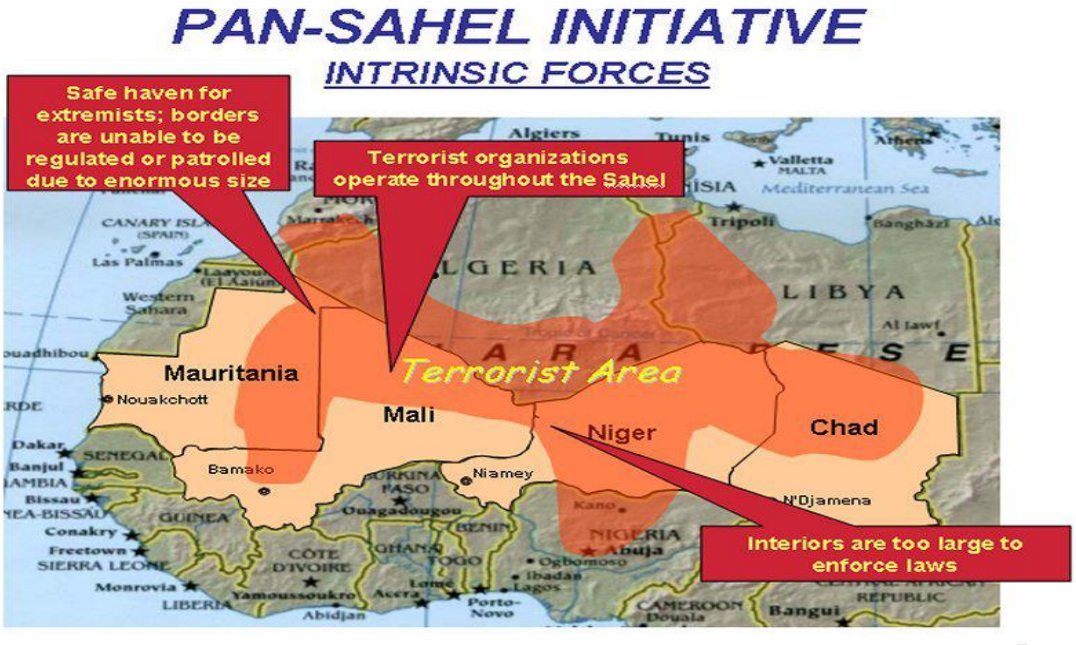

ثانيا: تهريب الاسلحةّ

- في ما يخص قضية تهريب الاسلحة تعتبر جريمة من الجرائم المنظمة، وتعتبر من التهديدا الامنية الجديدة الذي تهدد العالم عامة ودول المغرب العربي خاصة إذ يعتبر من بين تمويلات الارهابية، وهي عبارة عن نقل الأسلحة عبر الحدود أو من مكان إلى مكان بطريقة خفية غير شرعية من أجل أغراض إرهابية أو مقابل مبالغ مالية محددة.

وإن الأسلحة التي تدفقت على الشرق الاوسط من قبل الاتحاد السوفياتي، والدول الصناعية الغربية قد بلغ نسبة مفجعة، وهناك تفسيران أساسيان لهذه الظاهرة 1/قرار كل من الو م أ وإ السوفياتي بتعويض كل من اسرائيل، ومصر على حرب يوم الغفران .

2/ الطلبات المتزايدة للاسلحة المتطورة من قبل الدول المنتجة للنفط خاصة ليبيا .[2]

كما إن تنظيم القاعدة يستغل الصراع الليبي من أجل الإستلاء على الأسلحة كالصواريخ الأرض، والجو ويهربها إلى شمال مالي حيث تمت الإشارة إلى إلى حادثة تهريب الأسلحة في أفريل 2011،على غرار الطراز السابع للقاذفات الصاروخية المضادة للدروع الروسية الصنع ،وبنادق ألية ثقيلة ،وبنادق كلاشنيكوف ومتفجرات وذخائر،وكونتنضيم القاعدة من

1/ACAS Concerned Africa Scholars . US Militarization of Sahara Sahel Security, Space and Imperialism .op.cit.P: 04

[2].د. محمد نصر المهنة : (تطور السياسات العالمية والإستراتجية القومية) ،المكتب الجامعي الحديث ، الإسكندرية ،ط1 ،2007،ص168.

بلاد المغرب قد حصل من ليبيا عل صواريخ "ستريلا" التي تحمل على الكتف، وهي مضادة للطائرات، وتعرف في دوائر الحلف الشمال الأطلسي الذي يعرف بإسم سام بالإضافة إلى تسرب بنادق كلاشنيكوف الألية الثقيلة "أر.بي. جي" و"أف.أم .بي.كا" ومتفجرات وذخائر.[1]

مما لاشك فيه ان زيادة الاعتماد العرب، ومنهم دول المغرب العربي في مجال التسلح يعود بالفوائد على اسرائيل ولاكنه سوف يضطرها على دفع بعض الثمن فطالما ان صناعة القطع تبديل الاسلحة المتطورة بعيدة جيدا عن متناول الدول العربية حتى لان ولسنوات عدة وان هذه الدول ،ومن بينها ليبيا تتاثر بشكل خطير باي خطر للاسلحة في حالة حرب واسعة، ويصبح ذلك بشكل خاص عندما تصبح الولايات المتحدة الامريكية مصدر أساسي لسلاح ،وهذا ما أدى حاليا الى ظهور جريمة تهريب الأسلحة في المنطقة المغاربية.

ويمكن من خلال حادثة الهجوم على مجموعة من قوات الأمن الجزائرية بالقرب من قاعدة تامنراست في 19 فيفري 2012،وضع إحتمل بأن الإرهابيين قد قامو بمغامرة صعبة من أجل الحاجة الملحة للسلاح ،وإذا ربطنا ذلك بقضية تهريب الأسلحة من ليبيا ،فإنه لم يصل بشكل كبيرإلى المنضمات الإرهابية ولكن هذا لا ينفي حصولها على بعض الأسلحة المهمة فلقد أشارت صحيفة الخبر الجزائرية ،وهي إحدى أهم الصحف الجزائرية إلى أن مصادر مطلعة على مكافحة الإرهاب في منطقة الساحل ،قد ذكرت أن الإرهابيين قاموبإستدراج إحدى المروحيات الجزائرية للتحليق على إرتفاعمنخفض،وإستهدافها بصاروخ أرض –جو من نوع "ستريلا"وهو من نوع الأسلحة المهربة التي حصلت عليها القاعدة خلال الأزمة الليبية ،وعليه يتم الإستنتاج أن جماعة تنظيم القاعدة في المغرب تملك أسلحة معتبرة وخطيرة حصلت عليها من خلال تهريب للأسلحة من ليبيا على إثر سقوط نظام الرئيس الليبي السابق معمر القذافي ومقتله[2].

وذلك راجع للازمات، والثوراث او ما يعرف بربيع العربي خاصة لما يحدث لان في ليبيا اثر بشكل كبير على امن المنطقة المغاربية لتهريب الاسلحة ،وتمويل لارهاب بها ، و الدول المغرب اذا توجهو نحوى اوربا لتزود بسلاح فان احتمال تجنب الخطر سيكون اوفر حظا انما يبقى على الاربيين تحمل اعباء الصعوبات الادارية لامداد منطقة الخليج لسلاح خلال الحرب، ومن مهددات الامن المغاربي نستطيع القول حسب دراستي الحرب الاسرائيلية على العرب ومنطقة المغرب العربي ،وبحث النسيج الاستراتيجي ، والسياسي للميزان العسكري، وكذلك إحتمالات، ونتائج أي حرب جديدة مع اسرائيل ،ومن مبررات لإحتياجات لحيازة الاسلحة، وتهريبها من أجل تهريبها، وذلك لتمويل الارهاب، والقيام

[1]. رمضان بن عمري :"مسؤول أمني جزائري يأكد "القاعدة تحصل على الأسلحة من شرق ليبيا "،الخبر ،العدد:6316،2011/04/05،ص،07..
[2]. المرجع السابق، ،ص –ص، 414/413 .

بعمليات ارهابية ،والانقلابات ،والاحتياج العسكري فالأسلحة المطلوبة لتلك الصراعات الداخلية ،والخارجية التي تستخدم فيها القوة، ويمكن ان تخدم الجماعات المنظمة .[1]

ويركز بعض المحللين على سقوط النظام الليبي، وذلك بزيادة تهديد القاعدة مع تسرب الأسلحة الجيش الليبي وظهور معلومات حول حصول القاعدة على بعض القطع المهمة.[2]

أصبحت الجريمة المنظمة التي تقودها شبكات التهريب مصدر خطر حقيقي على الدول المغاربية.

2/ الفرع الثاني :التهديدات الغير مباشرة :

أولا-**المخدرات:** حسب لغتنا هو ما يستر الجهاز العصبي عن القيام بعمله ونشاطه المعتاد فالتعريف العلمي يعرفه على أنه مادة كميائية تسبب النعاس والنوم ،أو غياب الوعي المصحوب بتسكين الألم ،والتعريف القانوني هي مجموعة من المواد تسبب الإدمان ،وتسمم الجهاز العسبي ،ويحظر تداولها أوزراعتها ،أو صنعها إلا لأغراض يحددها القانون ،ولا تستعمل إلا للذي يرخصها له القانون ولا يدخل في تركيبتها المواد المخدرة;لها أنواع متعددة نذكر منها:

المخدرات الطبيعية :وهي من أصل نباتي تستخرج من أوراق النبات أو الأزهار أو الثمار كالحشيش ،القنب ،الكوكا

المخدرات النصف مصنعة :هي مستخلصة من النباتات المخدرة متفاعلة مع مواد أخرى بحيث تكون مواد ذات تأثير أكثر فعالية من المواد الأصلية مثل :الهيروين

المخدرات الصناعية :تنتج من تفاعلات كميائية معقدة بين مركبات كميائية مختلفة في معامل الشركات للأدوية، أومراكز البحوث مثل :المهبطات، المنشطات، المهلوسات . 1

التهديدات والتأيرات المخدرات على الأمن المغاربي:[3]

وذلك من خلال دخول هذه المخدرات في التجارة الغير شرعية والتهريب عبر الحدود الإقليمية وكذلك تعتبر تمويل للإرهاب من خلال التهريب الذي عتبر من أكثر المهددات الأمنية على الدول المغاربية.

أصبحت الجريمة المخدرات التي تقودها شبكات التهريب مصدر خطر حقيقي على الدول المغاربية، خاصة وأن هذه المنظمات أصبحت تمتاز بهيكلة كبيرة ذات ارتباط بأطراف خارجية بدايتها تكون في المغرب، تمر على الجزائر إلى غاية مرسيليا واستعملت تونس والجزائر كمناطق عبور.

---

[1]. د. محمد نصر المهنة : (تطور السياسات العالمية والإستراتجية القومية) ،المكتب الجامعي الحديث ، الإسكندرية ،ط1 ،2007،ص، 168 .

[2]. مريم براهيمي :"التعاون الأمني الأمريكي الجزائري في الحرب على الإرهاب وتأثيره على المنطقة المغاربية "مذكرة ماجستير ،في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ،قسم علوم سياسية وغلاقات دولية ،جامعة محمد خيضر ،بسكرة ،2012/2011،ص،220.

[3]Luis Sémon , Alexander Mattelaer , Amelia .Une stratégie cohérent de l'UE pour le sahel.
In :. http ://www.europarl.europa.eu.P

تشير التقارير الدولية والوطنية إلى أرقام كبيرة، إذ أن تقارير الأمم المتحدة تحصي ما نسبته 30 إلى40% من المخدرات الصلبة تمر عبر هذه المنطقة، ونسبة 27% من المخدرات صودرت في أوربا مصدرها المنطقة المغاربية بقيمة إجمالية قدرها 1,8 مليار دولار.

يضاف إلى هذا فان هذا الفعل يمس كل الإنتاج الآخر وهو مصدر من مصادر عدم الاستقرار في منطقة المغرب العربي خاصة على المناطق الحدودية.

2/التجارة بالبشر:

تعتبر التجارة بالبشر من قبيل الإجرام المنظم لأنها تقوم بها عصابات منظمة تحفز الإجرام وتتخذ من الجريمة نشاطها ومصدرا لدخلها،وجريمة الإتجار بالبشر من المظاهر القديمة وعرفت إنتشارا واسعا خاصة في ليبيا لما يحدث فيها من صراعات وعرفت هذه الأخيرة إنتشار هذه الضاهرة بشكل كبيرمن خطف وتشريد للبشر خاصة الأطفال والنساء منهم من قبل مايسمى بالتنظيم داعش والذي يعتبر من المنظمات الإرهابية الأكثر تهديد للأمن المغاربي فهي تصرفات غير مشروعة إذ تحول البشر إلى مجرد سلعة ،أو ضحية يتم التصرف فيها بواسطة محترفين عبر الحدود الوطنية وفي الداخله بقصد إستعمالهم مقابل أجر متدني ،أو في أعمال جنسية.[1]

- تعريف جريمة الإتجار بالبشرعلى المستوى الدولي : نجد تعريف البروتوكول الأمم المتحدة الخاص بمنع وحظر ومعاقبة الأشخاص الذين يتاجرون بالبشر خاصة النساء والأطفال ،لأنه تجنيد أشخاص ونقلهم بواسطة التهديد والقوة ،ويشمل الإستغلال ،الإستغلال الجنسي ،السخرية أو الخدمة قسرا،أونزع الأعضاء.وقد نصت الفقرة ج من المادة الثالثة على أنه :"يعتبر تجنيد الطفل أو نقله أو إوائه أو، إستقباله لغرض الإستغلال.[2]

ثانيا – الهجرة غير الشرعية: تعني الهجرة في أبسط معانيها حركة الانتقال -فرديا كان أم جماعيا- من موقع إلى آخر بحثا عن وضع أفضل اجتماعيا كان أم اقتصاديا أم دينيا أم سياسيا. الهجرة الغير الشرعية هي انتقال فرد أو جماعة من مكان إلى أخر بطرق سرية مخالفة لقانون الهجرة كما هو متعارف عليه دوليا، أما المصطلح المتداول هو "الحرقة"، و معناه حرق كل الأوراق والروابط التي تربط الفرد بجذوره وبهويته على أمل أن يجد هوية جديدة في بلدان الاستقبال.

تتعدد دلالات الهجرة بين هجرة سرية، هجرة غير شرعية، هجرة غير قانونية، تعتبر الهجرة غير شرعية واحدة من أهم الظواهر التي تعاني منها المجتمعات الحديثة سواء المتقدمة منها، أو المتخلفة،ذلك أنها تعبر عن الحركة السكانية التي تجتاز الحدود القومية

---

[1] لسبكي أهاني: مرجع سابق ،ص-ص،29،30.

[2]. وثيقة أممية رقم :55/25/راس/أ بروتوكول الأمم المتحدة الخاص بمنع وحظر ومعاقبة الإتجار بالأشخاص بخاصة النساء والأطفال ،المكمل لإتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية .
على موقع :http://www.un.org/dosc/asp/ws/as-a/ras/55/25.p?m

الخارجية متجهة من المناطق الأكثر فقرا إلى المناطق الأكثر غناءا ،وكذلك تعتبر نتيجة للسياسات التي تنتهجها الدول التي تجد نفسها في ضل تدفق هائل للأجانب لأقاليمها، وتعددت الإشكالية .

أثرت الهجرة غير الشرعية على الدول المغاربية على مستويين الأول خاص بمواطنيها، والثاني باعتبارها منطقة عبور لعدد من الدول الإفريقية.

بالنسبة للمستوى الأول تعتبر أوربا من أكثر الدول استهدافا، حيث أن الإحصائيات تشير إلى أن عدد المغاربة المهاجرين بطرق غير شرعية هو في حدود 250000 إلى 300000 شخص.

أما المستوى الثاني، وهو الأخطر، والمتمثل في اعتبار المنطقة المغاربية منطقة عبور للمهاجرين القادمين من منطقة الصحراء الإفريقية الكبرى.[1]
وكذالك أصبحت الهجرة الغير شرعية نتيجة للحروب، والإنقلابات، والإضطهاد والعنف، وعدم إحترام حقوق الإنسان، وخاصة في الدول التي تعيش حروب دولية وأهلية كما هو في الدول العربية كليبيا . وليست قضيت الهجرة غير شرعية بالأمر

الجديد إلى أن التحولات السياسية التي تشهدها دول لمغرب العربي أدت الى تنامي مخاطرة حيث نزح ألاف المهاجرين إلى إيطاليا التي قامت بدورها إلى منح هؤلاء المهاجرين تأشيرة الدخول مما دفع فرنسا لتهديد بايقاف العمل إتفاقية شنجم" فلجيران القريبون، والبعيدون لديهم مخاوف مشروعة حول مخاطر الارهاب، وتهريب المخدرات ، والهجرة غير شرعية التي نشئت في منطقة الساحل، وتنتقل الى ليبيا بسبب ما يحدث فيها الأن، وغيرها من دول الشمال لتأثير في الأزمة اليبية ، وتكمن مخاوف هذه الدول من هؤلاء المهاجرين في نقل تدريجي لأفكار والمعتقدات من دول الجنوب إلى نظيرتها في شمال متوسط في ظل تعارض القيم بين الجانبين، وبتالي يبقى هؤلاء المهاجرين في حالة من إقصاء المجتمعي ، والمهني.

المطلب الثاني:إنعكاسات الأزمة الليبية على الدول المغاربية

تواجه المنطقة المغاربية في دوائرها الجيوسياسية المختلفة تحديات أمنية متشابكة تمثلت تاريخيا في عدد كبير من التهديدات الصعبة المتمثلة في الجريمة المنظمة وتجارة و جمع أنواع السلاح وصولا إلى تنامي ظاهرة الهجرة غير الشرعية و إنتشار الأمراض المختلفة ،و هذه الأزمات الأمنية المهددة للفضاء المغاربي الواحد ، أعادت النظر في مبادئ و مفاهيم الرؤية الأمنية الجماعية ، و العقيدة الأمنية المشتركة ، والتعاون و الإعتماد المتبادل أمنيا .[2]

و تتربع دول المغرب العربي على مساحة تتجاوز 6ملايين كلم^2(6040706) كلم^2.مشكلة وحدة جغرافية منسجمة تضاريسياً ،و مناخياً جعلت منها فضاءاً جيوسياسياً وثقافياً متجانساً

[1].عبد اللطيف محمود :**".الهجرة و تهديد الامن القومي العربي"** . القاهرة :مركز الحضارة العربية 2003 ص1 .

[2]. Luis Sémon , Alexander Mattelaer , Amelia .Une stratégie cohérent de l'UE pour le sahel. /2
In :. http ://www.europarl.europa.eu.P

لا تتخلله أية حدود، و حواجز إثنية أو حضارية ، وهذا مايستدعي أهمية بناء مقاربة مغاربية أمنية مشتركة لمجابهة التحديات المختلفة خصوصا مابات يعرف بتنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي ، و الأجنحة المسلحة المختلفة التي تقوض بناء الدولة، و ترهن عملية الإستقرار.

ومنذ سقوط شمال مالي بيد التنظيمات المسلحة في أفريل 2012 ،إزداد الحديث عن التهديدات الأمنية الصلبة الزاحفة من منطقة الساحل، و الصحراء، وتعتبر الجزائر بحكم موقعها الجغرافي الإستراتيجي نقطة إرتكاز، و تقاطع في أية مقاربة أمنية مستقبيلة ، فهي تجسد بواقع قوة الجغرافيا ورسوخ المنطق الإستراتيجي نقطة تقاطع بين الدول المغاربية من ناحية وبين البحر المتوسط، و عمق القارة الإفريقية من جهة ثانية ، ففي التاريخ السياسي الوسيط كانت الجزائر تسمى لمدة طويلة "بالمغرب الأوسط " وقد ساهمت مساحتها الشاسعة (39،42%) من مساحة المغرب العربي، و طول حدودها البرية (6343كلم)يربطها بجميع الدول المغاربية شرقاً ،و غرباً و جنوباً .

إن الدائرة الجيوسياسية الإفريقية للأمن المغاربي هي ذلك الجزء الذي يشمل منطقة عبور بري من شمال إفريقيا إلى إفريقيا جنوب الصحراء، و الممتد على مسافة 3862كلم من المحيط الأطلسي غربا إلى البحر الأحمر شرقا أي من داكار إلى جيبوتي مرورا بموريتانيا ،و مالي ، النيجر ، تشاد و السودان.

هذه التهديدات المختلفة التي تعرفها منطقة الساحل تأثرت بعوامل داخلية وخارجية، ،وأثرت بدورها في دول الحوار، وتعدتها الى كل منطقة المغرب العربي التي أصبحت مركزا لانعكاسات الأحداث وتطوراتها في الساحل الإفريقي.1

1/عبد اللطيف محمود،مرجع سابق،ص،10.

تعقد هذه التهديدات، وإستفحاله أدى إلى ردود فعل متسارعة على المستوى المنظماتي، وعلى مستوى الدول الغربية وأدى في نهاية المطاف إلى التدخل العسكري الذي له تأثيرات مباشرة على الأمن في المنطقة المغاربية.

انطلاقا من هذا فان هذه الورقة ستحاول الإجابة على الإشكالية التالية:

• ماهي انعكاسات التهديدات الأمنية المختلفة في منطقة الساحل و على الأمن في المغرب العربي في ظل سيناريوهات التدخل العسكري الحالية ؟

الإنعكاسات المهددة على منطقة المغرب العربي الجزائر وتونس :

لهذه التهديدات المختلفة ،و توجهاتها العسكرية بفعل الأزمة الليبية، و انعكاساتها على الجزائر، ودول المغرب العربي الذي كان موقفه إتجاه الأزمة الليبية.

فقد كان الموقف الجزائري دبلوماسي وتميز برفضه للتدخل الحلف الأطلسي.

1 – التأثيرات المباشرة على الجزائر :

هذه التهديدات لها إنعكاس مباشر على كل المنطقة ،و لاسيما على الجزائر، و أهم هذه التأثيرات ما يلي[1]:

التدفق المحتمل اللاجئين فبالإضافة إلى25000 لاجئ الموجدين حاليا في الجزائر ، ينتظر أن يصلى إلى 500000 لاجئ في حالة فتح الحدود أو الرضوخ إلى المطالب الإنسانية ما سيشكل مصدر ضعف على الجزائر.

- إمكانية اختراق بعض التنظيمات الإرهابية للحدود و ذلك بالنظر إلى طول الشريط الحدود الجزائري مع مالي و الذي يتجاوز 1400 كم.
- التخطيط لعمليات إرهابية داخل دول الجوار و منها على وجه الخصوص الجزائر ، وبدأت معالمها الأولى من خلال محاولة اختطاف رهائن يعملون في قاعد تقنتورين ثم الهجوم على القاعدة بعد فشل محاولة الاختطاف.

تمركز المخابرات الغربية في المنطقة مما من شأنه أن يؤدي إلى تأثيرات سلبية على حدودنا الجنوبية.

***الإنعكاسات الإقتصادية على الجزائر:**

وذلك من خلال إعتماد الجزائر في إقتصادها على النفط، وبسبب الأزمة الليبية أدت إلى ضعف إقتصادها، وبالتالي أدى إلى تراجع في الإنتاج، وتدهور المعيشي بالتوقف عن العمل وصرف العمال، وفي هذا المجال عرفت الجزائر أزمة كبيرة تهدد إقتصادها بشكل كبير وهي الأزمة المالية العالمية التي إثرت على كل الدول المغاربية.

*الجريمة المنظمة كالتهريب (الأسلحة المخدرات) :أصبحت الجريمة المنظمة التي تقودها

[1]. كتاب المؤتمر الغاربي الدولي ، مرجع السابق ص 1

شبكات التهريب مصدر خطر حقيقي على الدول المغاربية، خاصة، وأن هذه المنظمات أصبحت تمتاز بهيكلة كبيرة ذات إرتباط بأطراف خارجية بدايتها تكون في المغرب، تمر على الجزائر إلى غاية مرسيليا، واستعملت تونس والجزائر كمناطق عبور.
تشير التقارير الدولية والوطنية إلى أرقام كبيرة، إذ أن تقارير الأمم المتحدة تحصي ما نسبته 30 إلى 40% من المخدرات الصلبة تمر عبر هذه المنطقة، ونسبة 27%. من المخدرات صودرت في أوربا مصدرها المنطقة المغاربية بقيمة إجمالية قدرها 1,8 مليار دولار.[1]

- **تهديد الإرهاب على الجزائر** : ظهور جماعات إرهابية على الحدود وذلك للإرتباط الحدودي الجزائري الليبي .

و رغم وعي القوى الكبرى بهذه الاهمية، و منها الاتحاد الاوروبي ، إلا انها تحاول من خلال استراتيجيتها تقليص الدور الجزائري، و تهميشه الى دور تابع في تنفيذ المخططات الغربية في المنطقة، و هو دور تم حصره في محاربة الارهاب مستغلة في ذلك التهديدات التي تواجهها الجزائر. فإذا كانت الجهود الجزائرية تتلاقى مع الجهود الاوروبية، و الأمريكية في الحرب على الارهاب ،إلا أن الجزائر تتصور حل المشكلة في اطار شامل، و متعدد الأبعاد أولها الجانب الإقتصادي، و التنموي، و الجانب السياسي الذي يقوم على الحوار بين جميع الاطراف ،عكس الطرف الأوروبي الذي يركز على الجانب الأمني-العسكري ،و هو ما سوف يزيد من تفتيت مواقف الدول الإفريقية ،و تركيز الضغوطات عليها، و من ثم تقويض الجهود الجزائرية في الحوار مع الاطراف المتنازعة و ابعاد الجزائر من لعب اي دور سياسي فاعل على المستوى البعيد .و هو ايضا ضرب للجهود الجزائرية في التعاون الأمني مع موريتانيا ،النيجر ومالي في اطار القيادة العسكرية المشتركة ،و التي تترجم إرادة الدول في التحكم في المسالة الأمنية بطريقة مستقلة، و في إطار جماعي ،و هو ما يفتح الباب لأوروبا –فرنسا في تكريس تواجدها العسكري الجديد في الساحل الافريقي و التدخل في الشؤون الداخلية لكل الدول و محاصرة الجزائر اكثر فاكثر و ادخال دوال افريقيا الغربية في المعادلة الامنية في الساحل و هذ في حد ذاته ضرب للسياسة الجزائرية التي تحارب القواعد العسكرية في افريقيا و التواجد العسكري تحت أي شكل، و الجهود الجزائرية التي بذلت منذ الإستقلال لدعم السيادة الافريقية على ثرواتهان و على اقاليمها، و فتح الطريق أمام القوى الغربية للتمركز الاستراتيجي في المنطقة.[2]

***عسكرة منطقة الساحل:**

إن مضاعفة التواجد الغربي في المنطقة في شكل مساعدات عسكرية، و تدريب للجيوش ، و قواعد مراقبة، و معلومات سوف يعيد المنطقة الى حالة الإستعمار الجديد تحت

[1]. رمضان بن عمري :"مسؤول أمني جزائري، مرجع سابق ص،09

[2] 1abdElkaderboussalaham.regars sur la deblomatic.algereanne.op.cit.p219.

الغطاء الامني، و محاربة الإرهاب، و كل الجهود التي بذلتها الدول الإفريقية في التحر،ر و الإستقلال إندثرت .[1]

إن الشراكة من أجل الساحل هي غطاء لتقاسم المصالح، و الأعباء ، وتدعيم للتواجد العسكري الفرنسي الذي يتمركز في السنغال بقاعدة عسكرية (1150 جندي)،الغابون(800 جندي)،جيبوتي(2900 جندي) ،و التشاد التي بها قاعدة للعمليات الخارجية (1200 جندي). هذا الى جانب مشروع RECAMP،الموجه لتقوية القدرات الافريقية في ميدان حفظ الامن، و تسعى فرنسا الى استغلال قواعدها في تخزين المعدات العسكرية لهذا المشروع ، و هو ما يعني اضفاء الشرعية على التواجد العسكري الفرنسي في افريقيا .ضف لذلك التدخل الفرنسي في غنيا1990، رواندا التشاد، والغابون.[2]

*فإن هذه الإستراتيجيات المبنية على المقاربة العسكرية-الأمنية ،سوف تضاعف من عدم الإستقرار الذي سوف يزيد من استنزاف الخزينة المالية للدول الإفريقية، و منها الجزائر بالأخص في محاربة الإرهاب دون القضاء عليه . فخارج إطار التنمية و الحوار الشامل، فإن منطقة الساحل ، و المنطقة المغاربية، و بحكم الجوار الجغرافي سوف تظل مهددة .و سوف يظل البديل الاساسي لحل أزمات المنطقة هو مقاربة الأمن الإيجابي paix positive، أو بناء الأمن التي يطرحها المفكر Johan Galtung، و التي تترجم من خلال الإنصاف، العدل و التنمية و غياب ظاهرة الإستغلال و العنف بكل أشكاله و عدم التنكر للشعب في ممارسة حقوقه الإنسانية. و هي المقاربة التي تعتمد أيضا على الجهد المتعدد الأطراف بين كل الدول المغاربية في إطار تفعيل إتفاقية إتحاد المغرب العربي، و التعاون العربي –الإفريقي.

* إن الرهان على المقاربة الأمنية-العسكرية لحل الأزمة في الساحل سوف يؤدي إلى تحول المنطقة الى قاعدة عسكرية فرنسية ،أمريكية ،بريطانية ، و هو في حد ذاته تهديد للدول المغاربية، و مضاعفة الضغوطات عليها مثل ما هو حال منطقة الشرق الأوسط وهو ما يقوض أيضا التعاون المغاربي .[3]

وترتكز علاقات الجزائر بالوم أ في قضية الإرهاب ،ومحاربته في منطقة المغرب العربي لتواجد تنظيم القاعدة في الساحل الإفريقي نوفي ظل ظهور جماعات جديدة تنسق مع التنظيم نتيجة للأزمة الليبية كتنظيم داعش، ومليشيات ،أي أنه وجد إستراتجية جديدة لتقوية نفسه من خلال جماعات صغيرة في أهم المناطق التي يركز فيها نشاطه في أهم المشاكل التي يسعى إلى تجاوزها ،وهي الملاحقة الأمنية وتجفيف منابع التمويل ،ومحاولات التأثير على الشباب لرفع معدلات الإنضمام لهذه الجماعات.

---

[1] Que fait la France en Afrique. In : http://www.liberationafrique.org.

[2] . مريم براهيمي :ا"لتعاون الأمني الأمريكي الجزائري في الحرب على الإرهاب وتأثيره على المنطقة المغاربية"مرجع سابق ص،224.

1/NoemiRal .la stratégie américaine dans la corne de l'Afrique après le 11 septembre : incohérences et . controverses. In : www cepes.uqam.ca.

ويمكن للجماعات أن تأثر شعوب المناطق التي تنشط فيها ،وهذه الجماعات تستغل الأوضاع والتغيير الذي يحصل بشكل فعال ،ومهم لصالحها ،وظهر تنظيم القاعدة نتيجة للأزمة الليبية وذلك من خلال العبور عبر الحدود الليبية نحو الحدود الجزائرية فلقد نشطت في الحدود الجزائرية الجماعة المنظمة تحت تسمية الجماعة السلفية وإنظمت إلى القاعدة الإرهابية من أجل العمل في نطاق أوسع ،وترى السلطات الجزائرية أن هذه الجماعة تتشكل من مايقارب ألف إرهابي ،وعددهم أقل في منطقة الساحل وهذا ما يشير إلى أنها لا تحصل على الدعم والتمويل الكافيين حيث مازالو يركزون على منطقة القبائل كما يتواجد في الجنوب ،وعلى الحدود مع دول الساحل موريتانيا ونيجر، ومالي.

ولقد دعى الزعيم الإرهابي دروكودال في ماي 2011، إلى الهجوم على المصالح الغربية إنتقاما من مقتل زعيم القاعدة أسامة بنلادن ،وفي أكتوبر من نفس السنة دعا أيمن ضواهري الجزائريين ،إلى إتباع مسار الليبيين ،وإسقاط نظام الحكم القائم[1]

وتجدر الإشارة حول وجود الأرهاب وتنظيم القاعدة ينتيجة الأزمة الليبية يستغل الصراع فيها كي يحصل على الأسلحة من بينها صواريخ الأرض –الجو ويهربها إلى شمال مالي.1

ولقد ضعفت أهمية الجزائر في محاربة الإرهاب وفي علاقتها مع الو م أ في هذا الخصوص ،وذلك مع سقوط النظام الليبي ،وبالإشارة إلى التعاون الأمريكي مع المجلس الإنتقالي الليبي للتخلص من الشروط الجزائرية ،لكن هذا التوجه ضعيف من الناحية العملية ،ذلك لأن عدم الإستقرار في ليبيا حاليا لا يؤهلها بأن تكون شريكا للوم

يرى جان بيار فيليو أنه لايمكن حصر التعاون في مستوى العسكري، والمخابرات وذلك لأن التهديد الأرهابي في الدول المغاربية يعد طويل المدى، ويتطلب سياسات مدروسة ،ومناسبة للتعامل مع المناطق الضعيفة، والنائية سياسيا، وإقتصاديا ،لمنع وجود فرص لإستفادة الإرهابيين من الضعف الإقتصادي من خلال التجارة السرية[2]

***تهديد الهجرة الغير شرعية على الجزائر**:

ونظراً لتفاقم ظاهرة الهجرة غير الشرعية إلى الجزائر الأصبحت مسألة تقلق وهي العلاقة المحتملة بين الإرهاب والمهاجرين، حيث أصبح من الاحتمالات الواردة بالخصوص، وجود أعضاء جماعات إرهابية بين المهاجرين، وتحوم الشبهات حول المسلمين من أفريقيا كليبيا.[3]

مما سبق نرى أن الجزائر ترى في الهجرة غير الشرعية خطراً من عدة نواحي ولعدة اعتبارات منها:

[1]. المرجع نفسه ،ص،200

[2].المرجع نفسه22

[3]. محمد لعقاب،"الصراع على المتوسط" **يومية الشروق**، العدد 1133 (2004/07/22)، ص 15

1.الإخلال بالبناء الديموغرافي: حيث أن سيل المهاجرين المتدفق- إذا ما سمح له بالاستمرار- يمكن أن يقلب التوازن السكاني، وبالتالي تزداد نسبة هؤلاء المهاجرين في المجتمعات الأوربية مما يهدد كيان السكان الأصليين على المدى الطويل.

2.الإخلال بالنواحي الأمنية: فهؤلاء المهاجرون غير الشرعيين غير مسجلين ولا يحملون هويات إثبات شخصية، وقد يرتكبون جرائم، وشريحة منهم مسلمون قد ينتمون إلى جماعات مسلحة تؤمن بالعمل المسلح ضد الدول الأوربية في عقر دارها.

3.الإخلال بالوضع الاقتصادي: فرغم أن المهاجرين غير الشرعيين يساهمون في الغالب في توفير أيدٍ عاملة رخيصة، إلاَّ أن ذلك في حد ذاته قد يشكل خللاً في سوق العمل، فهذه العمالة الوافدة إلى أوربا قد تشكل منافساً للأيدي العاملة المحلية، إضافة إلى مشاكل اقتصادية أخرى قد تظهر بسبب عدم القدرة على تقدير أعداد العمالة الوافدة وتأثيرها.[1]

مع غياب إستراتيجية أوروبية أفريقية لمحاربة الهجرة غير الشرعية فإن الأمر لم يخل من بعض المبادرات المشتركة يمكن أن نلخصها فيما يلي:

-طلاق مبادرات مشتركة بين الدول المجاورة لمراقبة الحدود البحرية. وقد يتعلق الأمر بتنظيم دوريات مشتركة لكن مثل هذه المبادرات تبقى محدودة، فهي إلى جانب كونها تتطلب تنسيقا لوجستيا فإنها غالبا لا يمكن لها أن تمتد إلى كافة النواحي البحرية، وبالتالي فإن فعاليتها تظل محدودة.[2]

-نسيق التعاون الأمني على مستوى المعلومات والمعطيات لتفكيك الشبكات العاملة في هذا الإطار. وفي هذا السياق تم عام 1992 إحداث مركز المعلومات والتفكير والتبادل بهدف تنمية التعاون بين مختلف الدول فيما يتعلق بالهجرة غير الشرعية وتنظيم الانتقال عبر الحدود.

-حداث مجموعة تريفي (TREVI) التي تضم وزراء العدل والداخلية، وتستهدف اتخاذ إجراءات بين مختلف الدول المتوسطية لمراقبة الحدود وتحديث الترسانة القانونية لردع المهاجرين السريين وكذلك الشبكات المختلفة العاملة في هذا المجال والناقلين سواء منهم البريين أو البحريين أو الجويين الذين أصبحوا مدعوين إلى الالتزام باليقظة في مراقبة الأشخاص الذين يتم نقلهم بين الدول.

السعي في ظروف سياسية خاصة مع وصول حكومات يسارية أكثر اهتماما بالمعاناة الاجتماعية إلى تسوية أوضاع هؤلاء المهاجرين السريين انطلاقا من بعض الشروط وفي ظل ما يسمى بنظام الحصص، وذلك لإدماجهم ضمن النسيج المجتمعي والتخفيف من

[1]. مصطفي الفيلالي:"، **المغرب العربي الكبير،"** ط2، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1989، ص 21.

EU policy to fight illegal immigration.European commission 10/12/2006.
http://www.europa.eu

معاناتهم داخل المجتمع الذي يقيمون فيه بشكل غير قانوني. وهذا هو المسار الذي سارت فيه الحكومة الإسبانية بقيادة الاشتراكي ثاباتيرو الذي خلف رئيس الوزراء "أزنا".
لكن هذه الخطوات تبقى محدودة ولا يمكن أن تستوعب كافة المهاجرين المقيمين، وفي نفس الوقت لا يمكن أن توقف بشكل فعال من هذا المد. وتبدو هذه الآليات ذات الطبيعة القانونية الأمنية لحد الساعة محدودة التأثير، ومن ثم هناك قناعة واضحة لدى الطرفين -وخاصة دول جنوب البحر الأبيض المتوسط- وكذا العاملين في المجتمع المدني بأنها لا يمكن أن تكون فعالة إلأ من خلال:1

1/مرجع سابق،ص،30.

أولا- إعادة تدبير ظاهرة الهجرة برمتها، ويتعلق الأمر بتفعيل الاتفاقيات المبرمة بين الدول فيما يتعلق بالهجرة والتي تنص على تخصيص حصة من المهاجرين بصورة قانونية تستقبلها الدول المتوسطية المتقدمة.

ورغم محدودية الحصة فإنها قد تشكل صمام أمان بالنسبة لتنظيم الهجرة والحيلولة دون تنامي الهجرة السرية.

ثانيا- علاوة على هذه الإجراءات الجزئية، فقد تبلورت قناعة مشتركة مضمونها أن محاربة الهجرة السرية تتطلب على المدى الطويل مواجهة الأسباب التي تقود إليها، والتي تغلب عليها شروط الفقر وازدياد الفوارق وانسداد الأفق بسبب تنامي البطالة. ومن ثم لا مناص من سياسة تنموية تمكن من خلق فرص العمل واحترام الكرامة الإنسانية.[1]

ومن ثم لا يبقى هذا الهدف ظرفيا وإنما يندرج ضمن إستراتيجية بعيدة المدى تتطلب إصلاحات عميقة على مستوى دول المنبع ومساهمة مادية على مستوى الدول المتقدمة المستقبلة لليد العاملة. وبصيغة أخرى فإن تحقيق هذا الهدف يتطلب تنمية مستديمة قائمة على مشاريع وإنجازات ملموسة تسمح بتثبيت المواطنين في أماكن إقامتهم الأصلية. وفي هذا السياق يمكن أن نشير إلى إعلان برشلونة الذي شكل مقاربة شمولية تحتاج إلى إرادة وانخراط للدول الأوروبية المتوسطية لإنجاحها.

2/إنعكاسات الأزمة الليبية على تونس:

تونس مثلها مثل باقي الدول الغاربية الأخرى تأثرت بالأزمة الليبية في شتى المجالات :
*تأثير الهجرة الغير شرعية : بلغ عدد سكان الاجئين من اندلاع الثورة الليبية اكثر من 500الف منه نحوى 250الف من الليبين مهاجرين بطريقة غير شرعية اذ قدر عدد الليبين الموجودين بجنوب الشرق التونسي بعد اندلاع الثورة 17فبراير 2011 .
ولاية طاوين : المنطقة بطاوين ، عدد الاجئين 30الف .
منطقة الذهيبة عدد الاجئين 3000
منطقة رامادا: 5000الاف .
منطقة السمار:25 الف.
منطقة بئر احمر: 2000 .
منطقة غمراسن: 3000
ولاية مدنيين: المنطقة مدنيين،6000 .
منطقة جرجيس: 5000 .
منطقة جربة: 7000 .
منطقة بن فرحان:2000.

[1].الأبعاد غير العسكرية للأمن في المتوسط ظاهرة الهجرة غير القانونية في المغرب العربي: nadjiabdenour@yahoo.fr

ولاية قابس : منطقة قابس 7000
المصدر : تقديرات الدراسة الميدنية مدعومة بتقديرات
الهلال الاحمر التونسي فيفري 2011 .[1]

يستأثر الموضوع الأمني باهتمام كل قوى المجتمع المدني للصلة الوثيقة التي تربطه بكل القطاعات ولتداعياته المباشرة على السلم، و الاستقرار الاجتماعيين،[2] بما يجعله قاطرة المجتمع نحو الرقي، و التقدّم،غير أن المتتبع الرصين للسيرورة التاريخية للجهاز الأمني منذ استقلال الدولة التونسية ، يستنتج صراحة انه كان "العصا الغليظة" للنظام السياسي القائم في مواجهة الشعب، سواء في الفترة البورقيبية أو زمن حكم بن علي، حيث شكل ركنا أساسيا لإرساء دولة الاستبداد و القمع، واستطاع على امتداد أكثر من نصف قرن من ترسيخ ثقافة الخوف و الخنوع ضمن النسيج الاجتماعي التونسي، و أجهض فيه روح التحرر و الحماسة و الجرأة باتجاه الحق في حياة مدنية ديمقراطية،[3] و لكن في مقابل ذلك كانت الذهنية المجتمعية تعيش داخليا حالة من الاحتقان، و التوتّ،ر و تبقى المعايشة الميدانية لسيرورة المجتمع التونسي، و مختلف إفرازاتها السلوكية كفيلة بأن تمكّن المواطن العادي من أن يلمس بوضوح وضع اجتماعي متأزّم من أهم عناوينه:التفاوت الجهوي والطبقي، استشراء واسع لمختلف أشكال الفساد، انتهاك صارخ لحقوق الانسان،و تقهقر متواصل للقدرة الشرائية للمواطن، إن كل هذه المشكلات الحادة ولّدت تراكما إيديولوجيا بلغ مرحلة من النضج سمحت له بان يقوم بثورة شعبية على كل أشكال القمع و الاستبداد و القهر و مطالبا بالحق في حياة كريمة.[4]

الفرع الثالث: انعكاسات الأزمة الليبية على الدول المغاربية الأخرى :

يمكن حصر أهم التأثيرات على دول المغرب العربي فيما يلي :[5]

- استفحال الهجرة غير الشرعية بالنسبة لكل دول المنطقة .
- إمكانية استفحال التطرف الديني الذي بدا بعضه يرتبط بالتنظيمات ،الأهم من ذلك تنظيم الشريعة .
- التأثيرات الاقتصادية المختلفة من قلة نمو و مخاطر مرتبطة باستفحال الأزمات
- صعوبات، و عجز على مستويات التنمية الإنسانية ،و البناء الديمقراطي .
- استمرار ضعف التعاون البيني بين الدول المغاربية .

---

[1].د.م نجيب بوطالب : "الابعاد السياسية لضاهرة القبلية في المجمعات العربية" ، مقاربيةصوصلوجية،بصورتين التونسية والليبية، المركز العربي للابحاثوالدراسة،السياسات معهد دوحة، اكتوبر 2011 ،ص،24.

[2]. أمحند برقوق، "دور المجتمع المدني في ترقية الحكم الراشد: مقاربة في الحسبة الديمقراطية"، **الشعب**، الجزائر: مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية، العدد: 08، (جانفي 2009)، ص – ص. 02 – 03.

[3].جايمس أندرسون، **صنع السياسة العامة** (ترجمة: عامر الكبيسي) (الدوحة: الدار المسيرة للنشر، د. ت)، ص - ص. 64 – 70.

[4].صاموئيلهنتغتون، **النظام السياسي لمجتمعات متغيرة**، (ترجمة: سمية فلّو عبّود) (بيروت: الفكر الغربي الحديث، دار الساقي، ط.1، 1993)، ص.158.

[5]. مريم ابراهيمي :"التعاون الأمني الأمريكي الجزائري في الخرب على الارهاب و تأثيره على المنطقة المغاربية "،.مذكرة ماجستير بقسم العلوم السياسية ، جامعة بسكرة – 2012 .،ص،22 .

2-لعور راضية : اثر البعد الأمني على العلاقات الاورو مغاربية من خلال سياسة الجوار،ص،10

- أزمات كبيرة على حدود الدول المغاربية مما ئؤدي إلى تبادل اتهامات منها وجود إرهابيين تونسيين في الهجوم على تقنتورين ، اتهام الجزائر باغتيال شكري بلعيد في تونس ...
- توسع المجالات الاقتصادية التوسعية للدول الغربية على حساب مصالح الدول المغاربية .
- تأخر تصحيح الاختلالات المرتبطة باتحاد المغرب العربي بفعل ظاهرة التسلح بين الجزائروالمغرب و كذا لمولجه التهديدات الأمنية المختلفة .
- شهدت الدولة في مالي أزمة متعددة الأبعاد، و بشكل مزمن ترتب عنها هشاشة مؤسساتية جعلها في موقع الدولة الفاشلة بكل المقاييس , و ما يلا حظ أن ثمة
- سببين أساسيين صعدا من حدة الأزمة ،وتطورها إلى نزاع مسلح داخلي في البداية ثم نزاع مسلح دولي مع بداية التدخل العسكري الفرنسي.
- وقوع الانقلاب العسكري ضد الرئيس امادو توري، و هو ما أدخل البلاد في أزمة دستورية ،و في مرحلة اللا شرعية السياسية .
- ـ النزاع المسلح في ليبيا نتيجة التدخل العسكري شكل سببا في انتشار فوضى السلاح في الساحل ككل، وعودة عدد كبير من العناصر الترقية الى مالي مدججة بالأسلحة المتطورة.
- ـشهدت منطقة الساحل عامة، و مالي خاصة في السنوات الاخيرة انتشار خطير للجماعات الإرهابية التي تتغذى من الفكر الجهادي و المتطرف .
- ـتقاطع الإرهاب الجهادي مع الإجرام المنظم العابر للحدود والمتعدد الأشكال الذي ينشط في مجالات إجرامية مختلفة (المخدرات والأسلحة والرق والهجرة السرقة)
- ـتطور أشكال التنسيق بين الجماعات الجهادية الناشطة في الساحل، و مالي مثل القاعدة في المغرب الاسلامي.[1]

ـالأبعاد الإستراتيجية و الجيوسياسية للأمن المغاربي:

"في ممرات الرعب .. خطوط تقاطع القبلية و الإرهاب ومآلات جغرافيا المنطقة "

تأتي هذه المداخلة من باب إبراز إلى أن هنالك عاملين رئيسيين يساهمان في جعل مناطق أكثر من غيرها – كما هو الشأن بالنسبة للحدود الجزائرية – عرضة لتهديدات جماعات

[1].المرجع السابق ،ص،10.

الإرهاب. العامل الأول : هو عدم قدرة الدولة على ممارسة مسئولياتها و صلاحياتها على إقليم خاضع لها بالأساس ، و هذا العامل مشتق من عدم قدرة الدولة على اختراق المجتمع، و تنظيمه ، و فقدان الجدية في قراءتها و تعاملها مع معطياتها الجغراسية ، و مدى احتكار الدولة الشرعي لاستخدام القوة ، و مدى قدرة الدولة على السيطرة على حدودها . أما العامل الثاني : فيتمثل في مدى توفر الظروف الملائمة لوجود التمرد أو الإرهاب ، و هذا العامل أيضا يستند إلى مدى توفر البنية التحتية ، ومدى توفر مصادر الدخل لسكان المنطقة المعنية ، و ملائمة العامل الديمغرافي لعمليات الخروج على القانون .

بالتالي فان الوضع الحدودي في المنطقة ذو الملامح القبلية ، يكرس فوقية العامل الديمغرافي و التركيبة الأثنية التي تعد عاملا رئيسيا في تحديد إمكانيات التهديد و الخطر الذي قد يصدر من تنظيمات العنف المسلح العابرة للحدود ، بالإضافة إلى ذلك بدأت تظهر في منطقة الصحراء مثلا قيما إجتماعية داعمة للتمرد على سلطة الدولة في الكثير من بلدان الساحل، و هو ما يضعف مستقبلا الحدود الجزائرية . و على الرغم من قرب المنشآت النفطية الجغرافي في دول كثيرة من أماكن تواجد الجماعات الإرهابية ، فان البنية الأساسية للنفط نادرا ما تعرضت للهجوم ، نتيجة لعدة أسباب ، منها : إنشغال الجماعات الإرهابية بإستهداف الحكومات المحلية ، فضلا عن أن إستهداف مثل تلك المنشآت يتطلب مستوى من المهارات و التخطيط و الدعم اللوجيستي الذي تفتقده العديد من الجماعات الجهادية العالمية و حتى تنظيم قاعدة الجهاد المركزي بفروعه الإقليمية .[1]

- التهديدات الإقتصادية:

من بين التهديدات الاقتصادية هو تبعية عدد من الدول لانتاجات محدودة، فالجزائر وليبيا تعتمدان فقط على النفط وتونس والمغرب على السياحة، وهذا ما أدى إلى ضعف البنى الاقتصادية لهذه الدول.

من بين التهديدات الاقتصادية الكبرى هو إنعكاسات الأزمة المالية العالمية على أغلبية الدول المغاربية مع إستثناءات نسبية بالنسبة للجزائر لعدم ارتباط اقتصادها المباشر بالإقتصاد العالمي.

مع هذا فإن صندوق النقد الدولي يتوقع أن تتعارض الدول المغاربية لعدة تهديدات أهمها ما يلي:

- تراجع نسبة النمو.
- صعوبة صمود القطاع المالي.
- تراجع الاستثمارات الخارجية وهذا لصعوبة الحصول على قروض بنكية لتمويل الاستثمارات.

1/Dieter Senghaas, «**Is There Any Future For Peace?**», in: ZurDebatte,(The Periodical of the Catholic[1] Academy in Bavaria), 7/2006, pp21-23,

in: http://www.kath-akademie-bayern.de/contentserv/www.katholische.de/index.php?storyID=42

- إمكانية إفلاس الكثير من الشركات والمؤسسات عبر العالم.
- تراجع التحويلات المالية من لمغتربين نتيجة الأزمة.

- إرتفاع واردات الدول المغاربية.[1]

يضاف إلى هذا انعكاسات ما وقع في المنطقة المغاربية في 2011، والذي بقدر ما كان له نتائج ايجابية كانت له انعكاسات سلبية في الجانب الاقتصادي وذلك بفعل الأزمات المتتالية في المنطقة المغاربية.

كذلك استمرار تراجع العلاقات بين الدول المغاربية والتي هي في حدود 3 إلى 4 %.
يمكن حصر أهم التأثيرات على دول المغرب العربي فيما يلي :

- إستفحال الهجرة غير الشرعية بالنسبة لكل دول المنطقة .
- إمكانية إستفحال التطرف الديني الذي بدأ بعضه يرتبط بالتنظيمات ،الأهم من ذلك تنظيم الشريعة .
- التأثيرات الإقتصادية المختلفة من قلة نمو و مخاطر مرتبطة بإستفحال الأزمات.
- صعوبات ،و عجز على مستويات التنمية الإنسانية و البناء الديمقراطي .
- إستمرار ضعف التعاون البيني بين الدول المغاربية .
- أزمات كبيرة على حدود الدول المغاربية مما ئؤدي إلى تبادل اتهامات منها وجود إرهابيين تونسيين في الهجوم على تقنتورين ، إتهام الجزائر باغتيال شكري بلعيد في تونس ...
- توسع المجالات الإقتصادية التوسعية للدول الغربية على حساب مصالح الدول المغاربية .
- تأخر تصحيح الإختلالات المرتبطة بإتحاد المغرب العربي بفعل ظاهرة التسلح بين الجزائر و المغرب و كذا لمواجهة التهديدات الأمنية المختلفة .

فأغلب مناطق التهريب تقع على حافة الشريط الحدودي، و أغلبية ساكنيها من البدو الرحل ، و حياة الكثير منهم تغيرت بتغير النشاط الاقتصادي في المنطقة : فلم يعد يهم الكثير منهم رعي الإبل، و لا الماشية، و لا الفلاحة . إذ وفرت خبرة أولئك بمسالك المنطقة الصحراوية، و متعرجاتها مصدر دخل لهم لا يقدر بثمن : فقدرتهم على تحديد المواقع و الإفلات من مراقبة حرس الحدود ، بل أيضا تتبع المسارات عن طريق النجوم ، تجعلهم أفضل خبراء يستعان بهم لعبور الممرات الوعرة بين كثبان الرمال .

[1].فريجة لدمية : "إستراتيجية الاتحاد الأوروبي لمواجهة التهديدات الأمنية الجديدة – الهجرة غير الشرعية أنموذجا-" مذكرة ماجستير بقسم العلوم السياسية ، جامعة بسكرة – 2011 .

و بنفس تمدد شبكات التهريب ، تنتشر شبكات الإرهاب ، و غالبا ما تعمل هذه الأخيرة على توفير الحماية لمافيا التهريب العابر للحدود طالما أن هناك تزاوج للمصالح بينهما، و أهم الجماعات المسلحة ذات العلاقة هنا " قاعدة الجهاد في بلاد المغرب الإسلامي " و " الجماعة السلفية للدعوة و القتال " و " الجماعة الإسلامية المسلحة بليبيا ".[1]

و نجد أيضا تمديدات النفط، و الغاز في الجزائر، و في الدول المغاربية عموما ، تتماهى نسبيا مع شبكات التهريب، و خارطة إنتشار خلايا الإرهاب على بعد مئات الأميال من الصحاري المقفرة . و لم يكن غريبا أن يكون أكثر الأعضاء من الأجيال الجديدة من تنظيم القاعدة ،و المهرب، و المصاهرة دورا في إيجاد ملاذا آمنا و حماية للتنظيمات الإرهابية في منطقة الساحل ، إستنساخا لتجربة القاعدة في المناطق الحدودية الباكستانية – الأفغانية الخاضعة لحكم طالبان آنذاك ، و هو ما يوفر سهولة المرور للمهربين و سهولة التخفي و الحماية للإرهابيين .[2]

وأختم ورقتي هذه مؤكدًة على أنه بدون الإستناد للروابط الجغرافية والتاريخية بين دول المنطقة وبدون وضع تلك الروابط في حسبان صانعي القرار فإنه لن يكون هناك أي حلٍ ناجع لقضية تحقيق الأمن المغاربي خاصة وأمن دول ضفتي الصحراء عامة، ولابد من الاستفادة من التجارب والخبرات التاريخية المتراكمة ودعمها، ومن هذا المنطلق أوصي بالآتي[3]:

1 ـ تدعيم الروابط التاريخية و الجغرافية الأمر الذي من شأنه أن يخلق انتماءً وتواصلاً وتعاون السكان مع السلطات والقيادات الأمنية بشكل ودي يستحيل معه تغلغل الحركات الهدامة أو الإرهابية المسلحة.

2 ـ ضرورة العمل على تطوير طرق ووسائل النقل والمواصلات الجغرافية وإحياء القديمة منها لما لها من اثار اقتصادية وأمنية إيجابية.

[1].جايمس أندرسون:" **صنع السياسة العامة"** (ترجمة: عامر الكبيسي) ،الدوحة: الدار المسيرة للنشر، ص - ص. 64 – 70.

[2].صاموئيلهنتغتون،:" **النظام السياسي لمجتمعات متغيرة**،" (ترجمة: سمية فلّو عبّود) (بيروت: الفكر الغربي الحديث، دار الساقي، ط.1، 1993)، ص.158.

[3]. علاء الدين زكي:" جريمة الإرهاب،" دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، طبعة.1، 2010، ص 74.

خلاصة عامة:

نتائج وتوقعات عن دولة ليبيا مابعد سقوط النظام:

بعد إنتهاء التدخل الدولي في ليبيا بسقوط نظام بداية لمرحلة جديدة ،يكتنفها العديد من الغموض ،والمصير المجهول لشكل الدولة بعد القذافي أدى إلى بروز العديد من السيناريوهات لهذه المرحلة الجديدة ومن بين أبرز ماحدث :

1/- قيام الحرب الأهلية وتقسيم ليبيا.[1]

2/- ضعف المؤسسات السياسية والإدارية لمرحلة ما بعد القذافي .

3/- إنتشار الأسلحة والميليشيات .[2]

4/-الإنتماءلت والولاءات القبلية .

5/- إستمرار المرحلة الإنتقالية والتدخل4[3]

6/- التأخر في ملأ الفراغ السياسي.[4]

7/ -بروز الجهوية والقبلية .[5]

8/- بروز الإستقطاب الإديولوجي.[6]

9/- بقايا النظام السابق .

إنتشار المليشيات المسلحة .[7]

10/- التدخل الدولي في الشؤون الداخلية الليبية .

سيناريو التنبأ لدولة ليبيا مستقبلا:

1/- قيام دولة القانون والديمقراطية .[8]

2/- وجود إدارة مؤسساتية بعد القذافي .

3/-بناء مؤسسة عسكرية ونزع السلاح .

4/-تنظيم الإنتخابات رئاسية وتشريعية .

5/-الأحزاب والجماعات المحلية .

6/-إختيار حكومة إنتقالية ومجلس خاص لترتيب للإنتخابات .

7/-وضع وصياغة دستور .

إذا تحقق سيناريو قيام دولة القانون والديمقراطية في ليبيا على المدي القريب أو البعيد فإن ذلك سيكون وفق إحتمالين إثنين .هما:

---

[1] صالح الخثلان :"بعد القذافي مازال الطريق طويلا "،مجلة العرب الدولية ،العدد 1571،أفريل 2012،ص 31.

:

[2] ميلاد الحارثي :"سيناريوهات المواجهة المساحة في ليبيا مؤخوذ من: 6707/ http://diae.net

[3] يوسف محمد الصواني :"ليبيا بعد القذافي الديناميات المتفاعلة ،مجلة المستقبل العربي ،العدد 395،جانفي 2011ص،35.

[4] عبد الإله بالقزيز :"مشكلات مابعد القذافي"،مجلة المستقبل العربي ، العدد393،نوفمبر2011،ص، 121.

[5] منصف الوناص :"القبيلة والسلطة في ليبيا "،مجلة المغرب الموحد ،العدد 12، ماي 2011،ص، 19.

[6] خير الدين وأخرون :"الربيع العربي إلى أين ؟أفاق جديدة للتغير الديمقراطي ،مركز الدراسات الوحدة العربية ،2011،ص،273.

[7] تقرير الشرق الأوسط رقم 115، المحافظة على وحدة ليبيا ، التحديات الأمنية في حقبة ما بعد القذافي ،ديسمبر 2011،ص.04.

[8] وليد سكران ،دولة ديمقراطية أو معسكر مؤخوذ من:- http://www.al-watan.com/viewnews.aspx?n

1*الإتجاه الإسلامي :فالدور الذي ستلعبه الحركات الإسلامية في ليبيا سيكون دورا محوريل ومحركا رئيسيا لتحديد شكل الديمقراطية في ليبيا فتيار إخوة المسلمين

المعروف بالتنظيم له حظوظ كبيرة في الوصول إلى السلطة وإذا تحقق هذاالإحتمال سيكون شكل الدولة في ليبيا إسلامي يستند إلى الشريعة الإسلامية ،ومبني على قاعدة التعددية والشورى ،وأن الحاكم ليست له السلطة المطلقة .[1]

2*الإتجاه العلماني :وهو الإتجاه الذي يدعو بإقامة دولة مدنية في ليبيا ،ويندد بإختطاف الديمقراطية تحت مسمى إسلامي ،وإستخدام سطوة الدين على العامة والتضاهر بالديمقراطية للوصول إلى السلطة ،إذا تحقق إحتمال وصول هذا الإتجاه إلى السلطة سيكون شكل الدولة مؤسساتي على أسس غربية مع إختلاف ،وهذا الإحتمال أكثر ترجيحا في السيناريو الديمقراطي .[2]

[1]-أسامة مخيمر :"الأوضاع في ليبيا من الثورة إلى الجمود "، أخبار الساعة ، العدد، 4521،أفريل 2012،ص، 14.
[2] اص،15.لمرجع نفسه

خلاصة الفصل:

ومهما يكن من أمر فإنه ينبغي أن لا يترك الحبل على الغارب للمتسببين في إشعال فتيل هذه الحرب الخطيرة وأن لا يستمر التغاضي عن العوامل التي تقوم بتغذيتها وإعادة إنتاجها.

فلا بد من تضافر الجهود الضرورية وتعبئة الوسائل اللازمة لتطويق هذه الحرب ومعالجة مسبباتها في المنبع، ولهذا الغرض فإن من الضروري على المديين القصير والمتوسط، أن يصار إلى وضع برنامج لتشغيل الشباب والحد من البطالة، تصاحبه حملة إعلامية مكثفة تستهدف محو الأمية الدينية، والتوعية الاجتماعية ونشر ثقافة المواطنة وفكر التسامح، والانفتاح، على أن تساهم الدول الغنية في تمويل ومتابعة تنفيذ هكذا برنامج.

ويجب كذلك أن تعمل البلدان المغاربية على تفعيل وتقوية اتحاد المغرب العربي، ليصبح فضاء اقتصاديا، و جيواستراتيجيا مؤثرا في المشهد الدولي، وقادرا على تغيير سياسات الدول الغربية تجاه القضايا العربية، من خلال استعمال لغة المصالح ومنطق المقايضات والتنازلات المتبادلة. ولعل أول عقبة يجب تجاوزها على هذا الدرب هي معضلة الصحراء الغربية التي يتوجب على الجزائر والمغرب أن يتحليا بالمرونة المطلوبة للتوصل بشأنها إلى حل توافقي يرضي جميع الأطراف ويضع حدا مرة وللأبد، لتعطيل مؤسسات المغرب العربي وعرقلة مسيرته؛ كما أنه يتوجب على البلدان المغاربية تكثيف التعاون الاقتصادي، والتنسيق العسكري والاستخباراتي من أجل مواجهة العصابات الإرهابية التي تعيث فسادا في كل الفضاء المغاربي،
وتسعى إلى إجهاض الجهود المبذولة داخله من أجل الانتقال السلس إلى النظام الديمقراطي الذي تطمح إلى إقامة كل الشعوب المغاربية، علما أن تحقيق هذا الهدف
في مختلف أبعاده يتطلب وجود إرادة سياسية مشتركة ورؤية استراتيجية موحدة لمستقبل الفضاء المغاربي ولطبيعة مشروع المجتمع الذي يجب أن يقام داخله في منظور ما سوف يواكب ظاهرة العولمة من تحديات يلزم رفعها ومن رهانات يجب كسبها.

الخـــــــاتمــة

بعد دراسة ، و التحليل التدخل الدولي في ليبيا،و من خلال التطرق إلى المفاهيم ،وأنواع التدخل ، ودراسة المكانة الجيواستراتيجية لليبيا ودوافع التدخل ، وأطرافه ،ومراحله توصلنا إلى النتائج التالية :أن تدخل الدولي من المفاهيم التي يكثر فيها الجدل الاختلاف بين الجوانب السياسية والقانونية ، وكذا تعدد النظريات ، والمدارس الفكرية التي تناولته ، انطلاقا من تفسيرها للعمل التدخلي وتصوراتها له ، ويتجلى ذلك في:

- كون التدخل الدولي مفهوم متغير خاضع للآليات والميكانيزمات والظروف التاريخية التي ساهمت في تجسيده عمليا ، وبرغم أن تدخل فكرة تاريخية قديمة شهدته العلاقات الدولية ، والذي يعرف عدة تعاريف مختلفة بين مدارس العلاقات الدولية حيث أصبح يرتبط بالعديد من الأوصاف التي منها التغلغل والغزو ، وتعدد هذه التعاريف واختلافها أدى إلا دخول الدارس له في مأزق لتحديد المفهوم الاصطلاحي.

ولحل هذا الإشكال اقترح العديد من الباحثين بعض التعارف التي تتداخل فيما بينها في خاصيتين أساسيتين إذا توفرتا يمكن وصف العمل بأنه تدخل فكلما كانت تهدف إلى تغيير أو الحفاظ على النظام السياسي أو السلطة السياسية القائمة ووصفت بأنها تدخل .

إن التدخل الدولي في ليبيا مر بالعديد من المراحل وشاركت فيه العديد من الأطراف ،وذلك نتيجة العديد من الدوافع والأسباب ،وقد خلف هذا التدخل العديد من النتائج ،وقد توصلنا من خلال ذلك إلى.

-أن هناك العديد من الدوافع والأسباب التي أدت إلى التدخل الدولي في ليبيا التي تعتبر في تجسيد تجسد في أزمة لوكاربي ن ومحاولة ليبيا امتلاك السلاح النووي ما خلق نوعا من العذاب العداء ودخوله في أزمة الداخلية بين النظام ، المعارضة الشعبية ،وما نتج عنه من انتهاكات في حقوق الإنسان ما افقد النظام شرعيته خاصة بعد اعتراف بالمجلس الوطني الانتقالي الليبي .

كما لعبت المؤسسات الدولية دورا مهما في الأزمة الليبية فقد كان التدخل فيها له قاعدة دولية متمثلا في هيئة الأمم المتحدة ومجلس الأمن بحيث تمي التدخل بدافع قانوني من خلال إصدار القرارين 1970-1973.

وأن تدخل الدولي في ليبيا إمتاز بسرعة ، ولعبت فيه العديد من الدول الأجنبية والعربية أدوارا أساسية .

وإن التدخل مر بالعديد من المراحل ،وكانت البداية التدخل الفعلي للعمليات بقيادة الو م أ وفرنسا وبريطانيا وكان لها دور كبير في تدمير قوات القذافي ،وتعزيزاها الأمنية والدفاعية ،ثم انتقال القيادة للحلف الأطلسي .وإن مصير ليبيا بعد القذافي سيكون إفراز لمجموعة من العوامل متداخلة ،ومن بين ما حدث في ليبيا الحرب الأهلية ، عدم التحكم في لأوضاع .

إن القاعدة النظرية والقانونية القائمة على جماعية التدخل التي تضمن غياب المصلحة الفردية لدول وتكفل تحقيق الأهداف الإنسانية كانت في الحالة الليبية عبارة عن واجهة لتدخل الممارسة أثبتت عدم تطبيقها فتدخل رغم انه كان جماعي وبقرار اميى و تحت لواء الحلف الشمال الأطلسي إلا أن المصالح الفردية كانت المحرك الأساسي لنزعة التدخلية فكل دولة من الدول الكبرى تدخلت في ليبيا بناء على مصالحها الخاصة ، وان التدخل في ليبيا رغم أن كان لغرض إنساني ، وبدعوة الحد من انتهاكات النظام السياسي لحقوق الإنسان إلا أن الهدف الأساسي الذي كان وراء التدخل هو إسقاط النظام السياسي القائم والقضاء على القذافي وتغطية هذا الهدف بأسباب إنسانية وامتلاكه الشرعية الدولية ، وهذا الهدف الذي حققته الدول الأجنبية أدخل ليبيا في حالة من الفوضة وعدم وجود سلطة مركزية مسيطرة على زمام الأمور في ظل إنتشار الكبير للأسلحة والميليشيات وعدم الإتفاق بين القبائل حول صيغة موحدة ونهائية لدستور ما يكفل استقرار الحياة السياسية في ليبيا وفي الأخير نخلص إلى أن تدخل الدولي في ليبيا كان له دور كبير في إسقاط النظام وأن التدخل ساهم بشكل كبير في دعم ، مساندة قوات المعارضة لسيطرة، وتغلب على قوات النظام وذلك من خلال الدعم الجوي وحتى الميداني ولولا التدخل لما تمكنت المعارضة من إسقاط النظام .

قائمة المصادر و المراجع

1.الكـتب

أ.بالعربيـة:

د. محمد يعقوب عبد الرحمن :"التدخل الإنساني في العلاقات الدولية "،أبو ظبي:مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتجية ،ط.1، 2004.

2- د. معمر فيصل خولي:"الأمم المتحدة والتدخل الإنساني "،القاهرة:إعداد دار الكتب المصرية ،ط.1، 2011.

3- د. محمد عبد الباقي الهرماسي :"المجتمع والدولة في المغرب العربي،مشروع إستشراق مستقبل الوطن العربي،بيروت:مركز الدراسات الوحدة العربية ،ط.1 ،1987.ط.2 ،مزيدة ومنقحة،1992، ط.3، 1989، 2001.

4- د.محمد جابر الأنصاري ،عدنان السيد منسقا،عبد الإله بالقزير ،د.ساسين عساف:"النزاعات الأهلية العربية ،العوامل الداخلية والخارجية "،بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية ،ط.1، 1992،ط.2، نوفمبر 2001، 2001.

5-عبد القادر رزيق المخادمي :"النزاعات في القارة الإفريقية 'إنكسار دائم أوإنحسار مؤقت' "،القاهرة :دار الفجر للنشر والتوزيع،ط.1 ،2005.

6-عصام نايل المجالي :"تأثير التسلح الإراني على الأمن الخليجي"،الأردن:دار الجامد للنشر والتوزيع ،ط.1، 2012.

7-هشام محمود الإقداحي:"تحديات الأمن القومي المعاصر –مدخل تاريخي سياسي- "،الإسكندرية :مؤسسة الشباب الجامعة ،بدون طبعة،.2009

8-اللواء جبرائيل بيطار :"المظاهر العسكرية للصراع العربي الإسرائيلي"،ندوة دولية حول حرب تشرين عقدت في القدس:المؤسسة العربية للدراسات والنشر ،بدون طبعة ،.1975

9- السيد مصطفى أحمد أبو الخير :"الشركات العسكرية والأمنية الدولية الخاصة"،دراسة قانونية سياسية 'تجربة عراقية إفريقية' ،القاهرة:إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع ،ط.1، 2008.

10- صمويل هنغتون:"صدام الحضارات ،إعادة صناعة النظام العالمي"،أبو ظبي:مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتجية ، بدون طبعة،1999.

11- أحمد القطعاني :"شتاء طرابلس الدامي "،بيروت : المجموعة الدولية للنشر والتوزيع نبدون طبعة ،2011.

12- د.محمد إبراهيم الحسن:" دراسات في جغرافية أوربا وحوض المتوسط"، الإسكندرية :مركز للاسكندرية للكتب ، بدون طبعة ،1999.

13- عبد العزيز طريح شرف:" جغرافية ليبيا" ،الإسكندرية:منشأة دار المعارف ،بدون طبعة،1973.

14- يوسف محمد الصواني:"الولايات المتحدة وليبيا تناقضات التدخل ومستقبل كيان ليبيا" ليبيا: جامعة الطرابلس ،بدون طبعة.

15-د. تيم تبلوك :"الغقوبات والمنبوذين في الشرق الأوسط (العراق ،ليبيا،سودان ،)"بيروت:،مركز الداسات الوحدة العربية ،ط.1، ،تموز 2001.

16-د. سالم حسين البرناوي:"السياسة الخارجية الليبية دراسة نظرية تطبيقية في المفاهيم والأهداف والعوامل والوسائل "،بنغازي:مركز البحوث الإقتصادية ،بدون طبعة ،2000.

17- أحمد النعيمي : "السياسة الخارجية "،الأردن:دار الزهران للنشر والتوزيع ،،بدون طبعة.

18- د.معمر فيصل خولي:"الأمم المتحدة والتدخل الدولي الإنساني"،القاهرة:إعداد دار الكتب المصرية،ط.1، 2001.

19- د.بدر الشافعي: "إشكالية التدخل الدولي في ليبيا"،مكة المكرمة:دار النشر ،بدون طبعة ،مارس 2015 .

20-د. عدي محمد رضا يونس:"التدخل الهدام والقانون الدولي العام "،القاهرة:دراسة مقارنة،المؤسسة الحديثة للكتب ،بدون طبعة ،2010 .

21- يحيى علي العلى:"التدخل في الشؤون اللبنانية من إتفاق طارق"،دمشق:دار الطباعة للنشر والتوزيع،بدون طبعة ، 2010.

22- ليلى نقول الرحباني:"التدخل الدولي مفهوم في طور التبدل"،دمشق: منشورات حلبي الحقوقية ،بدون طبعة ، 2011 .

23- يوسف ناسف حق:"نظرية في العلاقات الدولية "،بيروت:دار الكتب العربية،بدون طبعة،1995.

24- د.أحمد السيد النجار:" قضية لوكربي ومستقبل النظام الدولي" ،بيروت:مركز دراسات العالم الإسلامي، بدون طبعة،1990.

25- مها محمد شبوكي:"إشكاليات قضية لوكربي أمام مجلس الأمن"،بنغازي :دار الجماهرية للنشر والتوزيع، بدون طبعة ،2000.

26- خليل عبد السيد:"جماهرية الدم والنار "،القاهرة: دار الكتب العربي،بدون طبعة ،2012.

27- وين بون ليبيا وإنتشار الأسلحة النووية،ترجمة مركز الخليج للبحوث،الإمارات العربية المتحدة :مركز الخليج للبحوث،بدون طبعة، .2008

28- د. مفتاح علي جوبلي: "مذكرات اليوم الأول،ثورة 17 فبراير"بيروت:،الدار العربية للعلوم، ناشرون ، 2012

29- د. كاضم الموسوى:"زمن الغضب العربي الثورات الشعبية الجديدة "،القاهرة:الهيئة المصرية للكتب،بدون طبعة ،2011.

30- أيمن السيسي :"ثورة 17فبرايروالوجه السري للقذافي"،القاهرة:الهيئة المصرية للكتب ،بدون طبعة،2011.

31- السيد ولد أباه:" الثورات العربية المسار والمسير"،لبنان:جداول للنشر والتوزيع ،بدون طبعة،.2011

32- حسن صبرا:"نهاية جماهرية الرعب "،بيروت:الدار العربية للعلوم الناشرون ،بدون طبعة ، .2012

33-د.معمر فيصل خولي :"الأمم المتحدة والتدخل الدولي الإنساني "،القاهرة:إعداد دار الكتب المصرية ،ط. 1 ،2011.

34-د.-محمد عزيز شكري:" مدخل القانون الدولي العام وقت السلم "،دمشق:دار الفكر العربي ،دمشق،ط.4 ، 1974 .

35—أمحد برقوق:" "دور المجتمع المدني في ترقية الحكم الراشد"،مقاربة في الحسبة الديمقراطية"، الشعب، الجزائر: مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية، العدد: 08، جانفي 2009.

36-- ليندا بن طالب : "غسل الأموال وعلاقته بمكافحة الإرهاب"، الإسكندرية:-دراسة مقارنة- دار الجامعة الجديدة، ، طبعة .1، .2011

37- محمد نصر المهنة :" (تطور السياسات العالمية والإستراتجية القومية) "الإسكندرية:،المكتب الجامعي الحديث ، ا،ط1 ،2007.

38-أهاني السبكي :"عمليات الإتجار بالبشر "الإسكندرية: دار الفكر الجامعي ،ط.1، 2010.

39- عبد اللطيف محمود :".الهجرة و تهديد الامن القومي العربي . "القاهرة :مركز الحضارة العربية ،بدون طبعة، 2003 .

40- ـ د.م نجيب بوطالب : "الابعاد السياسية لضاهرة القبلية في المجمعات العربية" الدوحة:،مقاربية سوسيولوجية،بصورتين التونسية والليبية، المركز العربي للابحاث والدراسة،السياسات معهد دوحة، اكتوبر2011

41- جايمس أندرسون:" صنع السياسة العامة " (ترجمة: عامر الكبيسي) ، الدوحة: الدار المسيرة للنشر، د. ت، بدون طبعة ،.1990

42- صاموئيل هنتغتون، النظام السياسي لمجتمعات متغيرة، (ترجمة: سمية فلّو عبّود) (بيروت: الفكر الغربي الحديث، دار الساقي، ط.1، 1993).

43-مصطفي الفيلالي:" المغرب العربي الكبير،"، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية،ط.1 ، .1989

44- منصف وناس :"السلطة والمجتمع والجمعيات في ليبيا "،مطبعة الوفاء ،تونس،ط.1، 2000.

45 - د.محمد نجيب بوطالب:" الابعاد السياسية للظاهرة القبلية في المجتمعات العربية: مقاربة سوسيولوجية للثورتين التونسية والليبية"،الدوحة:مركز الدراسات لنشر والتوزيع

.2011

46- د.محمد عزيز شكري:" الاحلاف والتكتلات في السياسة العالمية" الكويت:عالم المعرفة المجلس الوطني لثقافة والفنون والاداب، ط.7. 1990.

47- د.اليكس كالينيكوس:" الاستراتيجية الكبرى الامراطورية الامريكية"،مركز الدراسات الاشتراكية.

نواف عبد الرحمن القديمي :"الاسلاميون وربيع الثورات الممارسة المنتجة للافكار"، مركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، قطر،بدون طبعة 2012..

48- د.أمحمد المالكي:"الحركات الوطنية والإستعمار في المغرب العربي "،لبنان :مركز الدراسات الوحدة العربية،ط.1،1993،ط.2،1994.

49- د.أمحمد عبد الرحيم مصطفى:"الولايات المتحدة والمشرق العربي"،الكويت:عالم المعرفة المجلس الوطني للفنون والثقافة والأداب، ط.4،1990.

50- علي عبد اللطيف أحميدة :" دولة مابعد الإستعمار والتحولات الإجتماعية في ليبيا"،قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ،.2012

51 –جون أربيرادلي، ترجمة :شيماء عبد الحكيم طه :"مابعد الربيع العربي"،القاهرة:كلمات عربية للترجمة والنشر ،ط.1، 2012.

52- د.مروان بشارة:"أهداف الولايات المتحدة وإستراتجياتها في العالم العربي "،قطر:المركز العربي للدراسات السياسية والنشر ،العدد1 ،2013.

53- نضال حمادة :"الوجه الأخر للثورات العربية "،لبنان:دار الفرابي للنشر ،ط.1، 2013.

54-خير الدين وأخرون :"الربيع العربي إلى أين ؟أفاق جديدة للتغير الديمقراطي ،مركز الدراسات الوحدة العربية ،2011،

كتب بالفرنسية:

Livres

1. Bettati Mario, Le Droit D' ingérence : Mutation de l' ordre International, Paris : Editions Odile Jacob, 1996.

2. David Châles Philipe , Rocho Jean Jacque , Théorie de la sécurité définitions , Paris : Edition Montchrestien, 2002.

3. Kouchener Bernard, Le Malheur des autres, Paris, Editions Odile Jacob, 1991.

4. Phillippe Gros , De Odyssey Dawn a' Unified Protector, Fonadtion pour la research stratégique note n° 04, 2011.

*/ libya un avenir legeratan :Compte-rendu de mission l'évaluatiox

Auprès des bellisérane libyens

2/باللغة الإنجليزية:

A /Books :

1. Aydin, Aysegul, foreign powers and intervention in armed conflicts, California : Stanford university press, 2012.

2. Ben-Hlim Mustafa Ahmed, Forgotten Page from Libya'S Political History,

Great Britain : Mriamabook, 1992.

Donnelly Jack, Reailism and International relations, London: Cambridge University press, 2000.

Duffy Gloria, Soviet nuclear enargy domestic and international policies, Santa Monica : CA Rand, 1979.

3. EdstronHakan , Gemnis Dannis, Pursing strategy Nato operation from the gulf war to Gaddafi,U.S.A : Martin's press, 2012.

4. Gurney Henry, Libya :The Political Economic of Oil, London : Oxford university prass, 1996.

5. Griffiths Martin, International Relations Theory for Twenty First Century, New York : Routledg, 2007.

6. Harrison Ewan, The Post_Cold War International System, London: Routledg Taylor & Francis Group, 2OO4.

7. Holsti Kalevi J, Peace and War: Armed Conflicts and International Order, New York: Cambridge University Press, 1991.

8. Jeffe E.G .H , Social and Economic development of Libya, London : Menas prass, 1982.

9. Kimberly suillivan, Muammar Al-Qaddafi's :Libya, london : Oxford University press, 2009 .

10. Marquise Richard A, Intelligence and the Lockerbie investigation, U.S.A: Algora publiching, 2006.

11. Matar Khalili , taabit Robert W , Lockerbie and Libya , U.S.A: McFarlaad,2004.

12. Metz Helen chapin , Libya, New york: Martin press , 2002.

13. Nelson Harison, Libya : A Country Study, Washington: American University press, 1979.

B/Periodicals :

14. Adler Emanuel, Seizing the Middle Ground: Constructivism in world politics, European journal of International relations, Vol3, No3, 1997.

15. Admes Simon," Militry intervention and regime change in libya", Virginia journal of international law, volume 52, Number 02, 2012.

16. http://carnegieendowment.org/files/libya_transition.pdf , 2011 / 06/10 at21 : 00

17. Congerssional Resarch Service, "Opération Odyssey Dawn libya, Background and issues for congress", 28 March 2011, avalaible from : http://fpc.state.gov/documents/organization/159790.pdf . 01 2011 /07/ at 08 : 30

18. Blanchard Christopher M, libya : Unrest and US policy, Congressienal Research service, march 2012, avalaible from : http://fpc.state.gov/documents/organization/159788.pdf . 2012 /09/17 at 22 : 15

19. International Media support, "17 February Revolution Media in north_estern libya", july, 2011,avalaible from

20. http://www.i-m-s.dk/files/publications/1803%20Libya.final.web0.pdf.

المجلات والدوريات:

1/ كتاب مؤتمر المغاربي الدولي حول : (التهديدات الأمنية والمغاربية في ضوء التطورات الراهنة ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ، فيفري 2013.

2-رمضان بن عمري :"مسؤول أمني جزائري يأكد "القاعدة تحصل على الأسلحة من شرق ليبيا "،الخبر ،العدد:6316،2011/04/05.

3- المجلة الأكادمية للبحث القانوني ،مجلة محكمة سوداسية ،العدد 01، .2011

4- محمد لعقاب،" الصراع على المتوسط" يومية الشروق، العدد 1133 (2004/07/22)

5-محمد يوسف المقريف:"من كتاب واقعة سبتمبر"، الحلقة الثانية الجزء الثالث

6- زياد عقل:" الفشل الداخلي والتدخل الخارجي في الجماهرية الليبية ،مجلة سياسية دولية ،العدد،2011،184،.

7- تقرير الشرق الأوسط رقم 107 ،الإحتجاجات الشعبية في شمال إفريقيا، والشرق الأوسط فهم الصراع الليبي ماي 2011.

8-محمد حسون :"الإستراتجية التوسعية لحلف الناتو وأثرها على الأمن القومي العربي"،مجلة جامعة دمشق للعلوم الإقتصادية والقانونية ،مجلد 26/ العدد الثاني ،2010.

9- موسوعة الحرة من ويكيديا غير المفحوصة، 2013 .

10- د.فايز عز الدين:)"السياسة الاستراتجية في المنطقة العربية،مقال صحفي ،بدون عدد.

11- د. محمد حسون:"الاستراتيجية التوسعية لحلف الناتو واثرها على الامن القومي العربي" ،مجلة جامعة دمشق الاقتصادية والقانونية –المجلد26 –العدد الثاني -2010 .

12- أ.محمد بن مسعود، الصحافي فاضل المسعود:"تاريخ ليبيا العام"، مقال صحفي ،الجزء الأول،الطبعة الأولى،طرابلس ،1948..

13- نبيل شبيب:"حلف الشمال الأطلسي "،موسوعة حرةغير منقحة ، ماي 2009.

14- جمال منصر :"مبدأ عدم التدخل في العلاقات الدولية الراهنة "مجلة الفكر ،العدد السادس ،عنابة ،1978.

15-صالح الخثلان :"بعد القذافي مازال الطريق طويلا "،مجلة العرب الدولية ،العدد 1571،أفريل 2012

16- عبد الإله بالقزيز :"مشكلات مابعد القذافي"،مجلة المستقبل العربي ، العدد393، نوفمبر2011

17- منصف الوناص :"القبيلة والسلطة في ليبيا "،مجلة المغرب الموحد ،العدد 12، ماي 2011

18-أسامة مخيمر :"الأوضاع في ليبيا من الثورة إلى الجمود "، أخبار الساعة ، العدد، 4521،أفريل ،2012.

الوثائق و التقارير:

1- وثيقة أممية رقم :55/25/راس/أ بروتوكول الأمم المتحدة الخاص بمنع وحظر ومعاقبة الإتجار بالأشخاص بخاصة النساء والأطفال ،المكمل لإتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية.

2- القرار1973،الصادر عن مجلس الأمن الدولي في 29فبراير 2011 الخاص بليبيا.

3- قرار 1970 الصادر عن مجلس الأمن الدولي في 29 فبراير2011 الخاص بليبيا .

4- تقرير بعثة المجتمع المدني لتقصي الحقائق في ليبيا ،جانفي 2012.

5-منظمة العفو الدولية ، المعركة على ليبيا ،لندن : منظمة العفو الدولية ،2011.

6- تقرير الشرق الأوسط رقم 115، المحافظة على وحدة ليبيا ، التحديات الأمنية في حقبة ما بعد القذافي ،ديسمبر 2011.

مذكرات :

1/ إبراهيم قديح:"التدخل الدولي الإنساني حالة ليبيا 2011"،رسالة ماجيستير ،كلية الحقوق جامعة الأزهر ،غزة،2013.

2-قيدوم حكيم :"السياسة الأمريكية تجاه قضايا حقوق الإنسان بعد 11 سبتمبر 2001 "،رسالة ماجستير في العلاقات الدولية ،كلية الحقوق والعلوم السياسية ،جامعة باتنة،2012.

3- عز الدين حمايدي:"دور التدخل الخارجي في النزاعات العرقية "،مذكرة ماجستير،كلية الحقوق والعلوم السياسية ،قسم علوم سياسية ،والعلاقات الدولية ،جامعة منتوري ،قسنطينة،2005.

4- فاروق كمال محمد عز الدين،:"جغرفية النقل في ليبيا "رسالة دكتوراء،جامعة القاهرة،كلية الأدب،قسم جغرافيا،.2001

5-1/زردومي علاء الدين :"التدخل الأجنبي ودوره في إسقاط نظام القذافي،"مذكرة لنيل شهادة الماجستير ،كلية الحقوق والعلوم السياسية ،قسم علوم سياسية ،جامعة محمد خيظر ،بسكرة ،الجزائر .2013

6- عاطف على على الصالحى:" (مشروعية التدخل الدولى وفقاً لقواعد القانون الدولى العام)،" رسالة دكتوراة، كلية الحقوق،والعلوم السياسية ،جامعة الزقازيق، .2008

7- موسى سليمان موسى (التدخل الدولي الإنساني ومشروعية التدخل السوري في لبنان)، رسالة ماجستير، كلية القانون والسياسة، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، .2007

8- محمد مصطفى يونس (النظرية العامة لعدم التدخل في شئون الدولة)، دراسة فقهية تطبيقية في ضوء مبادئ القانون الدولى المعاصر، رسالة دكتوراة مقدمة إلى كلية الحقوق جامعة الزقازيق .1985

9- عساوي إإكرام :"التدخل الدولي الإنساني بين الضوابط القانونية والواقع الدولي المتغير "،مذكرة ليسانس في العلوم القانونية والإدارية نجامعة الدكتور طاهر مولاي سعيدة ،2011./2010

10- مريم براهيمي :التعاون الأمني الأمريكي الجزائري في الحرب على الإرهاب وتأثيره على المنطقة المغاربية "مذكرة ماجستير ،في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ،قسم علوم

سياسية وغلاقات دولية ،جامعة محمد خيضر ،بسكرة ،2011./2012.

11-فريجة لدمية : إستراتيجية الاتحاد الأوروبي لمواجهة التهديدات الأمنية الجديدة – الهجرة غير الشرعية نموذجا- مذكرة ماجستير بقسم العلوم السياسية ، جامعة بسكرة، 2011.

12- بروم فاطمة": الابعاد السياسة الخارجية الفرنسية اتجاه المغرب العربي "، مذكرة ماجيستير، كلية الحقوق والعلم السياسية جامعة باتنة،2010.

13- برقوق سالم:" تطور اشكالية مفهوم التدخل وعدم التدخلفي علاقات الدولية"، مذكرة ماجيستير،معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر،1994.

14- مريم براهيمي:" التعاون الامنيالامريكي الجزائري في الحرب على الارهاب وتاثيره على المنطقة المغاربية"، مذكرة ماجيستير ، كلية الحقوق والعلم الساسية،جامعة بسكرة، 2011.

15-وائل محمود الكلوب:"دور الإرهاب في السياسة الخارجية الأمريكية نحو بلدان الشرق الأوسط"،مذكرة ماجستير ، كلية الأداب قسم علوم سياسية،جامعة الشرق الأوسط،2011.

***مواقع الأنترنت :**

1/- سرج دانييل:الموقف الروسي والدولي من التدخل الدولي في ليبيا،مؤخوذ من:

http://tamimi.own0.com/t65598-topic

يوم الدخولّ:2015/08/02 على الساعة :15:40.

2/حسان عامر :الموقف العربي من الأزمة الليبية مؤخوذمن:

http://alialawnah.maktoobblog.com

يوم الدخول:2015/08/15 **على الساعة** :17:00

3/ محمد خوجة ،حجم الخسائر الإقتصادية بسبب الأزمة الليبية ،مؤحوذ من:

http://bilad-13.maktoobblog.com/1620803

يوم الدخول :2015/08/20 على **الساعة** :10:44

4/النوري :ليبيا ما بعد القذافي ،مؤخوذ من:

.http://www.yemennation.net/news5937.html

يوم الدخول:2015/08/20 على الساعة 18:25

5/ وليد السكران ،دولة الديمقراطية أو المعسكر مؤخوذمن:

http://www.al-watan.com/viewnews.aspx?n=1B5EC10E-A72E-401E-E437948A4028&d=20120729&writer= 9275-

يوم الدخول: 2015/09/02 على الساعة : 14:30

6/-شادي عامر الشربيني، حقيقة مايجري في ليبيا مؤخوذ من:

http ://www.kassioun.org/index.php ?mode=article&id=19488

يوم الدخول :2015/09/03 على الساعة : 16:45.

7/ عدي شتات ،الإقتصاد والثورة في ليبيا،مؤخوذ من:

.http://www.albasrah.net/ar_articles_2011/0212/shatat_170212.htm

يوم الدخول :2015/09/10 على الساعة : 09:22.

8/ خذر شنكالي،ليبيا السوق الأوربية الجديدة ،مؤخوذ من:

http://www.doxata.com/aara_meqalat/6633.html

يوم الدخول :2015/09/12 على الساعة : 16:30.

9/أحمد إبراهيم الخضر ،ليبيا صراع على النفط ،مؤخوذ من :

http://www.alukah.net/Web/khedr/10862/34981/

يوم الدخول : 2015/09/15 على الساعة : 18:00.

مقدمة:

الفصل الأول: المحددات المفاهمية للتدخل الدولي.

المبحث الأول:أساس التدخل الدولي في ليبيا إستراتجيا .

المطلب الأول :مفهوم التدخل الدولي..

الفرع الأول :تعريف التدخل الدولي في الفقه الدولي .

الفرع الثاني :تعريف التدخل الدولي في القانون الدولي.

المطلب الثاني:صوروأشكال التدخل الدولي .

الفرع الأول:من حيث الصور ..

الفرع الثاني :من حيث الشكل ..

الفرع الثالث :من منظورالعلاقات الدولية .

المبحث الثاني: البعدالجيوإستراليجي لليبيا .

المطلب الأول :جغرافية ليبيا كدولة .

الفرع الأول:الإطارالجغرافي والديمغرافي .

الفرع الثاني:الإطارالإقتصادي ومرتكزاته

المطلب الثاني:النظام السياسي في ليبيا

الفرع الأول:طبيعة النظام الليبي وتطوره.

الفرع الثاني :السياسة الخارجية الليبية

الفصل الثاني:الأزمة الليبية وأثرهاعلى أمن المنطقة المغاربية

المبحث الأول :الأزمة الليبية وتداعياتها العسكرية.

المطلب الأول:الأزمة الليبية وملامح التدخل الدولي.

الفرع الأول :مراحل الأزمة الليبية .

الفرع الثاني :الموقف الداخليا لليبي

الفرع الثالث:أسباب التدخل االدولي فيليبيا وموقف الولايات المتحدة

المطلب الثاني: التدخل العسكري الدولي في ليبيا.

الفرع الأول:مجلس الأمن وإستعمال الفصل السابع للتدخل "القرارين 1973/1970"

الفرع الثاني :الحلف الأطلسي وتدخله العسكري في ليبيا

الفرع الثالث:مدى مشروعية التدخل العسكري في ليبيا .

المبحث الثاني:أثرالأزمة الليبيةعلى أمن المنطقة المغاربية.

المطلب الأول :الأمن المغاربي والتهديدات الإقليمية

الفرع الأول: مفهوم الأمن المغاربي .

الفرع الثاني :التهديدات المباشرة.

-الإرهاب
-تهريب الأسلحة.
الفرع الثاني :التهديدات غيرمباشرة.
-المخدارت و الإتجاربالبشر
-الهجرة غيرشرعية.
المطلب الثاني:إنعكاسات الأزمة الليبية على الدول المغاربية
الفرع الأول:إنعكاسات الازمة على الجزائر
الفرع الثاني :إنعكاسات الأزمة على تونس.
الفرع الثالث :إنعكاسات الأزمة على الدول المغاربية الأخرى
خاتمة.
قائمةالمراجع.
فهرس..